

www.kotobarabia.com
كريس هارمن
الاقتصاد المجنون
www.kotobarabia.com
مركز الدراسات الاشتراكية
5
كراسات إشتراكية - العدد الخامس

الاقتصاد المجنون

الرأسمالية والسوق اليوم

كريس هارمان

ترجمة

مركز الدراسات الاشتراكية

فهرس

مقدمة

دائما ما يقال أن الرأسمالية هي النظام الاقتصـادي الوحيد الناجح غير أن ما يبدو جليا بالنسبة لمعظـم سـكان العالم اليوم هو أنها لا تعمل من أجـل تلبيـة احتياجـاتهم، وتخبرنا تقارير منظمة الصحة العالمية أن أكثر الأمـراض ضراوة وأكثرها فتكا في عالمنا اليوم ليس تجلـط الشـريان التاجي أو السرطان، ولكنه "الفقر المدقع" الذي يعـاني منـه ألف مليون شخص، وهذا البؤس هو أحد الخصائص المميزة للحياة حتى في البلاد المتقدمة صناعيا، حيث يوجد أكثر من ثلاثين مليون عاطل عن العمل وخمسة عشر مليونا آخـرين يعملون عملا مؤقتا وغير مستقر، كما تشير آخر إحصائيات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. وفي الولايات المتحدة - أغنى مجتمع في تاريخ البشرية- كان يعيش اثنان وثلاثـون مليونا تحت خط الفقر فـي ١٩٨٨ (أي فـي قمـة رخـاء الثمانينات) وواحد من خمسة أطفال تقريبا يولد في فقر شديد، وفي بريطانيا يربى ثلث الأطفال في ظروف بائسة.

ويواجه الأشخاص في أعمالهم عدم اطمئنان وتـوتر أكثر من أي وقت في نصف القرن الماضي، وحسب دراسة

أجريت على أكثر من خمس آلاف عامل مكتبي فـي سـتة عشر دولة، " فقد أصبح العمل هو السبب الرئيسي للتوتر". وجاء في تقرير لجريدة الفايننشال تايمز أيضا أن أكثر مـن نصف المراسلين صرحوا أن معدلات التوتر ارتفعت علـى مدى السنتين الماضيتين.

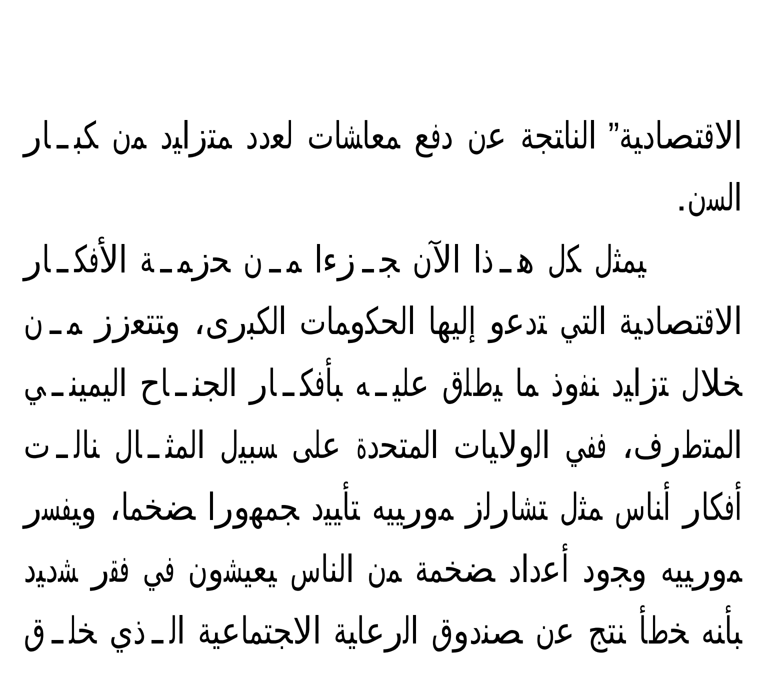
وفي كل مكان هناك ضغوط عنيفة على الجمـاهير للعمل أكثر وقبول أجور أقل من الماضي، وهو مـا يتضـح بشكل واسع في الولايات المتحدة، حيث تـنخفض الأجـور الحقيقية منذ عشرين عاما، وحسب ما جاء في جريدة لـوس أنجلوس تايمز، لاحظت الغرفـة التجاريـة فـي الولايـات المتحدة:

منذ ١٩٧٣ انخفضت الأجور الحقيقية بمعدل سنوي مركب ٠ر٧% ويستمر هذا الاتجاه، وخلال الثلاثة أشـهر حتى يونيو ١٩٧٤ انخفضت القوة الشرائية لعمال الولايـات المتحدة بنسبة ٠ر٧ %.

وتتحدث دراسة قامت بها جولييت سـكور بعنـوان "الأمريكيون المعذبون" عن "التدهور غير المتوقع في أوقات الفراغ":

يعمل الأمريكيون الآن في المتوسط ١٦٤ ساعة سنويا أكثر مما كانوا يعملون منذ عشرين عاما، ويصل هذا إلى حوالي شهر عمل زيادة في السنة.

وفي بريطانيا وألمانيا ومعظم بلاد أوربا الغربية كانت الأجور الحقيقية ترتفع حتى زمن قريب. ولكن الأوضاع تغيرت وباتت الجماهير تتعرض لضغوط واسعة أيضا. ففي بريطانيا بدأت محاولة تجميد الأجور تماما في القطاع العام، وفي ألمانيا تؤدي الضرائب الجديدة إلى تخفيض مستويات معيشة الطبقة العاملة، وفي البلدين يقول لنا السياسيون المحافظون أننا عشنا طويلا في رخاء، وفي هذا السياق يقول رئيس الوزراء الألماني هيلموت كول أنه يجب على ألمانيا الغربية "أن تعتاد على تغيرات عميقة في الحياة بالعمل لساعات أطول"، بينما يدعي وزير العمل البريطاني مايكل بورتيلو أن "الأوربيين يحصلون على أجور أكثر من اللازم" ويحصلون على إجازات "طويلة جدا" ويعملون لفترات "قصيرة جدا"، ويخبرنا السياسيون أننا يجب أن نكف عن توقع الحصول على "وظائف مدى الحياة"، ويجب علينا أن نبحث عن وسائل لتخفيض "الأعباء



الاقتصادية" الناتجة عن دفع معاشات لعدد متزايد من كبار السن.

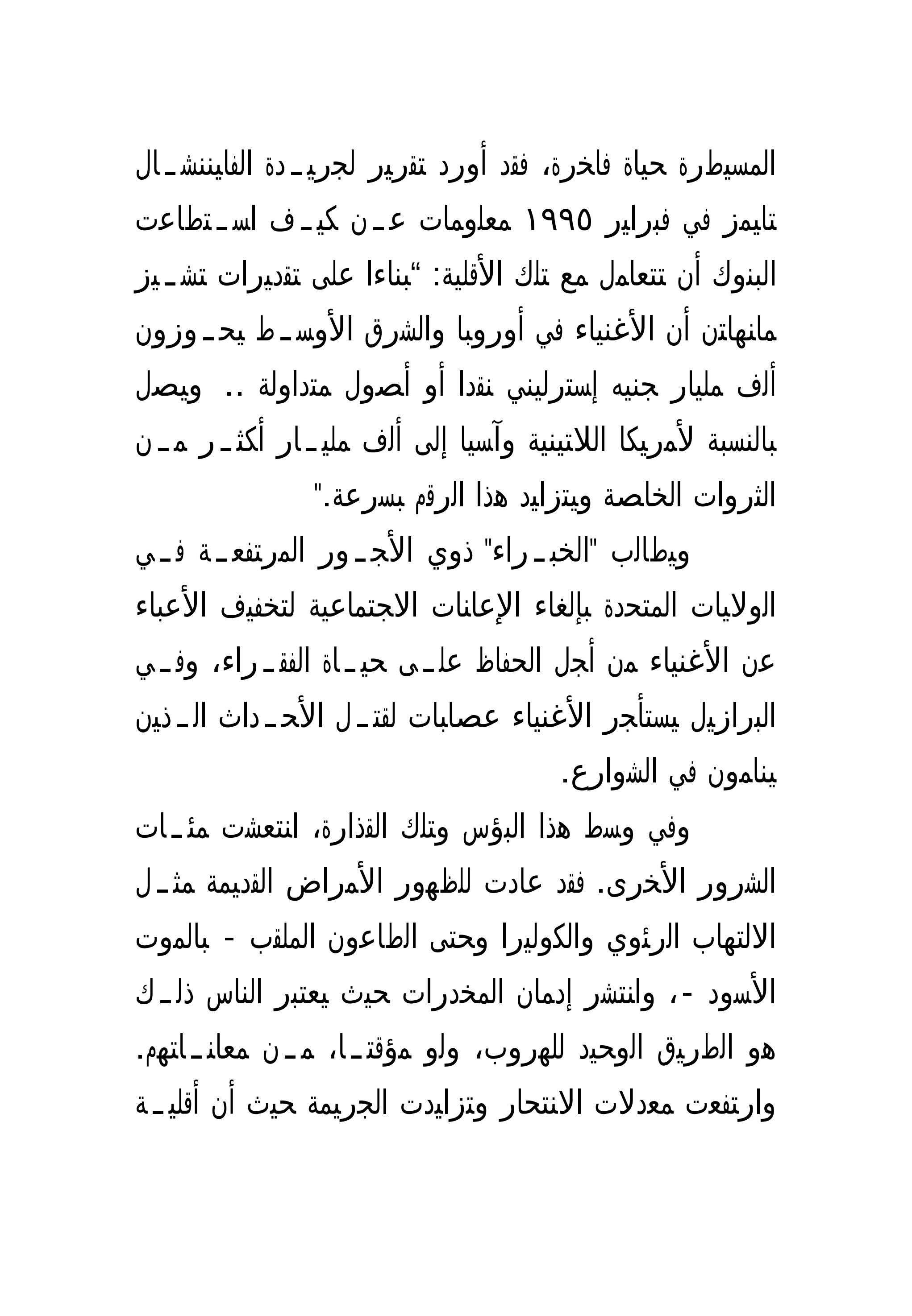
يمثل كل هذا الآن جزءا من حزمة الأفكار الاقتصادية التي تدعو إليها الحكومات الكبرى، وتتعزز من خلال تزايد نفوذ ما يطلق عليه بأفكار الجناح اليميني المتطرف، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال نالت أفكار أناس مثل تشارلز موربيه تأييد جمهورا ضخما، ويفسر موربيه وجود أعداد ضخمة من الناس يعيشون في فقر شديد بأنه خطأ نتج عن صندوق الرعاية الاجتماعية الذي خلق "طبقة سفلى" من الكسالى العاجزين عن انتهاز الفرص المتاحة أمامهم والحل الوحيد كما يدعي "اليمين الجديد" هو إلغاء الرعاية الاجتماعية للأمهات غير المتزوجات اللاتي يصممن على إنجاب أطفال أكثر. وفي بريطانيا أيضا يتزايد الحديث عن خطر "الاعتماد على الرعاية الاجتماعية" - ذلك الحديث الذي بدأ يتردد داخل حزب العمال كما يتردد بين دوائر المحافظين.

وإذا كانت هناك مستنقعات من البؤس في البلاد المتقدمة صناعيا، فهناك بحار هائلة منه في الكثير من بقية

العالم، فقد اشتد الفقر في قارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية في السبعينات والثمانينات، مع انخفاض متوسط دخل الفرد فيهما، وبينما يضطر الفقراء لشد الحزام ليتمكنوا من العيش في أوروبا والولايات المتحدة، نجدهم يموتون جوعا بالملايين في أجزاء من أفريقيا.

وينعدم الأمل أيضا في جزء كبير من الكتلة الشرقية السابقة. ففي ١٩٨٩ أوهمت الدعاية الغربية الناس بأن السوق سوف يمنحهم "معجزة اقتصادية" جديدة، وبعد خمسة سنوات ساءت أحوالهم المادية أكثر مما كانت في ظل الديكتاتوريات القديمة، حيث انخفضت مستويات المعيشة بنسبة ٤٠ أو ٥٠ بالمائة.

وبرغم ذلك، فالصورة ليست قاتمة بالنسبة للجميع، بل أصبح الأغنياء أفضل حالا مما كانوا عليه من قبل. ففي ١٩٨٠ كان دخل كبار المديرين في أكبر ٣٠٠ شركة في الولايات المتحدة أكبر ٢٩ مرة من الدخل المتوسط للعامل الصناعي، وبحلول عام ١٩٩٠ أصبحت دخولهم أكبر ٩٣ مرة من دخل العامل، وفي حين يعيش ٢ مليار شخص في بلاد العالم الثالث عند أو تحت خط الفقر، تعيش الأقلية



المسيطرة حياة فاخرة، فقد أورد تقرير لجريـدة الفايننشـال تايمز في فبراير ١٩٩٥ معلومات عـن كيـف اسـتطاعت البنوك أن تتعامل مع تلك الأقلية: "بناءا على تقديرات تشـيز مانهاتن أن الأغنياء في أوروبا والشرق الأوسـط يحـوزون ألف مليار جنيه إسترليني نقدا أو أصول متداولة .. ويصل بالنسبة لأمريكا اللاتينية وآسيا إلى ألف مليـار أكثـر مـن الثروات الخاصة ويتزايد هذا الرقم بسرعة."

ويطالب "الخبـراء" ذوي الأجـور المرتفعـة فـي الولايات المتحدة بإلغاء الإعانات الاجتماعية لتخفيف الأعباء عن الأغنياء من أجل الحفاظ علـى حيـاة الفقـراء، وفـي البرازيل يستأجر الأغنياء عصابات لقتـل الأحـداث الـذين ينامون في الشوارع.

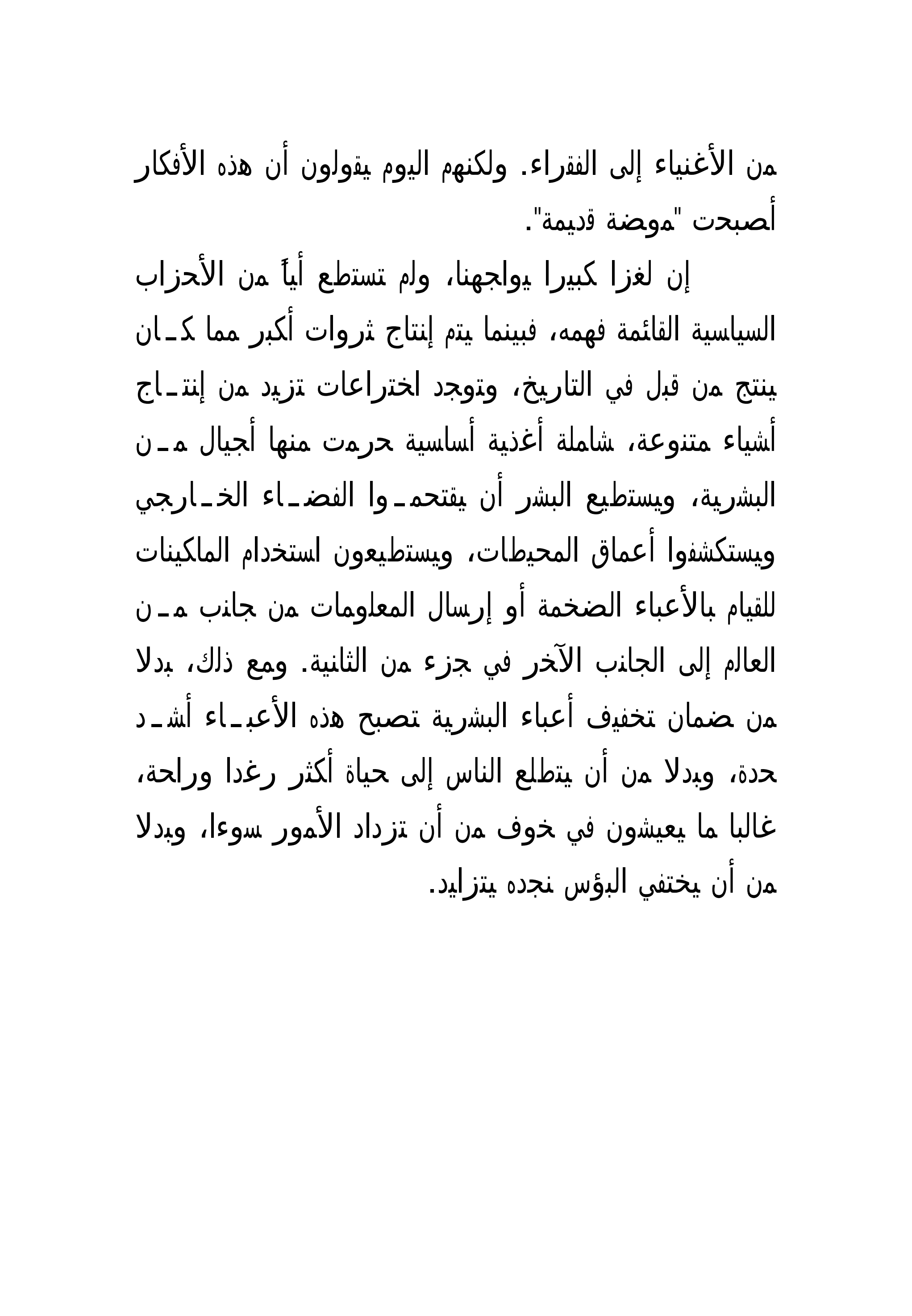
وفي وسط هذا البؤس وتلك القذارة، انتعشت مئـات الشرور الأخرى. فقد عادت للظهور الأمراض القديمة مثـل الالتهاب الرئوي والكوليرا وحتى الطاعون الملقب - بالموت الأسود -، وانتشر إدمان المخدرات حيث يعتبر الناس ذلـك هو الطريق الوحيد للهروب، ولو مؤقتـا، مـن معانـاتهم. وارتفعت معدلات الانتحار وتزايدت الجريمة حيث أن أقليـة

من الفقراء يرون فيها الطريق الوحيد للحصول على الثـروة التي تتيح لهم تقليد الحياة الفاخرة للأغنياء التي تتباهى بهـا أمامهم وكالات الإعلام، وفوق كل ذلك جاء التأثير الفظيـع للحرب. وقد حذر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية بـأن "السبب الرئيسي في زيادة الصراعات الداخلية في العالم هو التهديد المستمر للجوع والعنـف والأمـراض" ويلاحـظ أن الدول، صغيرة وكبيرة، تفضل إنفاق المليارات على الأسلحة الحديثة على الاهتمام بالحاجات الضرورية للشعوب.

وبالطبع فإن الفقر والمرض والجوع والألم واليـأس والإحباط لا تعد أشياءاً جديدة على المجتمع البشـري، بـل وجدت على مدى معظم تاريخه المسجل، ولكن البؤس فـي عالمنا اليوم يختلف، لأنه يوجد جنبا إلى جنب مع ثروة يكفي مقدارها بسهولة للقضاء على الفقر إلى الأبـد. ففـي ١٩٩٢ كان إجمالي الناتج الاقتصادي للعالم ككل خمسـة أضـعاف الناتج في ١٩٥٠، كما جاء في تقرير الأمم المتحدة للتنميـة البشرية. وبرغم ذلك، يظل الفقر في معظم أجـزاء العـالم بنفس الدرجة اليوم إن لم يكن أسوأ مما كان منذ ٤٥ عامـا. ويتواجد الجوع جنبا إلى جنب مع مخزون هائل من الأغذية،

والدليل على ذلك جبال الأغذية في الاتحاد الأوروبي، وبينما تدفع الحكومات في أوروبا وأمريكا تعويضات للفلاحين حتى لا يزرعوا أراضيهم، يقال للشعوب أنه لا توجد موارد تكفي الجميع، وتغلق الشركات المصانع وتطـرد العمـال الـذين يمكنهم إنتاج ثروات أكثر. ويقال للجماهير أنـه لا يمكـنهم الحصول على عمل إلا إذا عملوا ساعات أطـول وبصـورة أعنف مقابل أجور أقل، نجد أن هناك في كل بلد تعيش أقلية قليلة تحيا حياة فاخرة لم تحدث من قبل، فـي ١٩٥٠ كـان الخمس الأغنى من سكان العالم يمتلك ٣٠% مـن الـدخل، واليوم يمتلكون ٦٠% من هذا الدخل، في نفس الوقت، فـان الخمس الأفقر من البشر يقتسمون ٤,١% فقط من إجمـالي الناتج العالمي.

وقليل من هؤلاء الذين يؤيدون النظام العالمي القـائم يتوقعون أن تتحسن الأمور، وتوجد أحزاب في بلاد كثيـرة، مثل حزب العمال في بريطانيا،التي وعدت ذات مـرة أنهـا ستعمل على تحسين أحـوال الفقـراء بـالتوظيف الكامـل، والإنفاق أكثر على الرعاية الاجتماعية وإعادة توزيع الـدخل



من الأغنياء إلى الفقراء. ولكنهم اليوم يقولون أن هذه الأفكار أصبحت "موضة قديمة".

إن لغزا كبيرا يواجهنا، ولم تستطع أياً من الأحزاب السياسية القائمة فهمه، فبينما يتم إنتاج ثروات أكبر مما كان ينتج من قبل في التاريخ، وتوجد اختراعات تزيد من إنتاج أشياء متنوعة، شاملة أغذية أساسية حرمت منها أجيال من البشرية، ويستطيع البشر أن يقتحموا الفضاء الخارجي ويستكشفوا أعماق المحيطات، ويستطيعون استخدام الماكينات للقيام بالأعباء الضخمة أو إرسال المعلومات من جانب من العالم إلى الجانب الآخر في جزء من الثانية. ومع ذلك، بدلا من ضمان تخفيف أعباء البشرية تصبح هذه الأعباء أشد حدة، وبدلا من أن يتطلع الناس إلى حياة أكثر رغدا وراحة، غالبا ما يعيشون في خوف من أن تزداد الأمور سوءا، وبدلا من أن يختفي البؤس نجده يتزايد.

الفصل الأول :عـالم مجـنون

١) إفلاس علم الاقتصاد:

من المفترض أن يستطيع الاقتصاديون المحترفون أن يفسروا لنا كيف نتجت كل هذه التناقضات، ومع ذلـك فمـن يتطلع إليهم اليوم من أجل التوضيح سوف يزول عنـه هـذا الوهم سريعا، فالمدرسة الرأسمالية المهيمنة اليوم فـي علـم الاقتصاد والتي تسـمى بالمدرسـة الحديـة أو الكلاسـيكية الجديدة، والتي يدعي أنصارها أن علمهم نظام تقني "أي العلم الإنساني الـذي يـدرس العلاقـة بـين المـوارد النـادرة والاستخدامات المختلفة التي تتنافس علي هذه الموارد"، ترى أن الإنتاج يقوم على أساس قانون العـرض والطلـب، وأن الطلب يعتمد على الاختيارات التي يقوم بها الأفراد، أي الحد الذي يفضلون عنده أشياء على أخرى كما يتضح من الطريقة التي ينفقون بها أموالهم. والعرض يعتمد على تكلفة الإنتاج- أي حجم تكلفة توظيف العمالة واسـتخدام الماكينـات التـي يعملون عليها، ويتم إنتاج سلعة ما حين تكون القيمة المضافة لاستعداد الناس فشراء هذه السلعة مساوياً للتكلفة الإضـافية لإنتاجها.

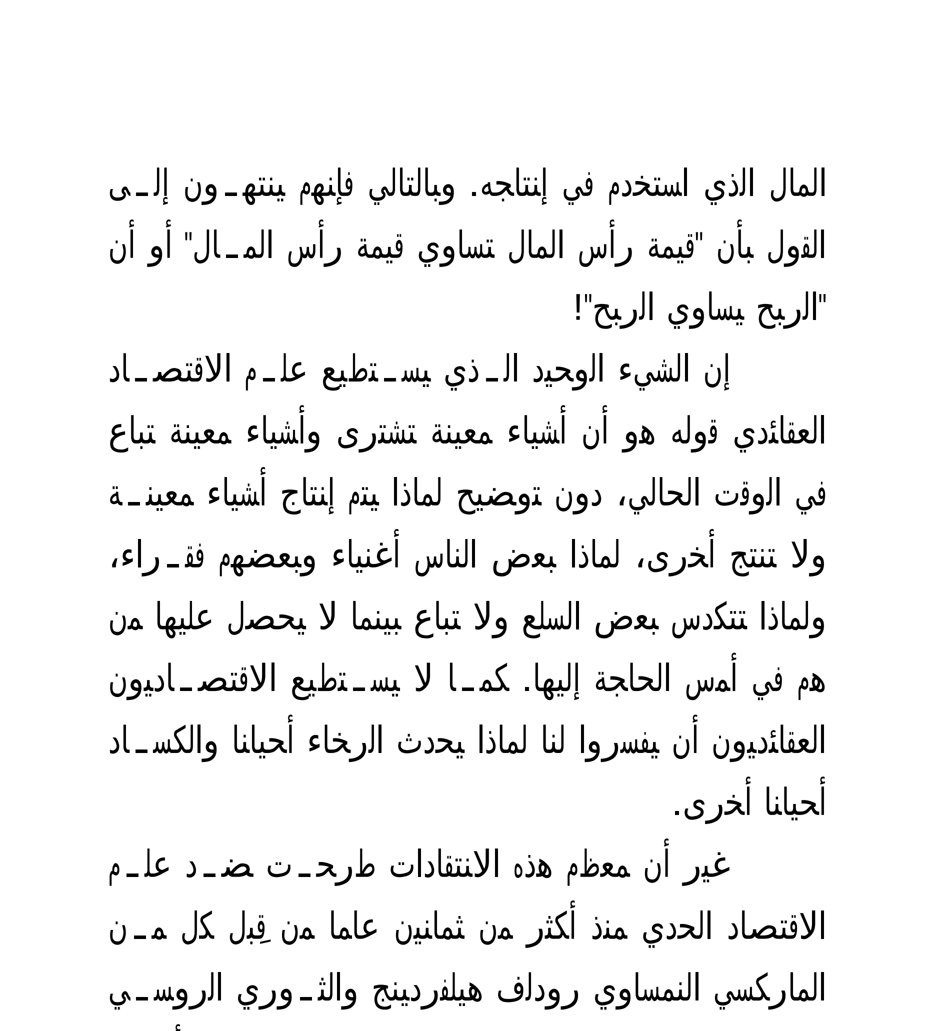
ويمكن بناء صور رائعة من هذه النظريـات حيـث يتحرك منحنى العرض في اتجاه و يتحرك منحنى الطلب في اتجاه آخر وحيث ما يتم إنتاجه أخيراً يعتمـد علـى نقطـة الالتقاء بينهما. والمشكلة هي أن هذه الصورة في الواقـع لا تفسر شيئاً حيث أنها لا تفسر من أين يأتي العرض والطلـب في المقام الأول. ففي جانب الطلب، لا يفسرون لماذا تعبـر رغبات بعـض النـاس (أي مـلاك الأراضـي الأغنيـاء، والمليونيرات أو رؤساء الصناعات الخاصة) عن نفسها فـي "طلب فعال"، أي طلب تدعمه النقود الجـاهزة، بينمـا يـتم تجاهل الحاجات الضرورية لآخـرين (أي العـاطلون عـن العمل، وأصحاب الأجور المنخفضة، والشعوب الجائعة فـي أفريقيا وأمريكا اللاتينية). وفي جانب العرض، لا يفسـرون لماذا لا يتم إنتاج الأشياء الضرورية جدا حين تكون الموارد اللازمة لها متوفرة بكثرة.

يقـول الاقتصـاديون الحـديون أن هـامش دخـل الأشخاص، وبالتالي هامش طلبهم، يعتمد على الكمية التـي يسهم بها كل منهم في إنتاج الثروة. ويدعون أن الأجور تدفع للناس وفقا للقيمة المضافة التي يخلقها عملهم. ولكن ذلك يثير

عدة تساؤلات؛ لماذا يحصل بعض الناس على أجـور عـن أعمالهم أكثر بعشر مرات أو عشرين مرة من آخرين، ولماذا بعض الناس يكسبون برغم أنهم لا يعملون علـى الإطـلاق ولكنهم فقط يملكون الثروة؟! وما العمل الذي يقوم به مالـك الأسهم أو المرابي؟!

ويقول الاقتصاديون أن الإجابة سـهلة علـى هـذا السؤال، فليس العمل فقط، بل رأس المال أيضا يسـاهم فـي إنتاج الأشياء. وبالضبط كما يحصل العمل على أجر مقابـل إسهامه في إنتاج الثروة، كذلك أيضـا رأس المـال. فكـل "عنصر إنتاج" يحصل على "عائد" مساوي "لإنتاجه الحدي".

والواقع أن هذه النظرية لا تقدم حلا - اللهم إلا أنها تسهل على ملاك رأس المال إراحة ضمائرهم. وهي تصـل بالفعل إلى الزعم بأن الأغنياء يستحقون أن يصبحوا أغنـى. وهي تعتمد على تكرارية - كأن تقول "٢=٢" أو "القطة هي القطة"، حيث أنه إذا وجهت السؤال للاقتصاديين عن كيـف يتم قياس قيمة رأس المال فإنهم ينسبونها إلى "الناتج الحدي" الذي ينتجه رأس المال. ولكن إذا وجه إليهم السـؤال عـن كيفية قياس ذلك "الناتج الحدي" فإنهم ينسبونه إلى قيمة رأس

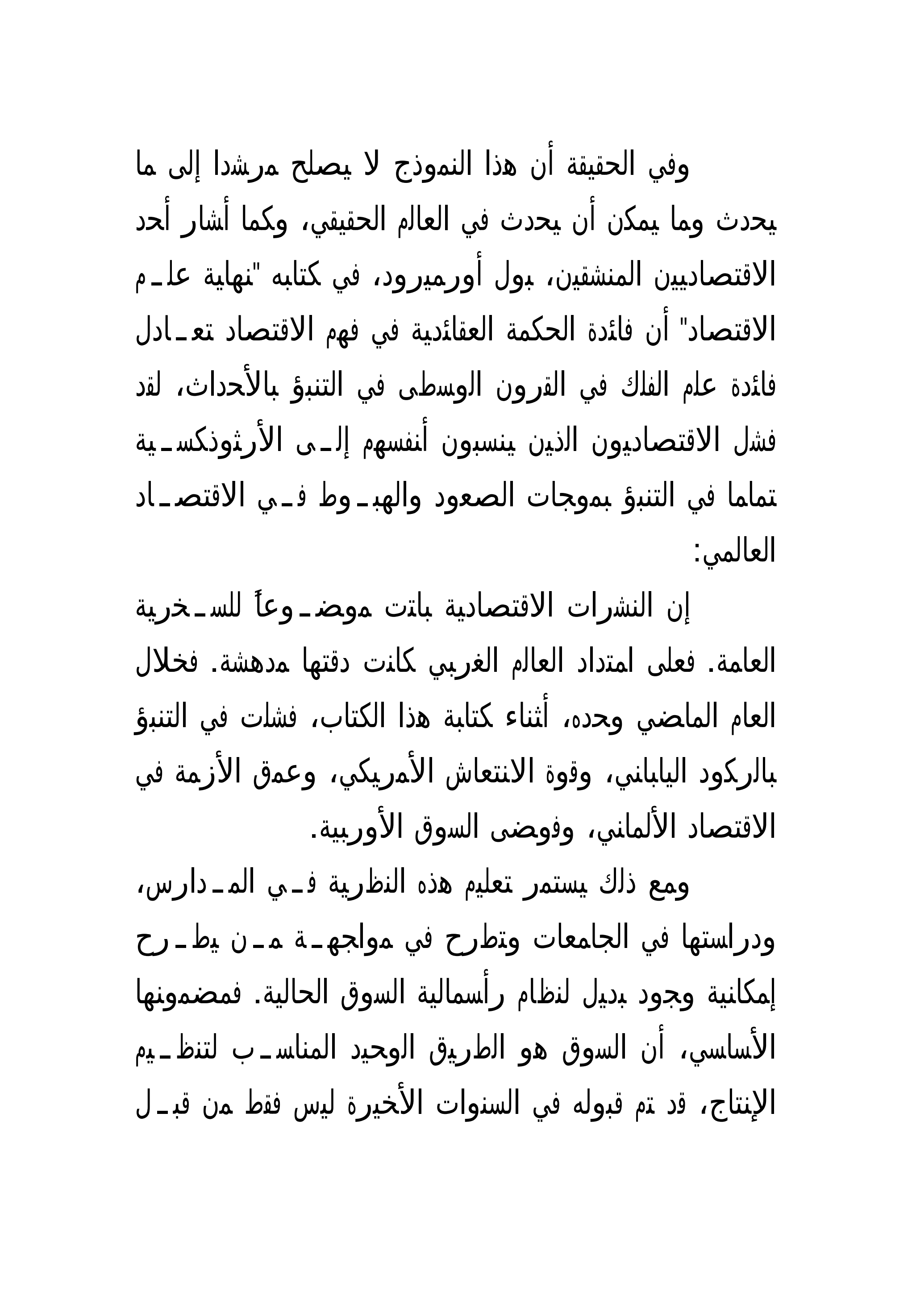


المال الذي استخدم في إنتاجه. وبالتالي فإنهم ينتهون إلى القول بأن "قيمة رأس المال تساوي قيمة رأس المال" أو أن "الربح يساوي الربح"!

إن الشيء الوحيد الذي يستطيع علم الاقتصاد العقائدي قوله هو أن أشياء معينة تشترى وأشياء معينة تباع في الوقت الحالي، دون توضيح لماذا يتم إنتاج أشياء معينة ولا تنتج أخرى، لماذا بعض الناس أغنياء وبعضهم فقراء، ولماذا تتكدس بعض السلع ولا تباع بينما لا يحصل عليها من هم في أمس الحاجة إليها. كما لا يستطيع الاقتصاديون العقائديون أن يفسروا لنا لماذا يحدث الرخاء أحيانا والكساد أحيانا أخرى.

غير أن معظم هذه الانتقادات طرحت ضد علم الاقتصاد الحدي منذ أكثر من ثمانين عاما من قِبل كل من الماركسي النمساوي روداف هيلفردينج والثوري الروسي نيقولاي بوخارين. وطرحت مرة ثانية مؤخرا بصورة أكثر عنفا من قِبل اقتصاديين أكاديميين منشقين اشتهروا باسم "مدرسة كمبريدج".

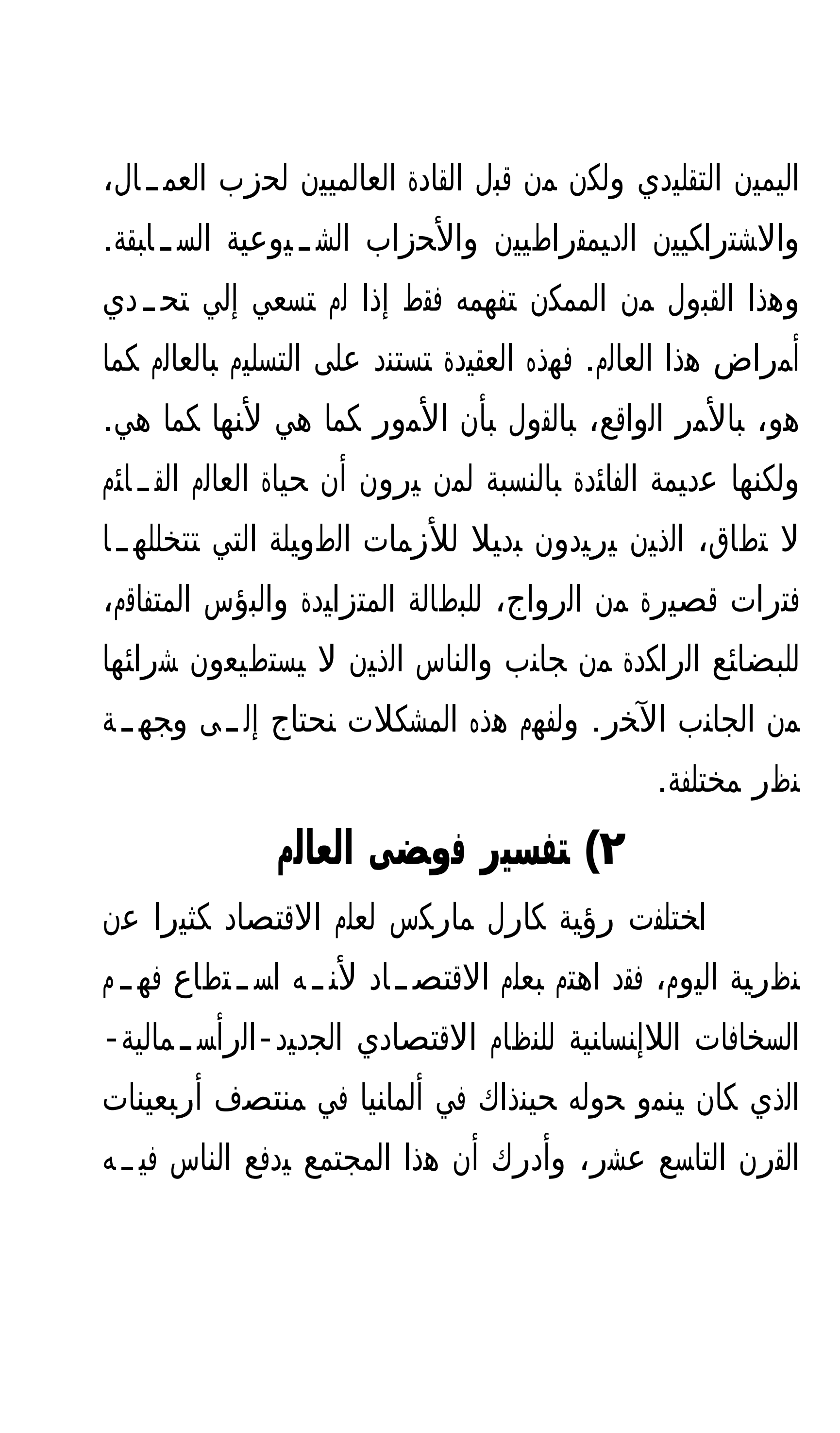
وهناك سخافات كثيرة أخرى في صميم علم الاقتصاد الكلاسيكي. فنموذج السوق بالنسبة له يفترض المعرفة التامة بجميع التعاملات الاقتصادية، ليس فقط في الحاضر بل أيضا في المستقبل – وهو ما يعد مستحيلا. وعلى صعيد آخر، تُستخدم "نظرية المنفعة المقارنة (الحدية)" المستعارة من الاقتصادي ديفيد ريكاردو في أوائل القرن التاسع عشر لدعوة أفقر بلاد العالم إلى الحرية المطلقة للتجارة - ولكن النظرية الأصلية تم تطويرها عندما لم يكن لرأس المال الحرية التي يتمتع بها اليوم في التنقل من بلد إلى بلد. وهي نظرية تصر على أنه إذا لم تتدخل الدولة، سيتوازن العرض والطلب تلقائيا - ولكن معادلاتها، ذاتها، تبين أن الوضع على خلاف ذلك. وأخيرا، يصر علم الاقتصاد العقائدي على أنه إذا أزيلت العوامل المتعددة التي تعيق المنافسة الحرة في الواقع - سواء القوى الاحتكارية للشركات العملاقة أو النقابيون المدافعون عن العمل - فسوف تتحسن الأمور بالضرورة. ولكن علي أرض الواقع، تكشف حسابات، ذاته، أن إزالة أحد العوائق دون الأخرى يمكن أن يزيد الأمور سوءا.



وفي الحقيقة أن هذا النموذج لا يصلح مرشدا إلى ما يحدث وما يمكن أن يحدث في العالم الحقيقي، وكما أشار أحد الاقتصاديين المنشقين، بول أورميرود، في كتابه "نهاية علم الاقتصاد" أن فائدة الحكمة العقائدية في فهم الاقتصاد تعادل فائدة علم الفلك في القرون الوسطى في التنبؤ بالأحداث، لقد فشل الاقتصاديون الذين ينسبون أنفسهم إلى الأرثوذكسية تماما في التنبؤ بموجات الصعود والهبوط في الاقتصاد العالمي:

إن النشرات الاقتصادية باتت موضوعاً للسخرية العامة. فعلى امتداد العالم الغربي كانت دقتها مدهشة. فخلال العام الماضي وحده، أثناء كتابة هذا الكتاب، فشلت في التنبؤ بالركود الياباني، وقوة الانتعاش الأمريكي، وعمق الأزمة في الاقتصاد الألماني، وفوضى السوق الأوربية.

ومع ذلك يستمر تعليم هذه النظرية في المدارس، ودراستها في الجامعات وتطرح في مواجهة من يطرح إمكانية وجود بديل لنظام رأسمالية السوق الحالية. فمضمونها الأساسي، أن السوق هو الطريق الوحيد المناسب لتنظيم الإنتاج، قد تم قبوله في السنوات الأخيرة ليس فقط من قبل



اليمين التقليدي ولكن من قبل القادة العالميين لحزب العمـال، والاشتراكيين الديمقراطيين والأحزاب الشـيوعية السـابقة. وهذا القبول من الممكن تفهمه فقط إذا لم تسعي إلي تحـدي أمراض هذا العالم. فهذه العقيدة تستند على التسليم بالعالم كما هو، بالأمر الواقع، بالقول بأن الأمور كما هي لأنها كما هي. ولكنها عديمة الفائدة بالنسبة لمن يرون أن حياة العالم القـائم لا تطاق، الذين يريدون بديلا للأزمات الطويلة التي تتخللهـا فترات قصيرة من الرواج، للبطالة المتزايدة والبؤس المتفاقم، للبضائع الراكدة من جانب والناس الذين لا يستطيعون شرائها من الجانب الآخر. ولفهم هذه المشكلات نحتاج إلـى وجهـة نظر مختلفة.

٢) تفسير فوضى العالم

اختلفت رؤية كارل ماركس لعلم الاقتصاد كثيرا عن نظرية اليوم، فقد اهتم بعلم الاقتصـاد لأنـه اسـتطاع فهـم السخافات اللاإنسانية للنظام الاقتصادي الجديد-الرأسـمالية- الذي كان ينمو حوله حينذاك في ألمانيا في منتصف أربعينات القرن التاسع عشر، وأدرك أن هذا المجتمع يدفع الناس فيـه

باستمرار إلى العمل بشكل أشد لإنتاج الثـروة، ولكـنهم لا يجنون أى عائد لجهودهم.وكما وضعها فى ١٨٤٤:

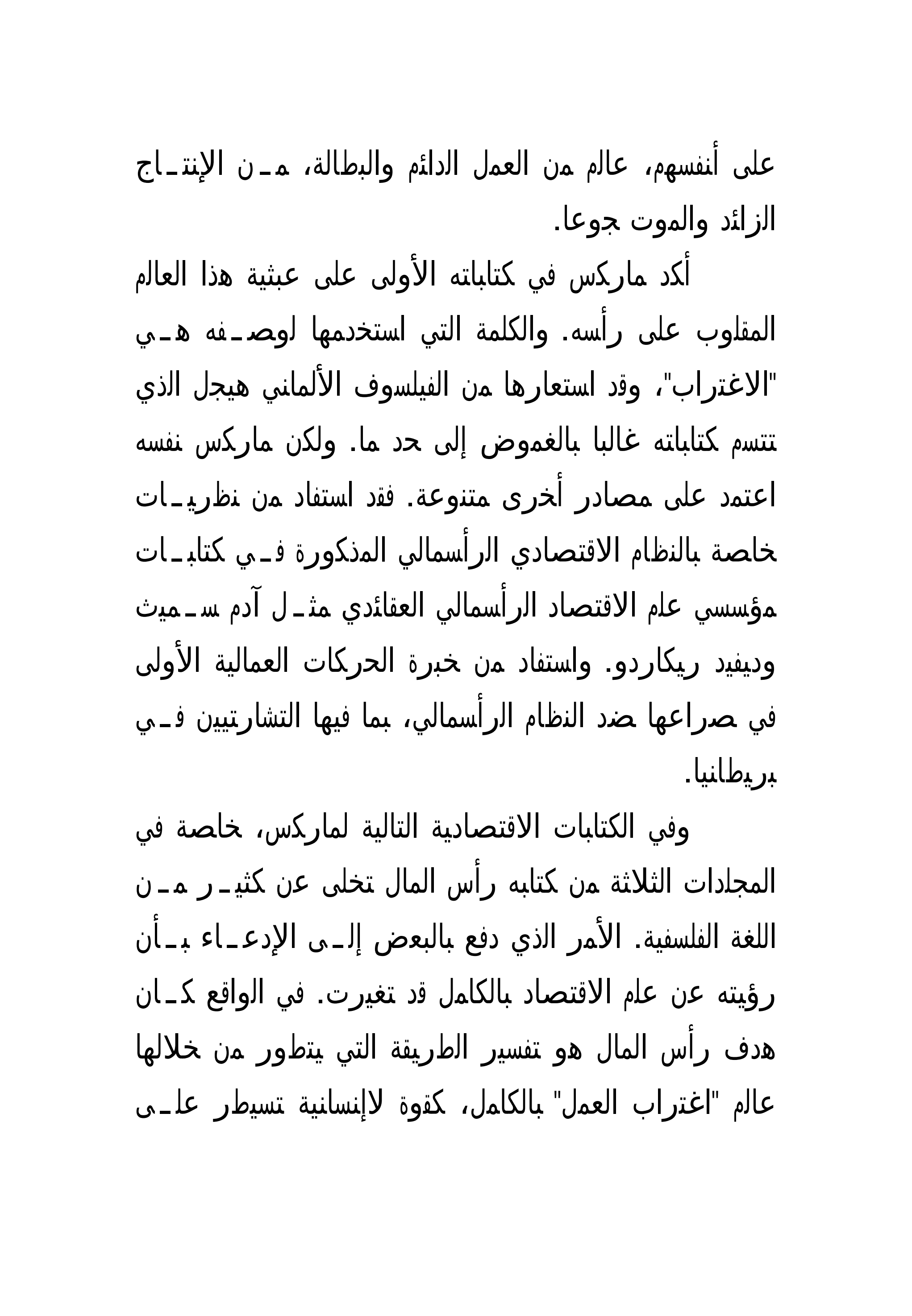
"كلما زاد إنتاج العامل، كلما قل اسـتهلاكه. وكلمـا خلق قيما اكثر، كلما اصبح اكثر انحطاطا وكلما اصبح أقـل قيمة. يستبدل النظام الرأسمالي العمل بالآلات، ولكنـه فـي الوقت نفسه يدفع قطاعا من العمال إلى أشكال همجيـة مـن العمل، ويحول القطاع الآخر إلى مجرد آلات...فهـو نظـام ينتج الذكاء للسادة-والغباء للعمال... وينتج القصـور مـن جهة-والأكواخ القذرة من جهة أخري. وهو ينـتج الجمـال، ولكنه يشـوه العامل ....فيشعر العامل بنفسه فقط خـارج العمل، وفي العمل يشعر بغربته عن نفسه. ويشعر بوجـوده عندما لا يعمل،وعندما يكون فى العمل لا يشعر بوجوده."

وبعد ذلك بأربع سنوات كتب:

"يعمل العامل كي يعيش، ولا يعتبر العمل حتى جزءا من حياته،ولكنه تضحية بحياته...فما ينتجـه لنفسـه لـيس الحرير الذي ينسجه، وليس الذهب الـذي يسـتخرجه مـن المنجم، وليس القصر الذي يبنيه. إن ما ينتجه لنفسـه هـو الأجر، ويعبر كل من الحرير والذهب والقصر عـن نفسـه

بالنسبة له في كمية محددة من وسائل العيش، ربما في شكل سترة قطنية، أو بعض العملات المعدنيـة أو الإقامـة فـي كوخ... والعامل الذي يظل ١٢ ساعة يغزل، أو ينسـج، أو يثقب، ويدير الماكينات، ويبني، ويحفر، ويحطم الصـخور، ويحمل الأثقال، الخ - هل يعتبر هذه الساعات الاثنى عشـر من الغزل والنسج أو الثقب أو تشغيل الماكينات أو البنـاء أو الحفر أو تحطيم الصخور أو حمل الأثقال مظهـراً لحياتـه، كحياة، على العكس، تبدأ الحياة بالنسبة له عندما يتوقف هـذا النشاط، على المنضدة، في المقهى، أو فوق السرير."

تدور كتابات ماركس الاقتصادية حول كيفية ظهـور هذا الشكل من المجتمع وكيف يحافظ على بقائه. كما تناولت أيضا ما يطلق عليـه المفكـرون الأكـاديميون الرسـميون "الفلسفة"، و"علم الاجتماع" و"التاريخ". وهي كتابات لا تلقـي الضوء بالأساس علي كيف تتخذ الأشياء سـعرا معينـا دون الآخر، ولا حتى حول متى تحدث الأزمة الاقتصادية. ولكنها كتابات حول عالم "اغتراب العمل" بالكامل - العـالم الـذي يكتسب فيه النشاط الإنساني وجودا مستقلا ويسيطر البشـر



على أنفسهم، عالم من العمل الدائم والبطالة، مـن الإنتـاج الزائد والموت جوعا.

أكد ماركس في كتاباته الأولى على عبثية هذا العالم المقلوب على رأسه. والكلمة التي استخدمها لوصـفه هـي "الاغتراب"، وقد استعارها من الفيلسوف الألماني هيجل الذي تتسم كتاباته غالبا بالغموض إلى حد ما. ولكن ماركس نفسه اعتمد على مصادر أخرى متنوعة. فقد استفاد من نظريـات خاصة بالنظام الاقتصادي الرأسمالي المذكورة فـي كتابـات مؤسسي علم الاقتصاد الرأسمالي العقائدي مثـل آدم سـميث وديفيد ريكاردو. واستفاد من خبرة الحركات العمالية الأولى في صراعها ضد النظام الرأسمالي، بما فيها التشارتيين فـي بريطانيا.

وفي الكتابات الاقتصادية التالية لماركس، خاصة في المجلدات الثلاثة من كتابه رأس المال تخلى عن كثيـر مـن اللغة الفلسفية. الأمر الذي دفع بالبعض إلـى الإدعـاء بـأن رؤيته عن علم الاقتصاد بالكامل قد تغيرت. في الواقع كـان هدف رأس المال هو تفسير الطريقة التي يتطور من خلالها عالم "اغتراب العمل" بالكامل، كقوة لاإنسانية تسيطر علـى

البشر الأحياء. ويتضح هذا من الكراسات التي كتبها ماركس مباشرة قبل تجميع المسودة النهائية لرأس المال. وفيها كتب:

"إن السلطة التي يمارسها الرأسمالي على العامل هي سلطة الموضوع على الذات، العمل الميت على العمل الحي، سلطة المنتَج على المنتج، لأنه في الحقيقة، السلع التي تصبح وسيلة السيطرة على العامل، هي منتجات عملية الإنتاج. إنها "عملية اغتراب" عمله الاجتماعي الخاص."

وهو يوضح نقطة أن النظام الرأسمالي يحدد كل مـا يستطيع الرأسمالي الفرد أو العامل الفرد أن يفعلـه. ولكـن بينما "..يقف العامل، كضحية، ومنذ البداية في موقف التمرد عليها ويدرك العملية على أنها استعباد له.."، فإن الرأسمالي "..مـنغمس فـي عمليـة الاغتـراب ويجـد فيهـا قمـة الرضا...فالتوسع الذاتي لرأس المال هـو الهـدف المحـدد والمسيطر والسائد بالنسبة للرأسمالي، هو القـوة المحركـة المطلقة والمكونة لنشاطه.."

٣)الإنتـاج والسـلع

أوضح ماركس أنه لا يمكن فهم أي مجتمـع إلا إذا نظرنا إلى كيف يمتلك الناس فى هذا المجتمع الأشياء التـى

يحتاجونها للبقاء - أى طعامهم ومسكنهم وملبسهم.لأنهم حتى يطمئنون إلى توافرها لا يستطيعون القيام بأى نشاط آخر.

ولكن الحصول على هذه الأشياء اعتمد دائما علـى تعاون البشر لتغيير العالم الطبيعى من حولهم. فعلى خـلاف فصائل الحيوانات الأخرى، لسنا مجهزين بأسنان خاصـة أو مخالب حتى نتمكن من قتل الحيوانات أو مضغ الخضراوات النيئة. وليس لنا فراء للتدفئة. والوسيلة الوحيدة حتى يستطيع البشر الحياة وحماية أنفسهم من تقلبات الطبيعة هى العمل من أجل تغيير هذه التقلبات. وكما بين ذلك إنجلز "إن العمل ليس فقط مصدر كل الثروات بعد الطبيعة، ولكنه أكثر من ذلـك فهو الشرط الأساسي الأول لكل الوجود الإنسانى."

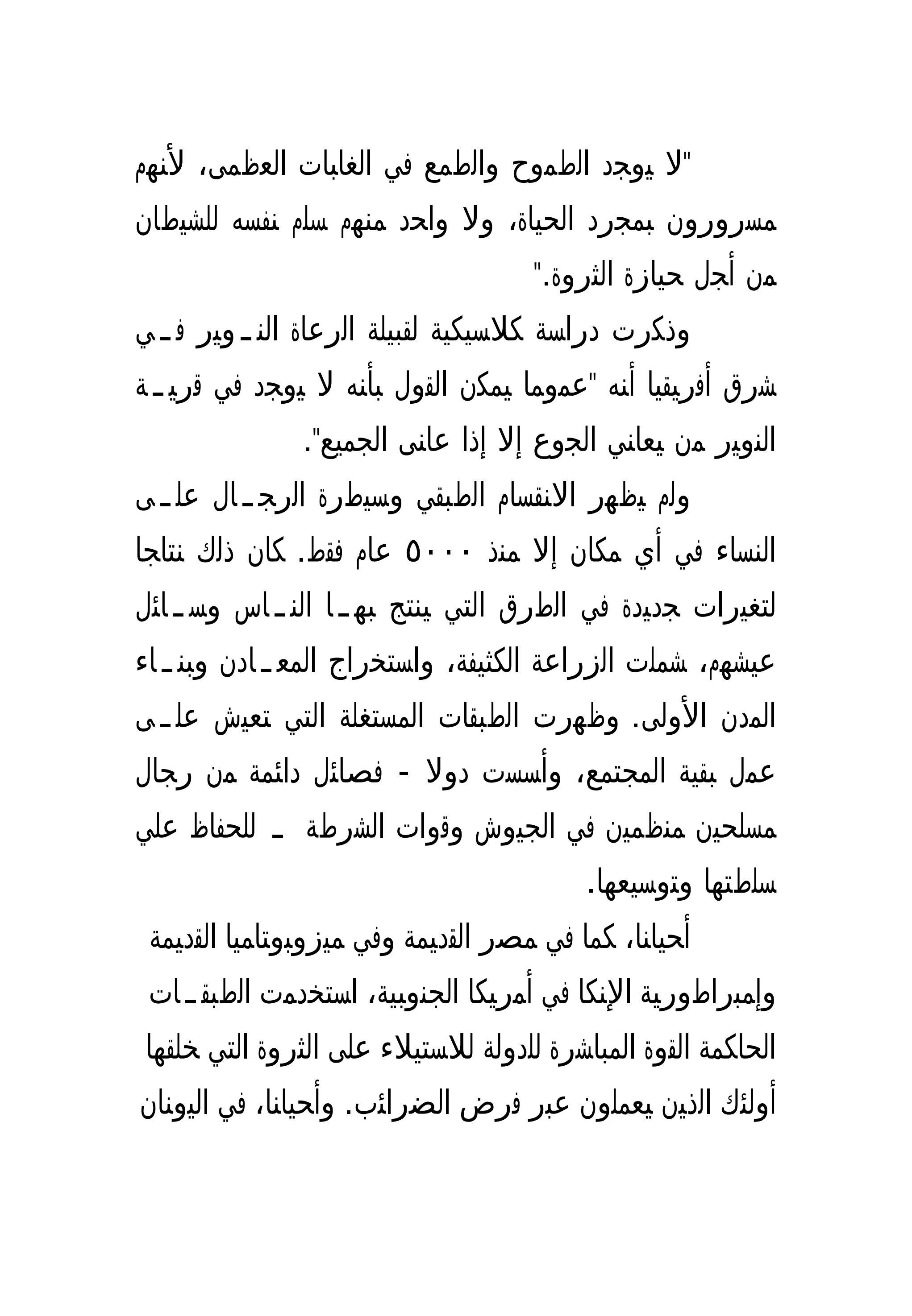
وتاريخيا اتخذ العمل الإنسانى أشكالا متنوعة. فلمدة عشرات الآلاف من السنين تضمن أن يعمل الرجال والنساء ويعيشون معا فى جماعات من حوالى ٤٠ فـردا، يقتطفـون ثمار الفواكه وجذور النباتات ويصيدون الحيوانات البريـة . وكانوا قادرين على عمل ذلك دون حكام أو سيطرة الرجـال على النساء. بعد ذلك، منذ حوالى ١٠ آلاف سنة، بدأ العمل، فى أجزاء مختلفة من العـالم، يشـمل زراعـة المحاصـيل

واستئناس الحيوانات. ولكن لازال تنظيم العمـل لا يتضـمن وجود قسم من المجتمع يعـيش دون عمـل بينمـا يكـدح الآخرون. وكانت المساواة العامة بين جميع الرجال والنساء لا تزال قائمة، مع توزيع الغذاء والملابس حسب احتياجـات الناس – وقد استمرت تلك الحياة في أجزاء كثيرة من العالم حتى الفتوحات الاستعمارية فى القرن الماضى.

وفى تلك المجتمعات لا توجد أي علامة على الطبيعة الإنسانية "الأنانية"،"والمحبة للتملك" و "التنافسية" التى نسـلم بها فى ظل الرأسمالية: هكذا لاحظ أحد الباحثين فى أوائـل القرن الثامن عشر عن مزارعى الإيروكوا:

"إذا قابلت مجموعة من الإيروكوا الجائعين مجموعة أخرى لم ينفذ بعد مخزونها بالكامل، تقتسـم الأخيـرة مـع المجموعة الأولى القليل الذى تبقى دون أن تسألها ذلك، برغم أنهم يعرضون أنفسهم بالتالى إلى نفس مخـاطر الانقـراض مثل من ساعدوهم."

ولاحظ كـاهن يسـوعي عـن مجموعـة أخـرى (المونتاجنيس):



"لا يوجد الطموح والطمع في الغابات العظمى، لأنهم مسرورون بمجرد الحياة، ولا واحد منهم سلم نفسه للشيطان من أجل حيازة الثروة."

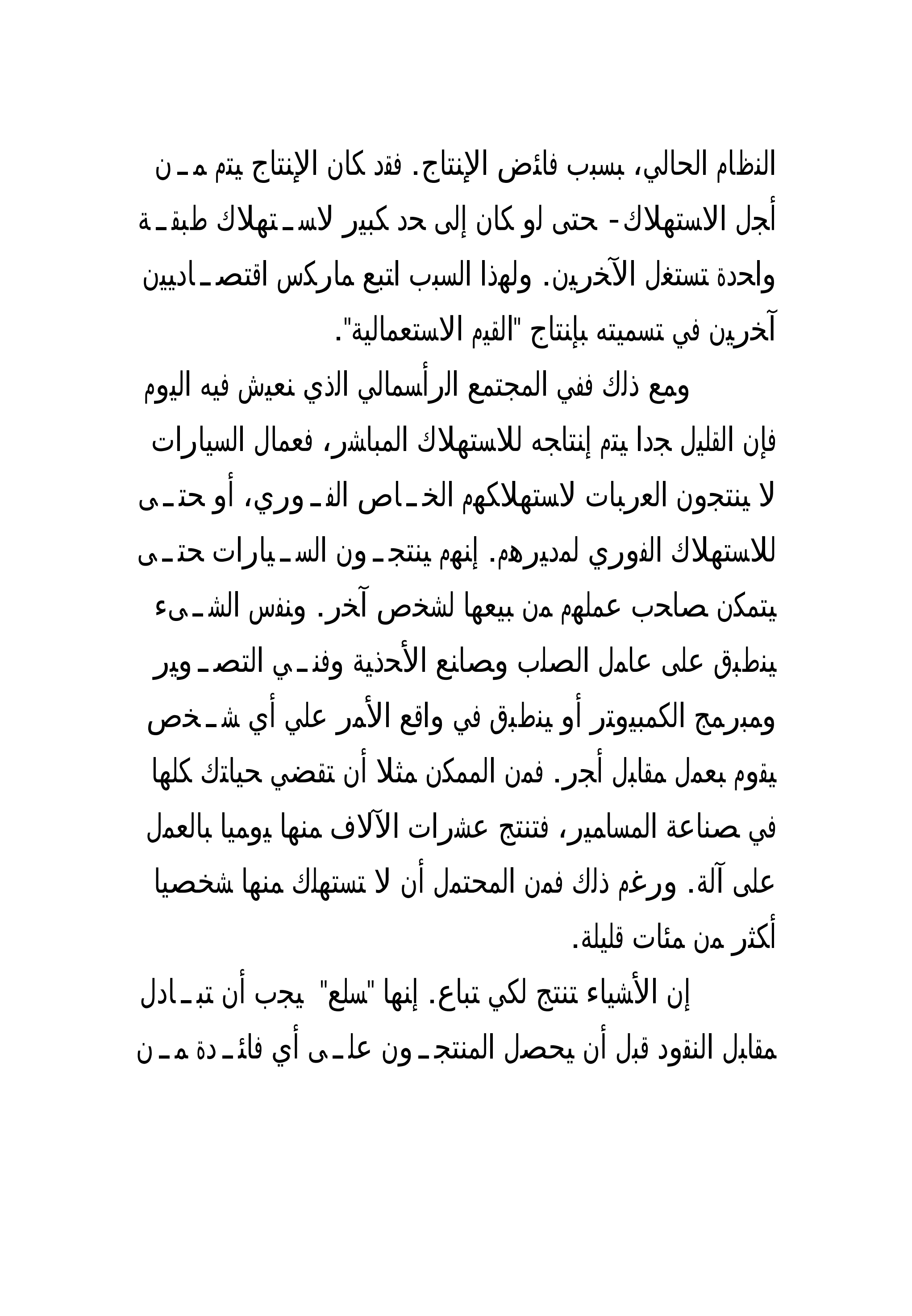
وذكرت دراسة كلاسيكية لقبيلة الرعاة النـوير فـي شرق أفريقيا أنه "عموما يمكن القول بأنه لا يوجد في قريـة النوير من يعاني الجوع إلا إذا عانى الجميع".

ولم يظهر الانقسام الطبقي وسيطرة الرجـال علـى النساء في أي مكان إلا منذ ٥٠٠٠ عام فقط. كان ذلك نتاجا لتغيرات جديدة في الطرق التي ينتج بهـا النـاس وسـائل عيشهم، شملت الزراعة الكثيفة، واستخراج المعـادن وبنـاء المدن الأولى. وظهرت الطبقات المستغلة التي تعيش علـى عمل بقية المجتمع، وأسست دولا - فصائل دائمة من رجال مسلحين منظمين في الجيوش وقوات الشرطة _ للحفاظ علي سلطتها وتوسيعها.

أحيانا، كما في مصر القديمة وفي ميزوبوتاميا القديمة وإمبراطورية الإنكا في أمريكا الجنوبية، استخدمت الطبقـات الحاكمة القوة المباشرة للدولة للاستيلاء على الثروة التي خلقها أولئك الذين يعملون عبر فرض الضرائب. وأحيانا، في اليونان

القديمة وروما، تملكت العبيد الذين قاموا بكل الأعمال. وأحيانا، كما أوروبا في القرون الوسطى، تحكمت في الأرض وأجبرت الذين يعملون فيها إما أن يعملوا لصالحهم دون مقابل أو يسلمونهم النصف أو أكثر من ناتجها. ولكن في كل الحالات كانت الأقلية تعيش من خلال إجبار غالبية المجتمع على العمل من أجلها.

ولكن برغم ذلك، ففي كل تلك المجتمعات كان يوجد شئ واحد مشترك مع مجتمع المساواة الذي سبقها، كان هدف العمل هو تلبية احتياجات الناس المباشرة - برغم أن حاجات الأقلية الحاكمة كان لها الأولوية على حاجات غالبية الناس. كان العبد أو الفلاح أو الحرفي يكدح لإنتاج منتجات تستخدم مباشرة إما لأنفسهم أو لأولئك الذين يعيشون على حسابهم. لذا فلو أكل مالك العبد أكثر من اللازم بكثير أو بنى لنفسه قصرا أو مقبرة مغالية في فخامتها، لن يتبقى لدى العبد ما يكفي لمعيشته وسيعاني من الجوع. وإذا كان المحصول سيئا في أحد المواسم وأصر السيد الإقطاعي على استمراره في نمط الحياة الفاخرة فسوف يتعرض الفلاح القن للمجاعة. ولكن كان من المستحيل أن يأتي وضع يتعرض فيه الناس للجوع، كما في



النظام الحالي، بسبب فائض الإنتاج. فقد كان الإنتاج يتم مـن أجل الاستهلاك- حتى لو كان إلى حد كبير لاسـتهلاك طبقـة واحدة تستغل الآخرين. ولهذا السبب اتبع ماركس اقتصـاديين آخرين في تسميته بإنتاج "القيم الاستعمالية".

ومع ذلك ففي المجتمع الرأسمالي الذي نعيش فيه اليوم فإن القليل جدا يتم إنتاجه للاستهلاك المباشر، فعمال السيارات لا ينتجون العربات لاستهلاكهم الخـاص الفـوري، أو حتـى للاستهلاك الفوري لمديرهم. إنهم ينتجـون السـيارات حتـى يتمكن صاحب عملهم من بيعها لشخص آخر. ونفس الشـىء ينطبق على عامل الصلب وصانع الأحذية وفنـي التصـوير ومبرمج الكمبيوتر أو ينطبق في واقع الأمر علي أي شـخص يقوم بعمل مقابل أجر. فمن الممكن مثلا أن تقضي حياتك كلها في صناعة المسامير، فتنتج عشرات الآلاف منها يوميا بالعمل على آلة. ورغم ذلك فمن المحتمل أن لا تستهلك منها شخصيا أكثر من مئات قليلة.

إن الأشياء تنتج لكي تباع. إنها "سلع" يجب أن تبـادل مقابل النقود قبل أن يحصل المنتجـون علـى أي فائـدة مـن

جهدهم. وبالطبع في النهاية يجب أن يكون للبضـائع فائـدة. ولكن يجب أن يتم تبادلها أولا.

لذا فالأشياء في ظل الرأسمالية لها خاصـية غريبـة، فقبل إمكانية استخدامها، أي أن تكون "قيما استعمالية" يجب أن يتم تبادلها مقابل النقود والتي يمكن في المقابل تبادلها ببضـائع أخرى. ويتم قياس قيمتها حسب الثمن الذي تحصل عليه عنـد مبادلتها. فالمهم هو "القيمة التبادلية" - كم من النقود، وبالتـالي كم وحدة من البضائع الأخرى، يمكن الحصول عليهـا مقابـل سلعتك.

ومن خلال التبادل، تنشأ الصلة بين الجهد المبذول من فرد ما وبين جهد ملايين من الأفراد الآخـرين عبـر النظـام العالمي ويتضح ذلك عندما تنظر إلى ما نشتريه بالنقود التـي نحصل عليها مقابل ما ننتجه بأنفسنا.

٤) العمل والثروة

بدأ الاقتصاديون السابقون على ماركس في تقديم رؤية لهذا النظام. وأرجعوا إلى ما أطلقوا عليه "اليد الخفية" ارتبـاط أنشطة الناس ببعضها.وقد لاحظوا أيضا شيئا آخر وافق عليـه

ماركس، وهو أن كل السلع تشترك في خاصية واحدة - أنهـا جميعا من منتجات العمل البشري.

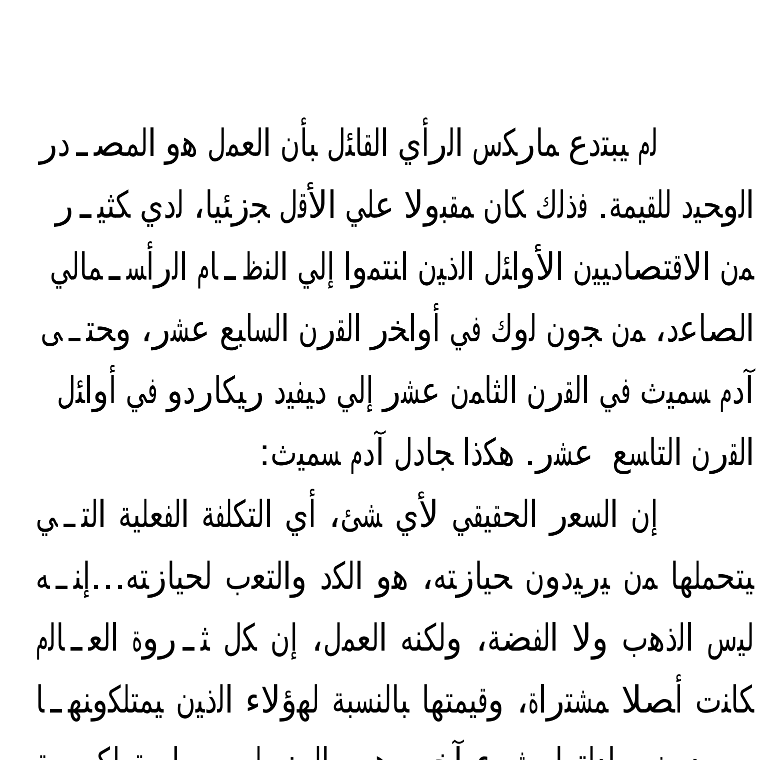
تساءل ماركس في رأس المال عما يشترك فيه شيئان مختلفان تماما يتكلفان نفس الكمية من النقود، علي سبيل المثال زوج من الجوارب ورغيـف مـن الخبـز. بـالطبع لـيس خصائصهما المادية، فهمـا يختلفـان مـن ناحيـة الـوزن، ومصنوعان من مواد مختلفة، ولهما شكلان مختلفان وهكـذا. استخدامنا لهما. فبالطبع نحن لا نرتدي رغيف الخبز ولا نأكل الجوارب.إن المقارنة بين الاستخدام النهائي لرغيـف الخبـز بالاستخدام النهائي للجوارب تشبه المقارنة بـين وزن الفيـل ولون السماء، إنهما شيئان مختلفان تماما. بدلا من ذلك، نـادى ماركس بأن ما يشترك فيه الاثنان هو كمية العمل التي تستخدم لإنتاجهما. والأكثر من ذلك، فهذا العمل فعليا هـو مـا يحـدد قيمتهما.

من الأسهل فهم ذلك عندما ينتج الأفراد للتبـادل فيمـا بينهم. ربما يصنع النجار منضدة ويبادلها ببدلة ينتجها الخيـاط - ولكنه لا يفعل إذا استطاع صناعة بدلة بنفس الجودة في وقت أقل مما يحتاجه في صناعة المنضدة. فهـو يعتبـر أن البدلـة

تساوي على الأقل نفس عدد الساعات من العمل الذي تسـاويه المنضدة.

وينطبق نفس المبدأ عنـدما يصـنع النـاس أشـياء ويبيعونها مقابل النقود. فالنجار يبيع المنضدة التـي تسـتغرق صناعتها أربع ساعات مثلا مقابل مبلغ من المال يمكنه مـن شراء شئ آخر يستغرق أربع ساعات في صناعته. إن سـعر المنضدة يعبر عن كمية من العمل استهلكت فـي صـناعتها. وطبعا لن يكون كل النجارين بالمهارة الكافية للقيـام بالعمـل المطلوب في أربع ساعات، فبعضهم سيستغرق ضعف الوقت (كما بالنسبة لي إذا حاولت صناعة منضدة). لكن لن يبدي أحد استعداده لأن يدفع لهم ما يعادل ثماني ساعات عمـل مقابـل المنضدة، حين يوفرها آخر مقابل ما يعادل أربع ساعات عمل. إن سعر المنضدة لا يعبر عن كمية العمل التي يقوم بهـا فـرد محدد، ولكن كمية العمل الضرورية لفرد متوسط المهارة.

وخلال التبادل، يقارن كل عمـل فـردي باسـتمرار بالعمل علي مستوى النظام ككل، أو كما وضـعها مـاركس، يقاس "العمل المتجسد" لكل فرد كحصته من "العمل الاجتماعي" للمجتمع ككل.



لم يبتدع ماركس الرأي القائل بأن العمل هو المصـدر الوحيد للقيمة. فذلك كان مقبولا علي الأقل جزئيا، لدي كثيـر من الاقتصاديين الأوائل الذين انتموا إلي النظـام الرأسـمالي الصاعد، من جون لوك في أواخر القرن السابع عشر، وحتـى آدم سميث في القرن الثامن عشر إلي ديفيد ريكاردو في أوائل القرن التاسع عشر. هكذا جادل آدم سميث:

إن السعر الحقيقي لأي شئ، أي التكلفة الفعلية التـي يتحملها من يريدون حيازته، هو الكد والتعب لحيازته...إنـه ليس الذهب ولا الفضة، ولكنه العمل، إن كل ثـروة العـالم كانت أصلا مشتراة، وقيمتها بالنسبة لهؤلاء الذين يمتلكونهـا ويريدون مبادلتها بشىء آخر، هي بالضبط مسـاوية لكميـة العمل التي تمكنهم من الشراء أو السيطرة، ولكن المـدافعين عن الرأسمالية المؤيدين "لنظرية العمل في القيمـة" انـدفعوا دائما في مشكلة كئود. فلو أن العمل هو مصدر القيمة، فكيف يأتي الربح؟ لو أن جميع السلع يتم تبادلها حسب كمية العمل المتضمنة فيها، إذن فيجب أن يكون كل من في المجتمع علي قدم المساواة بدرجة أو بأخرى. ربما يختار البعض أن يعمل لمدة أطول، وبالتالي يجنون ثروة اكثر قليلا، مع وقت فراغ

أقل قليلا ولكن يجب أن يعيش الناس حياة مرضية بالتساوي. ومرة ثانية ربما يكون البعض أقل مهـارة فيخسـرون فـي البداية، ولكن مع الوقت سوف يمكنهم اللحاق بالآخرين. أذن فمن أين يأتي الربح المنتظم؟ بالقطع يستطيع الأفراد تحقيـق أرباح من خلال خداع الآخرين. ولكن ذلك لا يفسـر كيفيـة وجود طبقة كاملة مـن الأغنيـاء - وبـالطبع، فـي ظـل الرأسمالية الحديثة فإن كل من يبيعون السلع تقريبا أغنياء.

وكما أوضح ماركس:

"إن طبقة الرأسماليين ككل لا يمكنها أن تثرى نفسها كطبقة، فلا يمكنها زيادة إجمالي رأس المال الذي تمتلكه من خلال كسب أحدهم لما يخسره آخر. إن الطبقة ككل لا يمكنها خداع نفسها."

ولكن إذا لم يكن الرأسماليون يحصلون أرباحهم مـن بعضهم البعض، إذن فمن الضروري أن هناك مصـدر آخـر لأرباحهم. ولكن من أين؟

وبالفعل، حاول آدم سميث منذ مائة عام تقريبا قبـل ماركس، تفسير الربح من خلال المزج بين نظريتـه للعمـل

كمصدر للقيمة مع نظرية أخرى ترى أن رأس المال يضيف إلى القيمة بإنتاج "عائد".

ويشير سميث إلى أن بعض أشـكال رأس المـال - مثل الآلات، ومباني المصانع وهكذا - تجعل العمـل أكثـر إنتاجية من المتوقع في ظروف أخرى، حتـى الأداة الأكثـر بدائية تضيف إلى إنتاجية البشر بصـورة هائلـة: يسـتطيع العامل باستخدام الرافعة تحريك وزن أكبر بكثير بجهد أقـل من عامل يحمل الأثقال على ظهره. ولكـن الآلات ومبـاني المصانع ليست أشياء توجد من تلقاء نفسها. إنهـا منتجـات العمل الإنساني السابق. والرافعة التي تساعد العامل نفسـها نتاج لكد عامل التعدين. لهذا السبب أطلـق مـاركس علـى وسائل الإنتاج "العمل الميت" (في مقابل العمل الحالي، الـذي أطلق عليه "العمل الحي").

تظل قيمة السلع عند البيـع تعتمـد علـى العمـل المتضمن فيها، مع أن جزءا من هذا العمل عمل أُنجز مـن قبل وليس عملا حاليا. وإذا ادعى الرأسمالي بأنه يجـب أن يحصل على عائد مقابل الاستثمار في المصانع أو الميكنـة، فيجب أن نسأل كيف استحوذ على هـذا المصـنع أو تلـك

الآلات، ولم يحوزه أولئك الذين أنتجوه من كدهم. وفوق ذلك، لا يمكن للآلة أن تضيف إلى قيمة أي شئ دون أن يـديرها العمل الحي. فالآلة وحدها لا يمكنها عمل شئ. إنـه العمـل الإنسانى الذي يدير الماكينة هو ما يجعلها تنتج سلعا جديـدة، مع قيمة زائدة.

فالبشر يستطيعون أن ينتجوا بدون الماكينة، ولكـن الماكينة لا تستطيع إنتاج أي شئ دون أن يديرها الإنسان.

إن واقع العمل الإنساني هو الـذي يحـدد القيمـة التبادلية للأشياء بصورة مطلقة يتضح مما يحدث مع التقـدم التكنولوجي الحديث. فقد انخفضت أسعار منتجـات كانـت مرتفعة جدا من ٢٠ أو ٣٠ عاما حيث قلل التقدم التكنولوجي من كمية العمـل الضـرورية لإنتاجهـا، بـرغم أن الآلات المستخدمة في إنتاجها غالبا ما أصبحت أغلى وأكثر تعقيـدا. هكذا فآلة الجمع الميكانيكية كانت تكلـف ٤٠ أو ٥٠ جنيـه إسترلينى في الستينات (أي ما يعـادل ٤٠٠ أو ٥٠٠ جنيـه إسترلينى بسعر العملة اليوم)، ولكن اليوم من الممكن شـراء الآلة الحاسبة الإلكترونية ذات إمكانيات أكبر مقابـل ١ أو ٢ جنيه إسترليني، ونفس الشـيء، كـان الكمبيـوتر متوسـط

الإمكانيات تصل تكلفته إلى نصف مليون جنيـه إسـترلينى حينذاك، والآن من الممكن الحصول على نفـس الكمبيـوتر مقابل ٦٠٠ أو ٧٠٠ جنيه إسترلينى.

إن البضائع التي لم ينخفض سعرها بهذه الطريقة هي البضائع التي ما زالت تتطلب تقريبـا نفـس كميـة العمـل لإنتاجها كمـا فـي الماضـي - أي السـيارات، الأغذيـة والمشروبات، الطوب والمدافع الثقيلة، وكثير من الملابس.

٥) الأرباح والاستغلال

أصبحت فكرة أن العمل مصدر كل القيم، بما فيهـا تلك التي تعود على الرأسمالي في صورة الـربح، والفائـدة والإيجار، تدعو للقلق بازديـاد بالنسـبة لمبـرري النظـام الرأسمالي بعد زمن آدم سميث. لقد تضمنت أن الرأسـماليين كانوا طفيليين بالضبط كما كان الإقطـاعيون الـذين حلـوا محلهم. دفع هذا الاقتصاديين من مناصري الرأسمالية إلـى تطوير نظريات تستند إلى "التضـحية" تفسـيرا للأربـاح. ويدعون الآن أن الأرباح عائد يحق للرأسمالي مقابل استخدام ثروته في توظيف عمالة بدلا من استهلاكه الفوري الخاص.

ولكن ذلك، كما أوضح ماركس، محض هراء. فتوظيف الناس يتضمن شراء عملهم، لو أن الرأسمالي يحصل على الربح مقابل ذلك، إذن فيجب أن يحصل أي شخص آخر يشتري شيئا ما على أرباح. وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا يحصل العمال على ربح مقابل شرائهم للأشياء التي يحتاجونها للمعيشة؟

إن نظرية 'التضحية' هي محض خرافة. فالرأسمالي لا يضحي بثروته الحالية عندما يستثمرها. والحقيقة، إن استثماره لها يحفظ قيمتها، بينما تكون الأرباح شيئا إضافيا يحصل عليه دون عمل. وهكذا إذا كانت معدلات الأرباح ١٠% (وهو رقم منخفض تماما حسب المستويات الرأسمالية)، سيستطيع شخص يمتلك مليون جنيه قابلة للاستثمار أن ينفق ١٠٠،٠٠٠ جنيه سنويا (أي ٢٠٠٠ جنيه أسبوعيا) علي متعته الخاصة وتظل قيمتها كما هي في نهاية السنة - ويحصل علي ١٠٠،٠٠٠ جنيه أخرى في السنة التالية بدون عمل. وعلي العكس فحتى لو أن العامل الذي يحصل علي متوسط أجر عام ١٩٩٥ كان قادرا، بمعجزة،

أن "يحرم" نفسه تماما من الطعام، والمسكن والملبس، فسوف يستغرق ٨٠ سنة لكسب ما يكفي للقيام بهذا الاستثمار.

يشدد ماركس علي أن ما يحدث فعلا هو أن الرأسمالي يمكنه تحقيق الأرباح من خلال الاستيلاء علي جزء من عمل العمال، بالضبط كما كان مالك العبيد يستمتع بحياة الرفاهية عن طريق إجبار العبيد علي الكد لصالحه، وكما كان السيد الإقطاعى يملأ بطنه بإجبار الفلاحين علي العمل في أراضيه دون مقابل. الفرق الوحيد هو أنه لم يكن هناك ما يخفى علي العبيد أو فلاحي القرون الوسطي مجمل الحقيقة القاسية بأن منتجات عملهم يستحوذ عليها آخرون. لقد كانوا يعرفون ذلك لأن شخص ما كان يقف وراءهم بالكرباج أو العصا.

وعلي العكس، يبدو أن هناك تبادلا عادلا ومتكافئا بين العامل والرأسمالي في ظل النظام الحالي. يبيع العمال عملهم مقابل مبلغ من المال- أي أجورهم، وما يحصلون عليه يعتمد علي السعر الجاري لعملهم ويشبه كثيرا ما يحصل عليه البقال مقابل البيض والذي يعتمد أيضا علي السعر الجاري. فيبدو أن هناك"عمل يومي عادل مقابل أجر يومي عادل"

ولكن هذا التبادل "العادل" في الظـاهر بـين العامـل والرأسمالي يخفي عدم مساواة جوهرية فيما بينهما. فكل منهما لديه القدرة علي العمل (برغم أن الرأسمالي لا يضـطر إلـي استخدام هذه القدرة). ولكن فقط أحدهما، أي الرأسمالي، هـو الذي يسيطر علي الأدوات والمـواد الضـرورية لاسـتمرار العمل. ولكن إذا لم يكن لدي الناس الحق في استخدام الأدوات والأرض فانهم يواجهون الخيار الصعب بين الجوع أو العمـل لدي أولئك الأفراد الذين يمتلكونها.

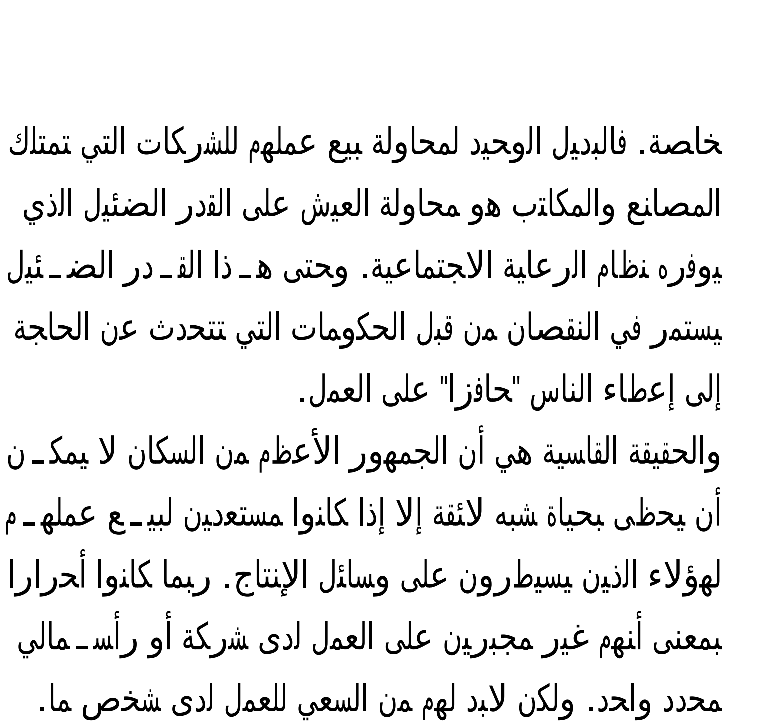
وكما أشار آدم سميث:

"في الوضع الأصلي للأمور، الذي يسبق كـلا مـن الاستحواذ علي الأرض وتراكم المخزون، فان كامل إنتـاج العمل كان يخص العامل...لكن بمجرد أن تحولـت الأرض إلى ملكية خاصة، يطالب مالك الأرض بحصة من المنتج..."

"إن منتج العمل الإجمالي عرضة لخصم مماثل مـن الربح...وفي كل المصانع يكون الجزء الأكبر من العمال في حاجة إلى السيد ليقدم لهم مواد عملهم. وهو يقتسم معهم منتج عملهم."

وان ما كان صحيحا في أيام آدم سميث، عندما كان الكثير من الفلاحين والحرفيين المستقلين لازالوا يمتلكون وسائل عيشهم الخاص، أصبح أكثر صحة مائة مرة اليوم. إن جميع وسائل إنتاج الثروة -أي المصانع، والماكينات والأراضي الزراعية- في أيدي عدد صغير من الناس. ففي بريطانيا على سبيل المثال، تسيطر ٢٠٠ شركة كبرى، يديرها مجموعة مغلقة من حوالي ٨٠٠ مدير، علي وسائل إنتاج تنتج ما يزيد عن نصف الناتج القومي. وليس للكتلة الهائلة المكونة من ٢٤ مليون عامل في بريطانيا خيار إلا محاولة العمل لصالح هؤلاء. لا ينطبق ذلك فقط علي العمال اليدويين الذين يطلق عليهم عادة "الطبقة العاملة بل أنه ينطبق أيضا علي كثير من الموظفين ذوى الياقات البيضاء الذين يعتبرون أنفسهم "طبقة وسطي". فموظفي الأرشيف، ومشغل الكمبيوتر، وصغار المحررين في المجلات والجرائد أو بائعي المجلات جميعهم مضطرون إلي بيع قوة عملهم بنفس القدر مثل عمال السيارات أو عمال المواني.

وقليل جدا من الناس، الذين يتركون المدرسة أو يستغنى عنهم في العمل، يستطيعون أن يقيموا مشروعات



خاصة. فالبديل الوحيد لمحاولة بيع عملهم للشركات التي تمتلك المصانع والمكاتب هو محاولة العيش على القدر الضئيل الذي يوفره نظام الرعاية الاجتماعية. وحتى هذا القدر الضئيل يستمر في النقصان من قبل الحكومات التي تتحدث عن الحاجة إلى إعطاء الناس "حافزا" على العمل.

والحقيقة القاسية هي أن الجمهور الأعظم من السكان لا يمكن أن يحظى بحياة شبه لائقة إلا إذا كانوا مستعدين لبيع عملهم لهؤلاء الذين يسيطرون على وسائل الإنتاج. ربما كانوا أحرارا بمعنى أنهم غير مجبرين على العمل لدى شركة أو رأسمالي محدد واحد. ولكن لابد لهم من السعي للعمل لدى شخص ما.

وكما بين ماركس، "يستطيع العامل أن يترك الرأسمالي الفرد الذي استأجره عندما يشاء...ولكن العامل الذي يمكنه العيش فقط عن طريق بيع قوة عمله، لا يستطيع أن يترك كل طبقة المشترين، أي الطبقة الرأسمالية، دون أن يتخلى عن وجوده. إنه لا يخص هذا البرجوازي أو ذاك، ولكنه يخص الطبقة البرجوازية ككل".

ربما لا يكون العامل عبدا، أي ملكية شخصية لرأسمالي معين. ولكنه "عبد مأجور"، مجبر على الكد لصالح

أحد أعضاء طبقة الرأسماليين. يضع ذلك العامل في موقف يضطره إلى قبول أجر أقل من الناتج الإجمالي لعمله. إن قيمة الأجر في ظل الرأسمالية لا تصل أبدا إلى قيمة العمل الذي يقومون به بالفعل

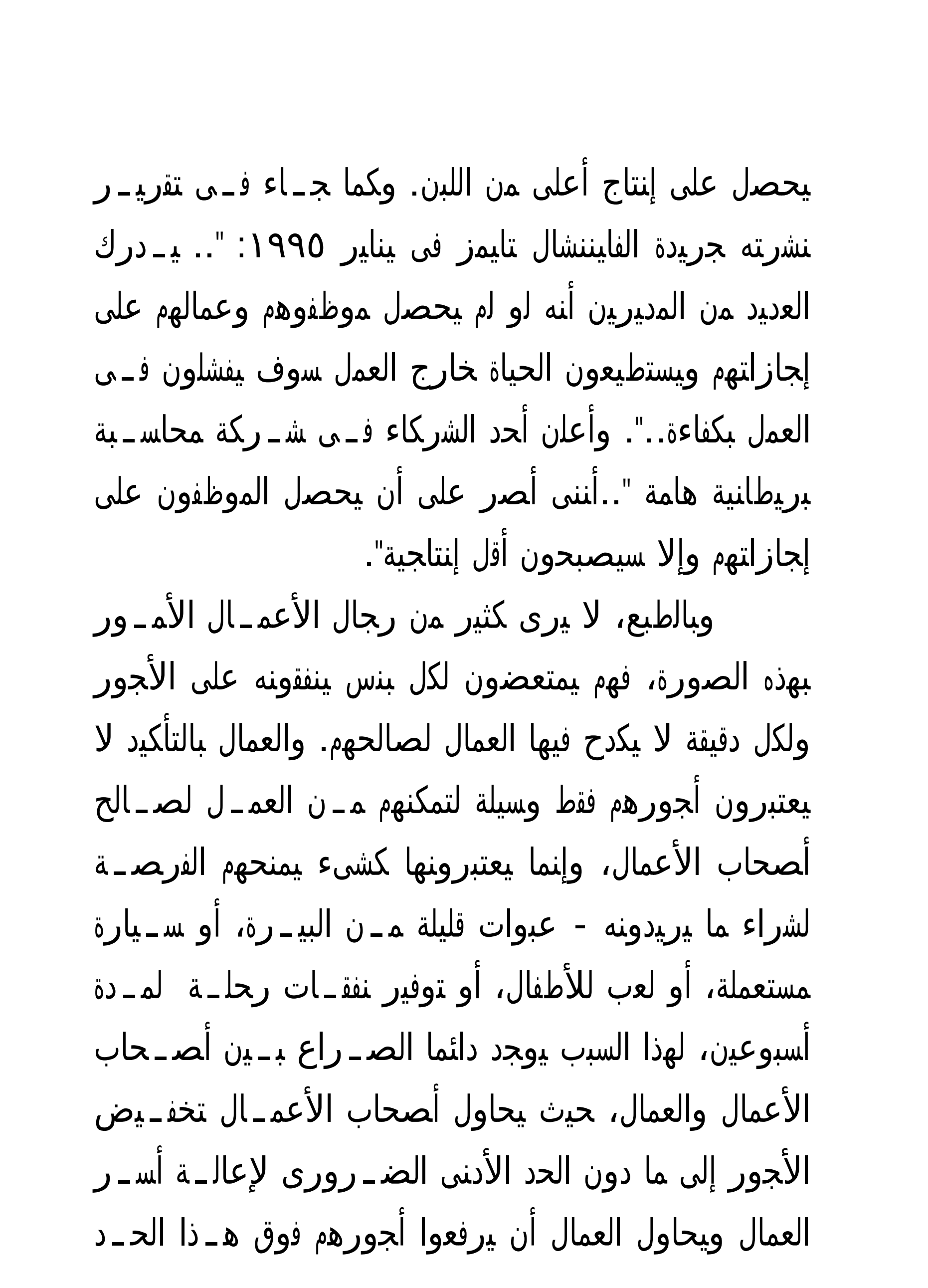
٦) من أين يأتي الربح؟

في لغتنا اليومية غالبا ما نقول أن العمال يحصلون علي أجر "مقابل عملهم"، ولكن ماركس أوضح أن عبارة "عملهم"تعني شيئين مختلفين. إنها تعني"العمل الذي يقومون به"، ولكنها أيضا تعني"قدرتهم علي العمل" - والتي اختصرها إلى "قوة العمل".

وهذان المعنيان مختلفان تماما. فقدرة الناس علي العمل تعتمد علي توفير الطعام الكافي، والمسكن، والملبس وكذا وقت الراحة الذي يمكنهم من الذهاب إلي العمل كل يوم بحيوية كافية للقيام بالجهد المطلوب والانتباه الكافي للمهام التي تواجههم. ولو لم يحصلوا علي أجر كافي لشراء هذه الأشياء، سيكونون عاجزين جسمانيا عن العمل.و كما لاحظ أدم سميث:

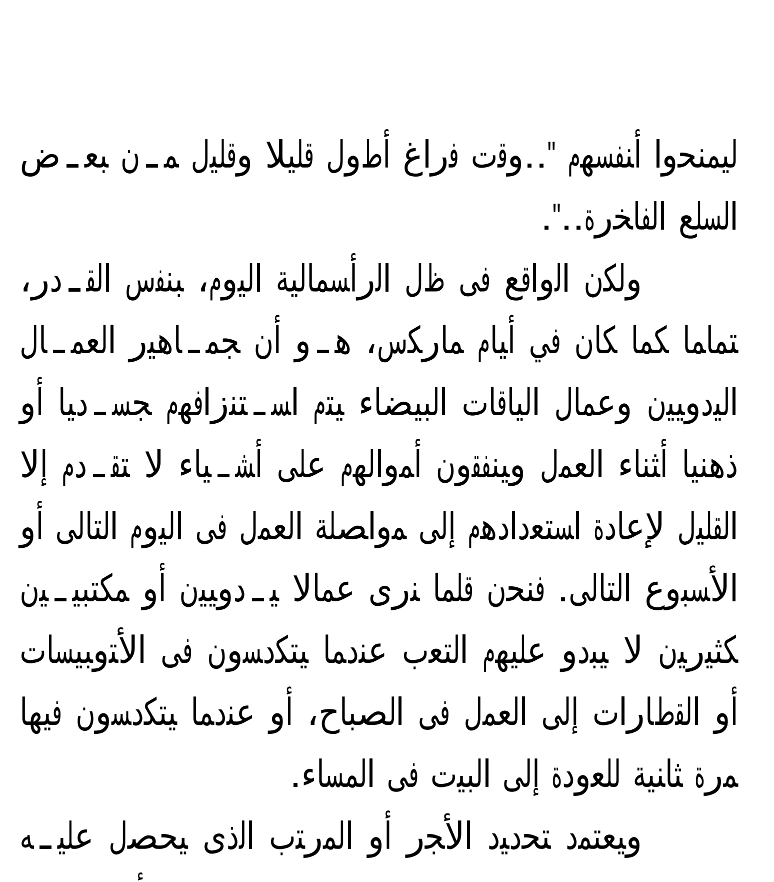
"يوجد حد أدني معين من المستحيل بعـده تخفـيض الأجر العادي لأقل نوعية من العمل لمدة طويلة. فيلـزم أن يعيش الإنسان دائما من خلال عمله، ويجب أن يكفي أجـره للإبقاء عليه. بل يجب حتى في معظم الأحوال أن يزيد إلـى حد ما، وإلا سيكون مستحيلا بالنسبة له إعالة أسرته وجـنس العمال لن يستطيع البقاء اكثر من الجيل الأول."

وبالضبط ، فما يعتبر " كافيا " بالنسبة للعمال يعتمـد على العمل الذى يقومون به والظروف العامة فى المجتمـع الذى يعيشون فيه. لذلك، فالعمال اليوم فى أوروبا الغربيـة، والولايات المتحدة واليابان وحتى كوريا الجنوبية يتوقعـون عامة الحصول على غذاء أفضل، ومسكن وملـبس أفضـل، ووقت راحة أطول مما كان يتوقعه عمال مانشسـتر الـذين قابلهم إنجلز فى منتصف أربعينات القرن التاسـع عشـر – وأيضا يتوقعون حياة، أفضل من حياة كثير من العمال الهنود والأفارقة اليوم. ويعرف صاحب العمل الأبعد نظرا أحيانا أنه يجب أن يوفر لعماله حد أدنى معين إذا أراد منهم أن يعملوا بصورة أكثر إنتاجية ، بالضبط كما يعرف الفلاح الماهر أنه يجب عليه أن يطعم بقراته بما يكفى من العلـف إذا أراد أن



يحصل على إنتاج أعلى من اللبن. وكما جاء فى تقرير نشرته جريدة الفايننشال تايمز فى يناير ١٩٩٥: ".. يدرك العديد من المديرين أنه لو لم يحصل موظفوهم وعمالهم على إجازاتهم ويستطيعون الحياة خارج العمل سوف يفشلون فى العمل بكفاءة..". وأعلن أحد الشركاء فى شركة محاسبة بريطانية هامة "..أننى أصر على أن يحصل الموظفون على إجازاتهم وإلا سيصبحون أقل إنتاجية".

وبالطبع، لا يرى كثير من رجال الأعمال الأمور بهذه الصورة، فهم يمتعضون لكل بنس ينفقونه على الأجور ولكل دقيقة لا يكدح فيها العمال لصالحهم. والعمال بالتأكيد لا يعتبرون أجورهم فقط وسيلة لتمكنهم من العمل لصالح أصحاب الأعمال، وإنما يعتبرونها كشىء يمنحهم الفرصة لشراء ما يريدونه - عبوات قليلة من البيرة، أو سيارة مستعملة، أو لعب للأطفال، أو توفير نفقات رحلة لمدة أسبوعين، لهذا السبب يوجد دائما الصراع بين أصحاب الأعمال والعمال، حيث يحاول أصحاب الأعمال تخفيض الأجور إلى ما دون الحد الأدنى الضرورى لإعالة أسر العمال ويحاول العمال أن يرفعوا أجورهم فوق هذا الحد



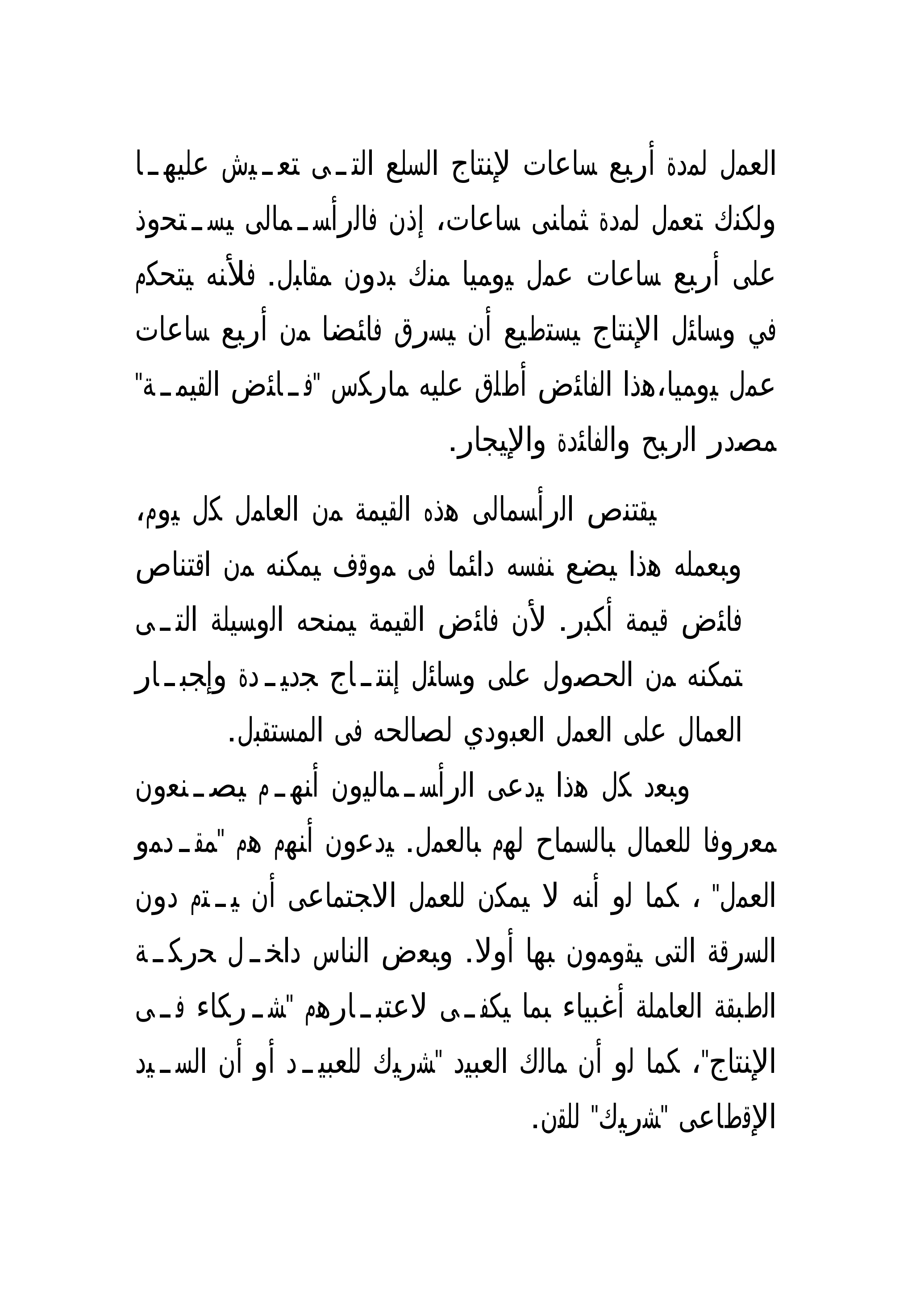
ليمنحوا أنفسهم "..وقت فراغ أطول قليلا وقليل مـن بعـض السلع الفاخرة..".

ولكن الواقع فى ظل الرأسمالية اليوم، بنفس القـدر، تماما كما كان في أيام ماركس، هـو أن جمـاهير العمـال اليدويين وعمال الياقات البيضاء يتم اسـتنزافهم جسـديا أو ذهنيا أثناء العمل وينفقون أموالهم على أشـياء لا تقـدم إلا القليل لإعادة استعدادهم إلى مواصلة العمل فى اليوم التالى أو الأسبوع التالى. فنحن قلما نرى عمالا يـدويين أو مكتبيـين كثيرين لا يبدو عليهم التعب عندما يتكدسون فى الأتوبيسات أو القطارات إلى العمل فى الصباح، أو عندما يتكدسون فيها مرة ثانية للعودة إلى البيت فى المساء.

ويعتمد تحديد الأجر أو المرتب الذى يحصل عليـه العامل على تكلفة تجديد هذه القدرة عل العمل - أى تكلفـة تجديد "قوة العمل". لو أن الأجور قليلة جدا، فلـن يسـتطيع العمال العيش ولن يستطيع الرأسمالى الحصول على أقصـى إنتاج ممكن بالقدر الذى يريده. ومن ناحية أخرى، لو كانـت الأجور أعلى من تكلفة تجديد قدرة العمال على العمل، سيبذل صاحب العمل كل ما فى وسعه لاستبدالهم بعمـال آخـرين

أرخص منهم.تماما مثل أي سلعة أخرى تباع وتشترى، تعتمد قيمة قوة عمل العامل على كمية العمل الضرورى لإنتاجها. هكذا، فهى تعتمد على كمية العمل الذى يستهلك فـى إنتـاج الغذاء الضرورى للحفـاظ علـى لياقـة العامـل وصـحته واستعداده للعمل، أى الكمية الضرورية لتوفير ثلاث وجبات فى اليوم، وكذا وسيلة المواصلات التي تنقله إلـي العمـل، ووقت قليل للراحة فى المساء والعطلة الأسبوعية، بالإضافة إلي تربية أطفاله الذين سيصبحون الجيل الثانى من العمـال. ولكن كمية العمل الضرورية لإنتاج السلع التى تجعلك لائقـا وقادرا على العمل ليست نفس الكمية التى تستطيع فعليا القيام بها بمجرد أن تبدأ فى العمل، وربما تحتاج إلى أربع ساعات عمل من إجمالى العمل الاجتماعى لإنتاج الطعـام والسـكن والملبس لعائلتك. ولكنك تحت الضغط، يمكنك أن تعمل لمدة ثمانية أو عشرة أو حتى أثنى عشر ساعة يوميـا. وسـوف يرفض الرأسمالى أن يدفع لك أجرك لو لم تفعل ذلك.

إنه يدفع لك السعر الجارى لقوة عملك، ولكنه يحصل منك على عمل يوم كامل- وهذا يساوى أكثـر كثيـرا مـن السعر الجارى لقوة العمل فى اليوم، لذلك فأنك تحتـاج إلـى



العمل لمدة أربع ساعات لإنتاج السلع التـى تعـيش عليهـا ولكنك تعمل لمدة ثمانى ساعات، إذن فالرأسـمالى يسـتحوذ على أربع ساعات عمل يوميا منك بدون مقابل. فلأنه يتحكم في وسائل الإنتاج يستطيع أن يسرق فائضا من أربع ساعات عمل يوميا،هذا الفائض أطلق عليه ماركس "فـائض القيمـة" مصدر الربح والفائدة والإيجار.

يقتنص الرأسمالى هذه القيمة من العامل كل يوم، وبعمله هذا يضع نفسه دائما فى موقف يمكنه من اقتناص فائض قيمة أكبر. لأن فائض القيمة يمنحه الوسيلة التـى تمكنه من الحصول على وسائل إنتـاج جديـدة وإجبـار العمال على العمل العبودي لصالحه فى المستقبل.

وبعد كل هذا يدعى الرأسـماليون أنهـم يصـنعون معروفا للعمال بالسماح لهم بالعمل. يدعون أنهم هم "مقـدمو العمل" ، كما لو أنه لا يمكن للعمل الاجتماعى أن يـتم دون السرقة التى يقومون بها أولا. وبعض الناس داخـل حركـة الطبقة العاملة أغبياء بما يكفـى لاعتبـارهم "شـركاء فـى الإنتاج"، كما لو أن مالك العبيد "شريك للعبيـد أو أن السـيد الإقطاعى "شريك" للقن.

والواقع أنه فى كل مرة يعمل العامل يضـيف إلـى السلطة التى يمارسها الرأسمالى، ويظل هذا صحيحا حتى لو سمحت الظروف بتحسين مستوى معيشـة العمـال. وكمـا أوضحها ماركس فى رأس المال:

بالضبط، كما أن الغذاء الأفضل واللـبس والمعاملـة الأفضل لا تعوض العبد عن استغلاله، فإنها لا تنفى استغلال العامل المأجور، كما أن ارتفاع سعر العمل يعنـى فقـط أن طول ووزن السلسلة الذهبية التى صاغها العامـل المـأجور لنفسه تسمح بتخفيف التوتر الذى يعانيه منه..

يمكن هذا الرأسماليين من تركيز الآلات والمصـانع والمواد الخام الضـرورية لإعـادة الإنتـاج فـى أيـديهم. يستطيعون حينئذ التظاهر بأنهم "خالقى الثروة" وأنهـم هـم الذين "يوفرون العمل" للآخرين - والحقيقة أن كل ما يعملونه هو سرقة ناتج عمل الآخرين - ثم يمنعون استخدامه لإعادة الإنتاج إلا إذا سمح لهم بالسرقة مرة أخرى.

٧) النهب وصعود الرأسمالية

نحن اليوم نسلم بديهيا بعملية بيع وشراء قوة العمـل ويبدو ذلك طبيعيا مثل شروق الشمس وغروبها، ومع ذلـك، فلم يكن ذلك، في أي مكان أكثر من ظاهرة باهتة منذ مئـات قليلة من السنوات. فى أوروبا فى أواخر العصور الوسـطى أو فى أفريقيا أو أسيا فى عصر الاستعمار الأوروبـى فـى القرنين الثامن والتاسع عشر كان لدى معظـم النـاس حقـا مباشرا فى وسائل إنتاج حياتهم حتى لو اضطروا إلى تسـليم جزء من إنتاجهم إلى إقطـاعى طفيلـى . كـان الفلاحـون يزرعون غذاءهم فى أراضيهم . والحرفيون ينتجون البضائع فى ورشهم الصغيرة الخاصة بهم.

ولكن السرقة الهمجية هى التـى غيـرت ذلـك - استخدام القوة لتجريد جماهير الناس من أى سـيطرة علـى وسائل الإنتاج، وتم هذا بواسطة قوة الدولة وتحت وصـاية بعض المجموعات الأكثر تميزاً فى المجتمع.

هكذا فى إنجلترا وويلـز ، مـثلا ، كـان صـعود الرأسمالية مصحوبا "بـالحجوزات" - وهـى سلسـلة مـن الإجراءات البرلمانية التى طردت الفلاحين مـن الأراضـى

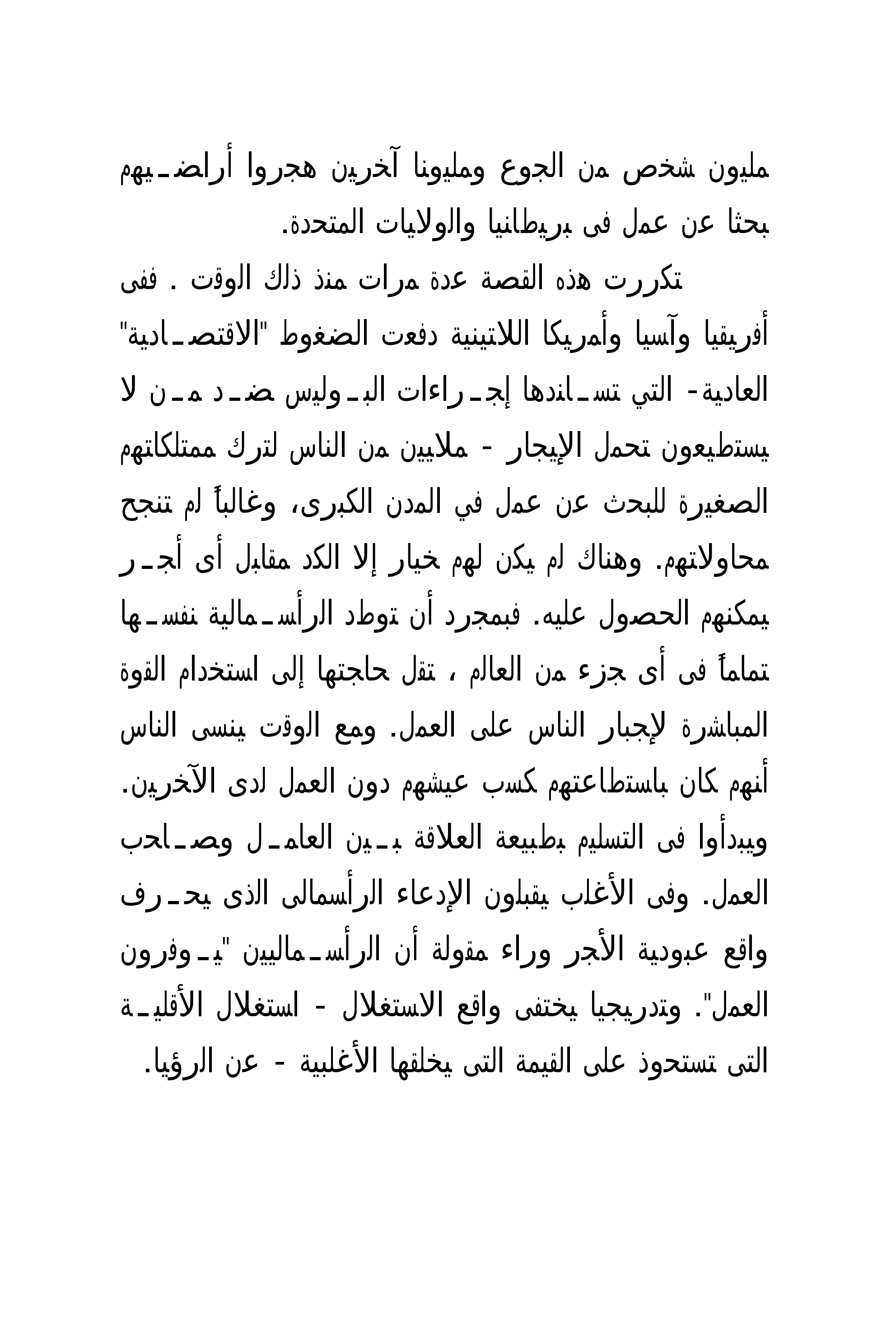
المشاع التى كانوا يزرعونها لمئات السـنين. وتـم تمريـر قوانين أخرى ضد "التشرد"، وهي التي أجبـرت الفلاحـين منزوعى الملكية على البحث عن عمل مقابل أجـر يمكـن الحصول عليه. وكان "للتطهيرات" فى اسكتلندا نفـس الأثـر حيث طرد اللـوردات صـغار المـزارعين مـن الأرض واستبدلوهم بالأغنام وبعد ذلك بالغزلان.

وبعد أن اقتطع الحكـام البريطـانيين إمبراطوريـة لأنفسهم في بقية العالم، اتخذوا إجراءات لإنتاج نفس الانقسام بين جماهير الناس من خلال عملية السيطرة علـى وسـائل كسب المعيشة. وعلى سبيل المثال فى الهند منحوا الملكيـة الكاملة للأرض لطبقة الزيمندار العليا المتميزة فعـلا. وفـى شرق وجنوب أفريقيا عادة ما أجبروا السكان على دفع مبلغ محدد من المال، ضريبة الرأس، والتى لا يمكنهم تدبيرها إلا إذا أرسلوا بعض أفراد عائلاتهم للبحث عن عمل لدى ملاك المزارع الأوروبيين أو رجال الأعمال. وفى أمريكا الشمالية والكاريبى عندما وجدوا أنهم لم يسـتطيعوا إجبـار السـكان المحليين لأن يصبحوا عمال مأجورين "أحرار" ، اسـتوردوا

ملايين العبيد بعد اختطافهم من غرب أفريقيا لتوفير الأرباح التى يريدونها.

وقد أطلق ماركس على هذه العملية من خلق شروط نمو الإنتاج الرأسمالى "التراكم البدائى لرأس المـال" . وقـد تضمنت أمرين - من ناحية ، تركيز الثروات الضخمة فـى أيدى الطبقة الرأسمالية ، ومن ناحية أخرى "تحرير" جماهير السكان من أى سبيل للسيطرة علي وسائل إنتاج معيشتهم.

وبمجرد أن وطـدت الرأسـمالية نفسـها ، دفعـت ميكانيزماتها الاقتصادية الخاصة هذه العمليـات اكثـر إلـى الأمام، هكذا ففي بريطانيا، في أواخر القرن الثامن عشر كان لازال يوجد مئات الآلاف من النساجين اليدويين الذين كـانوا يعملون لدى أنفسهم فى نسج القماش للبيع. وخلال ٥٠ عاماً تم إخراجهم من سوق العمل من قبل الشـركات الرأسـمالية التى تستخدم النول الكهربائى. وفى أيرلندا فـى أربعينـات القرن الثامن عشر تسببت مجاعة فظيعة نتجت عن مطالبـة الفلاحين الجائعين بدفع الإيجار إلى ملاك الأرض (معظمهم بريطانيين) -حتى بعد فشل محصول البطاطس- إلى مـوت



مليون شخص من الجوع ومليونا آخرين هجروا أراضـيهم بحثا عن عمل فى بريطانيا والولايات المتحدة.

تكررت هذه القصة عدة مرات منذ ذلك الوقت . ففى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية دفعت الضغوط "الاقتصـادية" العادية- التي تسـاندها إجـراءات البـوليس ضـد مـن لا يستطيعون تحمل الإيجار - ملايين من الناس لترك ممتلكاتهم الصغيرة للبحث عن عمل في المدن الكبرى، وغالباً لم تنجح محاولاتهم. وهناك لم يكن لهم خيار إلا الكد مقابل أى أجـر يمكنهم الحصول عليه. فبمجرد أن توطد الرأسـمالية نفسـها تماماً فى أى جزء من العالم ، تقل حاجتها إلى استخدام القوة المباشرة لإجبار الناس على العمل. ومع الوقت ينسى الناس أنهم كان باستطاعتهم كسب عيشهم دون العمل لدى الآخرين. ويبدأوا فى التسليم بطبيعة العلاقة بـين العامـل وصـاحب العمل. وفى الأغلب يقبلون الإدعاء الرأسمالى الذى يحـرف واقع عبودية الأجر وراء مقولة أن الرأسـماليين "يـوفرون العمل". وتدريجيا يختفى واقع الاستغلال - استغلال الأقليـة التى تستحوذ على القيمة التى يخلقها الأغلبية - عن الرؤيا.

وفي هذا السياق استخدم ماركس اصطلاح " صوفية البضاعة" لتعريف مثل هـذا الموقـف. يوضـح أن النـاس يخطئون بالنظر فقط إلى ما يحدث فى السـوق الرأسـمالى، دون النظر إلى العلاقات الإنسانية الحقيقية التى يقوم عليهـا. والنتيجة هى انعدام وجود أى طريقة أخرى مرئيـة لتنظـيم الأمور.

٨) ديناميكية الرأسمالية

يقول تونى بليـر ، أحـد قيـادات حـزب العمـال البريطاني، أن الماركسية قد انتهى زمنها ، لأنها كما يـدعى لا تفسر "دينامية" "اقتصاد السوق".

هذا الادعاء يوضح جهل تونى بلير بأفكار ماركس ، لأن تحليل ماركس الشامل للرأسمالية يقوم على فهمه لدينامية النظام، أي لعدم قدرة الرأسمالية علـى التوقـف لتحويلهـا المستمر للإنتاج ولحياة من يعملون داخل النظام.

ولقد أكد البيان الشيوعى الذى كتبه ماركس وإنجلـز فى ١٨٤٨ علي هذا الفهم:

> "خلقت البرجوازية، خلال سنوات حكمها الأقل من مائة عام ، قوى إنتاج هائلة وأكبر بكثير من كل الأجيال السابقة مجتمعة."

فقد تم تكثيف التحول المستمر للصناعة في ظل الرأسمالية:

"لا يمكن للبرجوازية أن تستمر دون التثوير المنتظم لوسائل الإنتاج .. إن التثوير المنتظم للإنتاج يميز عصر البرجوازية عن كل العصور السابقة."

وفى رأس المال يرى ماركس الاندفاع المستمر لبناء صناعة أكبر كطابع مميز فى الرأسمالية:

"يجبر الرأسمالي بإصراره الهوسى على التوسع الذاتى للقيمة، بعناد، الجنس البشرى على الإنتاج من أجل الإنتاج... التراكم من أجل التراكم ، والإنتاج من أجل الإنتاج."

ويبين كتاب رأس المال كيف أن هذا الهوس الأصيل بالتراكم ينتج عن الطبيعة الخاصة للسوق الرأسمالى. فالجزء الأول من الكتاب يبدأ بتحليل الإنتاج من أجل السوق (الإنتاج السلعى)، ثم يبحث فيما يحدث عندما يظهر العمل المأجور وعندما تتحول قوة العمل إلى سلعة ، ويركز على توضيح كيف يؤدى الإنتاج باستخدام العمل المأجور إلى عملية

التراكم الجبرى الذى يتجاهل الحاجات الإنسانية والرغبات الفردية.

ليس الخلاف بين ماركس وتونى بلير ومدعي"الحداثة" الآخرون، وهم فى الواقع ينتمون إلي الطراز العتيق من المفكرين أنصار الرأسمالية، لأنه فشل فى فهم ديناميكية الرأسمالية، بل لأنه يرى، ما لا يرونه هم، أن ديناميتها لا تنفصل عن عدم إنسانيتها وعبثيتها.

تقوم الرأسمالية على نمط من الإنتاج الاجتماعى، يضم اليوم حوالى ٣ مليارات عامل على مستوى العالم. ومع ذلك، يقوم بتنظيم الإنتاج شركات منفصلة ومتصارعة (معظمها يملكها أفراد ، وبعضها تملكها دول قومية متصارعة)، ومحركهم الرئيسي هو الحاجة إلى تجاوز بعضهم البعض فى المنافسة. إن واقع كل شركة تنخرط فى استغلال العمل المأجور يعنى عدم إمكانية القبول بالوضع الحالي للمنشأة، فمهما كانت الشركة ناجحة فى الماضى، فستظل خائفة من أن تقوم شركة منافسة باستثمار أرباحها فى مصانع وآلات جديدة أحدث. لذلك تهتم كل شركة منافسة باستمرار بالحفاظ على أرباحها أعلى من منافسيها. وهذا

يعني أن كل شركة تحاول دفع عمالها إلى العمـل سـاعات أطول بقدر الإمكان مقابل أجور منخفضة قدر الإمكـان. ولا يجرؤ أى رأسمالى على التوقف لفترة من الـزمن. فهـذا لا يعنى سوي التراجع خلف منافسيه ولا يقوده فـي النهايـة سوي إلي الإفلاس.

إن هذا هو ما يفسر ديناميـة الرأسـمالية، الضـغط الواقع على كل رأسمالى لسباق أى منافس آخـر، للتطـوير المستمر للمصانع والآلات، والضغط المستمر على العمـال لتوفير الأرباح التى تجعل هذا التطوير ممكنا، ولكـن هـذا أيضا هو ما يجعل النظام لا إنسانيا.

فى عالم عقلانى يؤدى إدخال آلات جديـدة، تـوفر الجهد أوتوماتيكيا، إلى رفع مسـتويات المعيشـة وضـمان وأسبوع عمل أقصر. ولكن هذا لا يحدث في ظل الرأسمالية، حيث تسعى كل شركة إلى تخفيض نفقاتها حتى تستمر فـى السوق -وهذا لا يعنى سوي محاولـة تخفـيض مسـتويات معيشة العمال.

إن عبثية وعدم إنسانية عملية صنع القرار فى ظـل الرأسمالية تصل حتى إلى درجـة أن المـديرين لا يكونـوا

أحراراً في أن يفعلوا ما يريدون. فهم يستطيعون الاختيار فى أن يستغلوا العمال بطريقة ما بدلاً من الأخـرى. ولكـنهم لا يستطيعون اختيار عدم استغلال العمـال مطلقـاً، أو حتـى استغلالهم بدرجة أقل مما يفعل رأسماليون آخرون - إلا إذا أرادوا أن يفلسوا. فهم أنفسهم خاضعون لنظام لـه قوانينـه الصارمة بغض النظر عن مشاعر الأفراد ، فالرأسمالية حقا سباق للفئران. ولو لم يكن الرأسمالى فأرا، وحاول معاملـة العمال بشكل أفضل، ووضع احتياجاتهم فوق الانـدفاع إلـى التنافس، فإنه لن يستمر طويلا.

اكثر من ذلك، تنتج المنافسة العمياء بين الرأسماليين حتى الظروف التى تهدد بدفع النظام ككل إلـى الفوضـى، فإنتاج الشركات المتنافسة يتعلق بالسـوق. ولا يسـتطيع أى رأسمالى الاستمرار فى الإنتاج إلا إذا باع بضـائعه. ولكـن القدرة على البيع تعتمد على إنفاق رأسماليين آخرين - على إنفاقهم المباشر على البضائع (مثل السلع الفاخرة والمصانع والآلات لشركاتهم) وعلى الأجور التى يـدفعونها للعمـال (الذين ينفقونها فى المقابل على وسائل معيشتهم) ولكن هؤلاء

الرأسماليون لا يستطيعون الإنفاق إلا إذا بـاعوا منتجـاتهم الخاصة.

إن السوق يجعل الإنتاج فى أى موقع فـى النظـام يعتمد على ما يدور فى كل موقع آخر . فإذا انقطعت سلسلة الشراء والبيع عند أى نقطة ، يمكن أن يبدأ النظام بالكامـل فى التفتت والتوقف. عند ذاك تحدث أزمة اقتصادية.

الفصل الثانى :تفسير الأزمة

٩) رخاء وكساد

إن تاريخ الرأسمالية الصناعية هو تاريخ فترات من الرخاء وفترات من الركود، - أي تاريخ مـا يطلـق عليـه الاقتصاديون الرأسماليون الرسميون، "الدورة الاقتصـادية". فلأكثر من مائتى عام كانت هناك فترات من التوسع الشـديد فى الإنتاج تتخللها أزمات مفاجئة - تتحطم فيهـا قطاعـات كاملة من الصناعة وتتوقف.

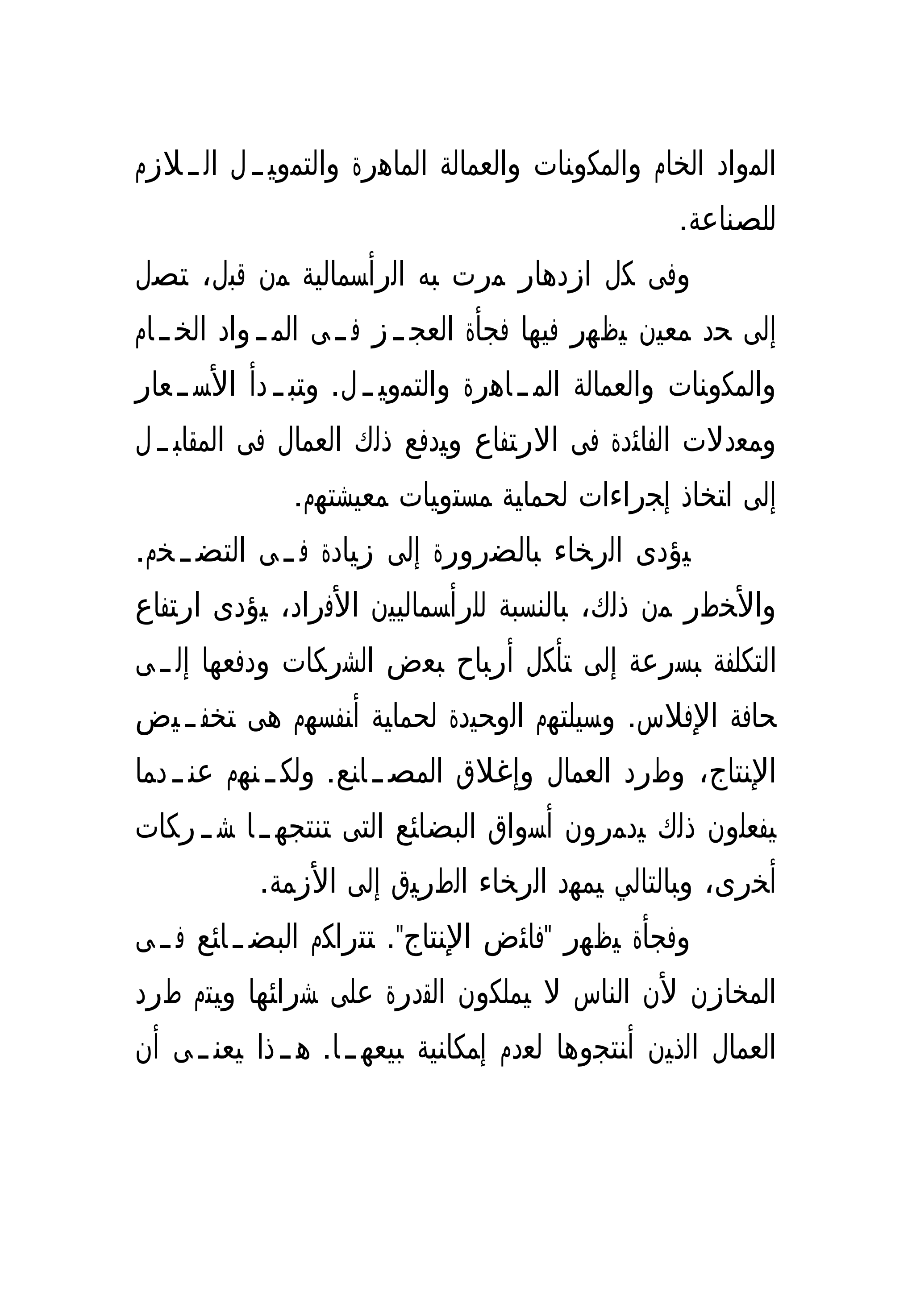
لقد عانينا من ثلاث أزمات كهذه خلال العشرين عام الماضية ، وكل منها فرضت عبئا اكبر على أولئـك الـذين يعملون، من الأزمة التي سبقتها، مع تزايد حياة الناس بؤسـا حيث يفقدون مصادر معيشتهم وأحيانا بيوتهم أيضـا. هـذه الأزمات الدورية هى من صميم الطريقة التـى يـدور بهـا النظام.

فكل شركة تحاول تحقيق أقصى ربح وإذ بـدا مـن السهل تحقيق الأرباح، تزيد كل الشركات على مستوى النظام من إنتاجها بأقصى سرعة ممكنة. فتفتح مصـانع ومكاتـب جديدة، وتشترى آلات جديدة وتضم عمال جدد، معتقدة أنهـا

ستتمكن من بيع البضائع التى تنتجها. وحين تفعل الشـركات ذلك، فهى توفر سوقاً جاهزا لشركات أخرى، التى يمكن أن تبيع لها بسهولة المصانع والآلات، أو بضـائع اسـتهلاكية للعمال التى استخدمتهم. فيدخل النظام ككل فى فترة رخـاء، ويتم إنتاج سلع اكثر، وتنخفض البطالة.

ولكن ذلك لا يمكن أن يستمر طويلا. فحرية السـوق تعنى أنه لا يوجد تنسيق بين الشركات المتنافسة المختلفـة. هكذا ، مثلاً، من الممكن أن يقرر صانعو السـيارات زيـادة إنتاجهم، دون أن تقوم فى نفس الوقـت الشـركات المنتجـة للصلب بأى زيادة ضرورية فى إنتاجهـا الـلازم لهياكـل السيارات أو تشهد مزارع ماليزيا أي زيادة لإنتاج المطـاط اللازم للإطارات. وبنفس الطريقة يمكن أن تبدأ الشركات فى توظيف عمالة ماهرة، دون تقبل أى شركة منهـا أن تتـولى التدريب الضرورى لزيادة العدد الإجمالى من هؤلاء العمال.

فكل ما يعنى هذه الشركات هو تحقيق أقصى ربـح ممكن فى أسرع وقت. ولكن السباق الأعمى لتحقيق ذلك من الممكن أن يؤدى بسهولة إلى استنزاف الموارد الحالية مـن



المواد الخام والمكونات والعمالة الماهرة والتمويـل الـلازم للصناعة.

وفى كل ازدهار مرت به الرأسمالية من قبل، تصل إلى حد معين يظهر فيها فجأة العجـز فـى المـواد الخـام والمكونات والعمالة المـاهرة والتمويـل. وتبـدأ الأسـعار ومعدلات الفائدة فى الارتفاع ويدفع ذلك العمال فى المقابـل إلى اتخاذ إجراءات لحماية مستويات معيشتهم.

يؤدى الرخاء بالضرورة إلى زيادة فـى التضـخم. والأخطر من ذلك، بالنسبة للرأسماليين الأفراد، يؤدى ارتفاع التكلفة بسرعة إلى تأكل أرباح بعض الشركات ودفعها إلـى حافة الإفلاس. وسيلتهم الوحيدة لحماية أنفسهم هى تخفـيض الإنتاج، وطرد العمال وإغلاق المصـانع. ولكـنهم عنـدما يفعلون ذلك يدمرون أسواق البضائع التى تنتجهـا شـركات أخرى، وبالتالي يمهد الرخاء الطريق إلى الأزمة.

وفجأة يظهر "فائض الإنتاج". تتراكم البضـائع فـى المخازن لأن الناس لا يملكون القدرة على شرائها ويتم طرد العمال الذين أنتجوها لعدم إمكانية بيعهـا. هـذا يعنـى أن

استهلاك العمال يقل وتتزايد أكثر فأكثر كمية "فائض الإنتاج" فى النظام ككل.

فعلى سبيل المثال، لـن تـتمكن شـركات صـناعة السيارات من بيع نفس الكمية التى كانت تبيعها فى الماضى، ولذلك تشترى كمية أقل من الصلب. وكنتيجة لـذلك، تغلـق مصانع الصلب أبوابها وتطرد العمال. ولكن عمال الصـلب الذين طردوا لن يتمكنوا من شراء السيارات، وبالتالى سيقل إنتاج السيارات أكثر. ويأتى الدور على عمـال السـيارات فيطردون، ولكنهم حينذاك لن يتمكنوا من شراء سـلع مثـل الغسالات أو الثلاجات المصنوعة من الصلب، بالتالى سـيقل الطلب على الصلب، وتغلق مصانع أكثر للصـلب، ويطـرد عدد أكبر من عمالها، ويقل الطلب أكثر فأكثر على السيارات وندخل في دائرة جهنمية تزعم فيها كل شركة أنه بإمكانهـا البقاء في المنافسة من خلال تخفيض الأجور وزيادة الإنتاجية وطرد العمال. ولكن فى كل مرة تقوم بذلك، يـزداد تقلـص أسواق الشركات الأخرى، وإلى اللجوء إلى مزيد من طـرد العمال ومن تخفيض الأجور وأخيرا يتقلص سوق منتجاتهـا هى نفسها.

إن التحول من الرخاء إلى الأزمـة دائمـا يحـدث بصورة مفاجئة للشركات الكبـرى. فعلـى مـدى أواخـر الثمانينات كان الزعماء الرسميون على كلا جانبى الأطلنطى يعلنون أن اقتصادهم يحقق المعجزات. وفـى ١٩٩٠ أعلـن رئيس وزراء بريطانيا جون ميجور، ووزير المالية نورمان لامونت، مراراً أنه لن تحدث أزمة ركود، وأيدهم تقريبا كل المحللين الاقتصاديين المحترفين، وجاء فـى تقريـر لبيتـر نورمان فى جريدة الفايننشال تايمز "..إن آخر بحث اقتصادى من منظمة التعاون التنمية الاقتصادية يشير إلى أن النشـاط الاقتصادى فى العالم الصناعى قد استقر على معـدل نمـو اقتصادى ثابت بنسبة ٣% ."

ثم، وكما لو كان ذلك ضربا من الخيـال، انفجـرت الأزمة، والآن يعلن بيتر نورمان بنفسه مؤشـرات الأخبـار الاقتصادية السيئة. "عمليا أصبحت كل المؤشـرات الـواردة عن تدهور الناتج وانخفاض مبيعات التجزئة وزيادة البطالـة أسوا من المتوقع". وكانت جريدة الفايننشـال تـايمز نفسـها عاجزة تماما عن فهم ما حدث. واعترف أحد المحررين بها قائلا " لقد فقدنا الوضوح" وتحدث لامونت الآن عن أزمـات

الركود كما لو كانت ظاهرة طبيعية مثل المد والجذر. وأكد سلفه نايجل لوسون، والذي كان يتباهى "بالمعجزة الاقتصادية" فى الثمانينات، أن "الدورة الاقتصادية حقيقة قائمة. لقد وجدت دائما وسوف تستمر إلى الأبد موجات الصعود والهبوط".

وكما لاحظ ماركس، يعتقد رجال الأعمال دائما أن الأمور تسير كأحسن ما يكون حتى تحدث الأزمة فجأة: "يبدو النشاط التجارى دائما قويا وشاملا حتى تحدث الأزمة". ولكن الأزمة دائما تحدث انقطاعا ودائما تؤدى إلى إهدار فظيع لحياة الناس وفقدان هائل للموارد. ومع ذلك يكون الرد الجاهز لأصحاب الأعمال والحكومات على الأزمة هو أن يخبروا الشعوب بأنه لا سبيل لتفاديها وأن "على الجميع أن يقوم بتضحيات" و "يشد الحزام".

فى أزمة أوائل التسعينات كان إنتاج الاقتصاد البريطانى السنوى أقل بنسبة ٦% عما كان من الممكن أن ينتجه - وأدى ذلك إلى إجمالى خسائر وصلت إلى ٣٦ بليون جنيه إسترلينى من الناتج كل عام لمدة ثلاث سنوات تقريبا. وبمعنى آخر، بلغت الخسارة السنوية تقريبا نفس تكلفة

الخدمات الصحية العامة. كانت الأزمة أقـل خطـورة فـى الولايات المتحدة بالمقارنة ببريطانيا. وبرغم ذلك وصـلت الخسائر فى الناتج إلى اكثر من ٥٠ بليون دولار سنويا. ولو كان نمو الناتج طبيعيا، لكان قد حقق فائضا يبلغ ١٥٠ بليون دولار سنويا، وهذا الرقم يعادل ما يحتاجه كل السكان السود فى أفريقيا للحصول علي أسباب المعيشة.

وذلك لا يعد بأى شكل حسابا دقيقا لإجمـالى الفاقـد المتحقق، لأن هذه الأزمة لم تكن الأولى، ولكنها ثالث أزمـة يمر بها الغرب خلال السنوات الستة عشـر السـابقة. وإذا كانت الاقتصاديات الغربية قادرة على النمـو خـلال هـذه السنوات بنفس متوسط سرعتها منذ عشرين عامـا ، لكـان إجمالى الناتج قد ازداد بأكثر من ٤٠% مما كان عليه.

وليس خافيا علي أحد إن الفاقد الـذي ينـتج علـى مستوى العالم من الأزمات الاقتصادية أكبر بكثير من ذلـك الذى ينتج مـن الكـوارث الطبيعيـة- جميـع الـزلازل، والانفجارات البركانية، والفيضانات والأوبئة مجتمعة، ولكن الأزمات الاقتصادية ليست كوارث طبيعية. ففي ظـل تلـك الأزمات تظل وسائل إنتاج الأشياء التى يحتاجها الناس فـى

الوجود تماما بنفس القدر كما كانت من قبل - فمن جانب ، تكون المصانع والمناجم والمزارع قادرة على إنتاج السلع، ومن ناحية أخرى يكون العمال قادرون على العمل فيها. إنها آليات النظام الرأسمالي هي التي توقف الرجال والنساء والعاطلين عن العمل فى الصناعات المغلقة ، وليست الكوارث الطبيعية.

١٠) علم الاقتصاد الرأسمالى والأزمة الاقتصادية

برغم الفاقد وبؤس حياة الشعوب الذى تسببه الأزمة الرأسمالية، فقد حاول معظم الاقتصاديين التظاهر بأنها لا تحدث فعلا، واتبعوا قانونا طوره اقتصادى فرنسى عاش منذ قرنين هو 'جان باتبيت ساى'. حيث يرى أن الأزمة مستحيلة، حيث أنه فى كل مرة تباع سلعة ما فهى تشترى بواسطة شخص آخر. هذا القانون متضمن فى المدرستين الاقتصاديتين اليوم "المدرسة الحدية" و"الكلاسيكية الجديدة". ويزعم هؤلاء أن "اليد الخفية" للسوق تضمن أوتوماتيكيا

إمكانية شراء أى سلعة تنتج، إن "العرض" يساوى "الطلب". وتعتبر النظرية أن أسعار البضائع تعمل كمؤشرات لتوجيه الرأسماليين إلى ما ينتجونه. وهذه النظرية هى أساس موجة التهليل للسوق التى يتبعها السياسيون اليوم فى كل أنحاء العالم . وهى أيضا مبررهم لإزالة كافة العقبات ، وخصخصة الصناعات وإعلان أن الاشتراكية قد "عفا عليها الزمن".

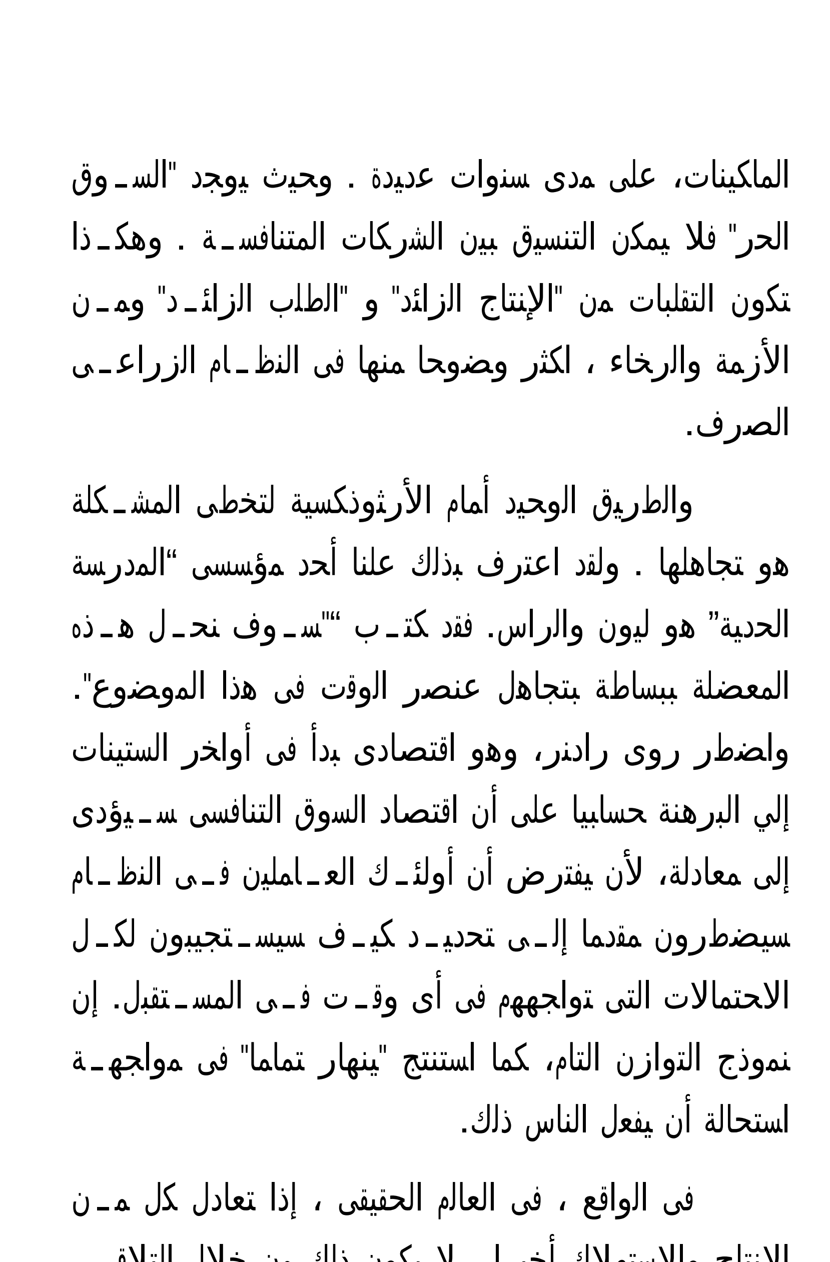
نجد إن وهذه النظرية مليئة بالثغرات. فلا يمكن٠ أن تحدد "مؤشرات الأسعار" العلاقة بين الناتج والطلب، بين البيع والشراء، أو بين الإنتاج والاستهلاك بشكل سلس. لأن الإنتاج دائما هو عملية تحدث فى وقت معين. و"مؤشرات الأسعار" لا تخبرك عما سوف يطلب عندما ينتهى الإنتاج ولكن عما كان مطلوبا قبل بدايته.

ويسبب عامل الوقت هذا مشاكل هائلة، حتى فى أبسط أشكال الإنتاج السلعى مثل إنتاج الحبوب بواسطة جمهور صغار الفلاحين. فإذا كان المناخ سيئا فى سنة وأثر على المحصول، ترتفع الأسعار فعلا. وبرغم ذلك، لا يؤدى هذا إلى زيادة إنتاج الحبوب فى تلك السنة. ففى العالم

الحقيقى (على خلاف أصحاب نظرية السوق) على الفلاحين انتظار الموسم التالى لحصاد المحصـول الجديـد. وربمـا يستجيبون لمؤشرات الأسعار ويحصدون مساحة اكبـر مـن السابقة. ولكن لو لم تتبع، بالصدفة، سنة أخرى يكون مناخها سيئا كالأولى، فإن النتيجة الوحيدة ستكون إنتـاج محصـول اكبر مما يطلب المستهلكون.

وأشهر مشكلة من هذا النـوع معروفـة بـ ـ "دورة الخنزير" لأن أصحاب مزارع الخنـازير يفـاجئون بشـكل متكرر بأنه إما أن يتعدى الطلب على لحـم الخنزيـر عـدد الخنازير التى يريدون بيعها، أو أن عـدد الخنـازير التـى يمتلكونها أكبر بكثير من رغبة الناس فى شراء اللحوم. ولكن موجات مماثلة من الصعود والهبوط دائما ما تحيط كل أنواع الإنتاج الزراعى. ولا تختفى الدورة عندما ننتقل مـن عـالم صغار الفلاحين إلى الشركات الرأسمالية العملاقة وفى الواقع تزداد سوءا.

لا يبدأ الإنتاج الصناعى فقط بشـهور قليلـة قبـل الاستهلاك النهائى . فهو يعتمد علـى القيـام باسـتثمارات ضخمة فى رأس المال الثابت، فى بناء المصـانع وتركيـب



الماكينات، على مدى سنوات عديدة . وحيث يوجد "السوق الحر" فلا يمكن التنسيق بين الشركات المتنافسة . وهكذا تكون التقلبات من "الإنتاج الزائد" و "الطلب الزائد" ومن الأزمة والرخاء ، اكثر وضوحا منها فى النظام الزراعى الصرف.

والطريق الوحيد أمام الأرثوذكسية لتخطى المشكلة هو تجاهلها . ولقد اعترف بذلك علنا أحد مؤسسى "المدرسة الحدية" هو ليون والراس. فقد كتب ""سوف نحل هذه المعضلة ببساطة بتجاهل عنصر الوقت فى هذا الموضوع". واضطر روى رادنر، وهو اقتصادى بدأ فى أواخر الستينات إلي البرهنة حسابيا على أن اقتصاد السوق التنافسى سيؤدى إلى معادلة، لأن يفترض أن أولئك العاملين فى النظام سيضطرون مقدما إلى تحديد كيف سيستجيبون لكل الاحتمالات التى تواجههم فى أى وقت فى المستقبل. إن نموذج التوازن التام، كما استنتج "ينهار تماما" فى مواجهة استحالة أن يفعل الناس ذلك.

فى الواقع ، فى العالم الحقيقى ، إذا تعادل كل من الإنتاج والاستهلاك أخيرا ، لا يكون ذلك من خلال التلاقى

السلس والفعال والمريح بين العرض والطلب ، ولكـن مـن خلال التوتر العنيف - أى الأزمة. لقـد اعترفـت مـدارس الاقتصاديين المؤيدين للرأسمالية بذلك .

وفي الثلاثينات من هذا القرن دفعت الأزمة الكبـرى ببعض الاقتصاديين ، أشهرهم جون ماينرد كينز، إلى رفض الصياغة الفجة لقانون ساى. كان كينز مؤيدا للرأسـمالية - وحقق هو نفسه ثروة من خلال المضاربة فى البورصـة - ولكنه جادل بأنه إذا ترك النظام لنفسه ، سوف تحدث أزمات يتقلص فيها كل من الإنتـاج والسـوق. وبالتـالى يتسـاوى “"العرض" و"الطلب" فقط لأنهما يكونان فى مستوى منخفض جدا . دفعه ذلك إلى رفض الاعتقاد السائد فى عصره- وفى عصرنا بعد مرور اكثر من ٦٠ عاما - بأن الاقتصاد سوف يزدهر أوتوماتيكيا فقط إذا توقفت الحكومـات عـن "حشـر أنوفهم" فى الاقتصاد . وعلى العكس اعتقد كينز أن التـدخل الحكومى فقط يمكنه إيقاف الأزمات.

وفي الأربعينات والخمسينات والستينات كانت هـذه الآراء مضمنة داخل صياغة معدلة من "المدرسـة الحديـة" لتصبح العقيدة المقبولة لدى الحكومات من كل الأصـناف ،

ويتم تدريسها لطلبة علم الاقتصاد. وتباهى جون صموئيلسن، الفائز بجائزة نوبل والذى كتب الكتاب الأكثر مبيعا فى علـم الاقتصاد فى عصره، فى أن الأزمات لن تحدث أبـدا مـرة ثانية : "لقد حدد المكتب القومى للبحث الاقتصادى واحدة من أهم وظائفه - أى الدورة الاقتصادية".

هذا الإيمان بالتدخل الحكومى فى النظام لم يتحمـل الكساد الكبير لسنوات ٧٤ - ١٩٧٦، وفجأة فى يـوم وليلـة تقريبا ، بدل الاقتصاديون والسياسيون، الـذين دعـوا إلـى النظرية الكينزية لمدة ثلاثين عاما، أفكارهم. وكمـا أوضـح الاقتصاديان الأمريكيان مانكيف وروبمر، أن الأفكار الكينزية حل محلها العودة إلى الفكرة القديمة بـأن "السـوق دائمـا واضح" وأن "اليد الخفية" دائما ما تقود الاقتصاد إلى التوزيع الأمثل للموارد.

وحاليا، يتبنى الاقتصاديون والسياسـيون، بـدرجات مختلفة، نظرية تسمى "النقدية". وتتضمن هذه النظرية أنـه، على العكس من كون التدخل الحكومى ضروريا، لا يجـب على الحكومات التدخل فى الاقتصاد إلا لمراقبة إجمالى كمية

النقود ووقف "الاحتكار غير الطبيعى" وهو مـا يـدعون أن النقابات تمارسه عند دفاعها عن مستويات المعيشة.

إن انتصار العقيدة القديمة فـى أواخـر السـبعينات والثمانينات تميز بعودة الافتراض بأن السوق دائمـا يـربط العرض بالطلب معا بإتقان. برز هذا الاعتقاد تمامـا لـدى جناح تاتشر فى حزب المحافظين فى بريطانيا ولدى أولئـك الذين تبنوا أفكار مماثلة فى الكتلة الشرقية السابقة وفى العالم الثالث. ولكنه تردد أيضا لدى الكثير ممن كانوا يساريين.

ولكن كان هناك تناقضا يصعب ملاحظتـه ضـمن أفكار التاتشريين أنفسهم ، لأنهم كانوا إلى حد كبير متـأثرين بمدرسة أخرى منشقة ، وهى التى اشتهرت بـ ـ "المدرسـة النمساوية" والتى كان اشهر شخصياتها فريدريك هايك . وقد عارض دائما الكينزية وتدخل الدولة ، على أساس أن ذلـك يؤدى إلى "الاستبداد " ويدمر "دينامية" السوق. ولكنه لم يقبل أبدا النظريات الحدية والنيوكلاسـيك، بإنكارهـا للأزمـة، واعترف بأن النظام معرض حتما إلـى موجـات صـعود وهبوط مدمرة، وعلينا التعامل معها "كشرط ما سـيئ" فـي المعادلة.

وتبنى هايك أيضا أن السوق ينتج دائما عكـس مـا يحتاجه الناس. وتكون المنافسة حقيقية فقط بقدر ما لا يمكـن التنبؤ بنتائجها، وتختلف فى كليتها عما استهدفه، أو كان من الممكن أن يستهدفه، عمدا أى شخص. إن النظام العشـوائى الذى يحدثه السوق لا يضمن أن يلبي ما يعده الـرأى العـام الحاجات الأكثر أهمية، دائما قبل الحاجات الأقل أهمية.

وشدد هايك، بمنتهى الصراحة، أن السوق لا يـؤدى إلى التوازن السلس بين العرض والطلب ، ولكنه اتجه نحـو ما أسماه نظيره النمساوى جوزيف شومبيتر "التدمير البنـاء" الذى لا يؤدى إلى معادلة اقتصادية بل إلى "نظام اقتصادى".

على أى حال، ليست هذه نظرية اقتصادية مستساغة بالنسبة للسياسيين الذين يسعون إلى الأصوات الانتخابيـة أو للأيديولوجيين الساعين لتغيير الأفكار. ففى النهاية فإن هـذا "التدمير البناء" يكون لوسائل المعيشة - وأحيانـا لحيـاة - الملايين من البشر. لذلك فإن صياغة أفكار هايك التى عـادة تمتدح اليوم هى صـياغة مهجنـة، وفيهـا تحـل الفكـرة "النيوكلاسيكية" عن التعادل السلس محل فكرة "التدمير البناء".

إن الصورة التى تقدم إلينا هى أن الرخـاء المنـتظم سيأتى فقط لو آمن الناس بالسوق دون تحفظ. وهو ما وعـد به أنصار السوق شعوب الكتلة الشرقية السابقة عقب دخـول الاقتصاديات الستالينية القديمة فى أزمة عميقة فـى أواخـر الثمانينات. وبشروهم بأن السوق سـيؤدى إلـى "معجـزات اقتصادية" كتلك التى أدعى أن ألمانيا الغربية شـهدتها فـى الخمسينات والستينات - وسوف يحدث ذلك فى خلال "٤٠٠ أو ٥٠٠ يوما".

وهي نفس الرسالة التي وجهها صندوق النقد الدولى إلى حوالى ٦٠ أو٧٠ من بلاد العالم الثالـث مـع "برنـامج التكيف الهيكلى". ولم يختلف خطـاب حـزب المحـافظين البريطانى فى الانتخابات العامة فى ١٩٩٢ عن ذلك، حيـث وعد الشعب البريطاني بأن الانتعاش الاقتصادى سيبدأ فـى اللحظة التى يعود فيها للسلطة ببرنامجه لزيادة مساحة حرية السوق إلى مدى أوسع.

وفى كل من تلك الحالات، لم يحدث فى الواقع ذلـك التعادل المزعوم، ولكن حدث التدمير. ففى حالة بلاد أوروبا الشرقية تم تدمير من ٢٠ -٤٠% من الصناعة عبر أسـوأ

أزمات عرفها التاريخ. وفى بلاد أفريقيـا كـان الانخفـاض الهائل لمستويات المعيشة، وكقارة كانت قادرة على إطعـام كل سكانها منذ ٢٠ عاما مضت أصبحت موطنـا لملايـين الجوعى. وفى حالة بريطانيا، كان ذلك يعنى أسـوأ أزمـة عرفتها منذ الثلاثينات.

١١) كيف تنفجر الأزمة

إن الحماس لقدرات السوق العجيبة والمزعومة عادة يصل إلى قمته أثناء فترات الرخاء. حيث تتزايـد الأربـاح، ويتسابق الرأسماليون فيما بينهم فى الإسراع فى زيادة إنتـاج السلع أكثر وأكثر. وتنتقل بعض الثروات التى يسيطر عليها الأغنياء إلى أيدى أولئك الذين يتلونهم مباشرة فى التراتـب الاجتماعى. فيحقق المقاولون أرباحا من بناء مكاتب ومخازن ومصانع جديدة. وتجد الوكالات الإعلانية طلبا غير محـدود - ظاهريا - على خدماتهم. ويزدهر السماسرة حيث تنتقـل الثروات بسرعة مطردة من يد إلى يـد. وتشـعر قطاعـات كاملة من الطبقة الوسـطى بـأن علـيهم فقـط أن يبـدأوا مشروعاتهم الخاصة وستنهمر الأموال فورا بين أيديهم.

وتشترى كل هذه المجموعات لنفسها عددا متزايـدا من السلع، مما يزيد الطلب على السلع الفاخرة من الشـمبانيا والكافيار إلى سيارات البورش والشقق الفاخرة. ويزداد أيضا الطلب على عمل جماهير العمال، حيث تزداد فرص العمـل فى مواقع البناء ومعارض السيارات، وفى تصميم الإعلانات وطباعة إعلانات بديلة. ويجـد هـؤلاء العمـال الجـدد أن بإمكانهم شراء سلع لم يكونوا قادرين على شرائها - وهـذا فى المقابل يؤدى إلى زيادة الطلب على سلع ينتجهـا قطـاع آخر كامل من العمال، وهكذا تنتشر حالة من الـزواج بـين أوساط عمال الصناعات المختلفة.

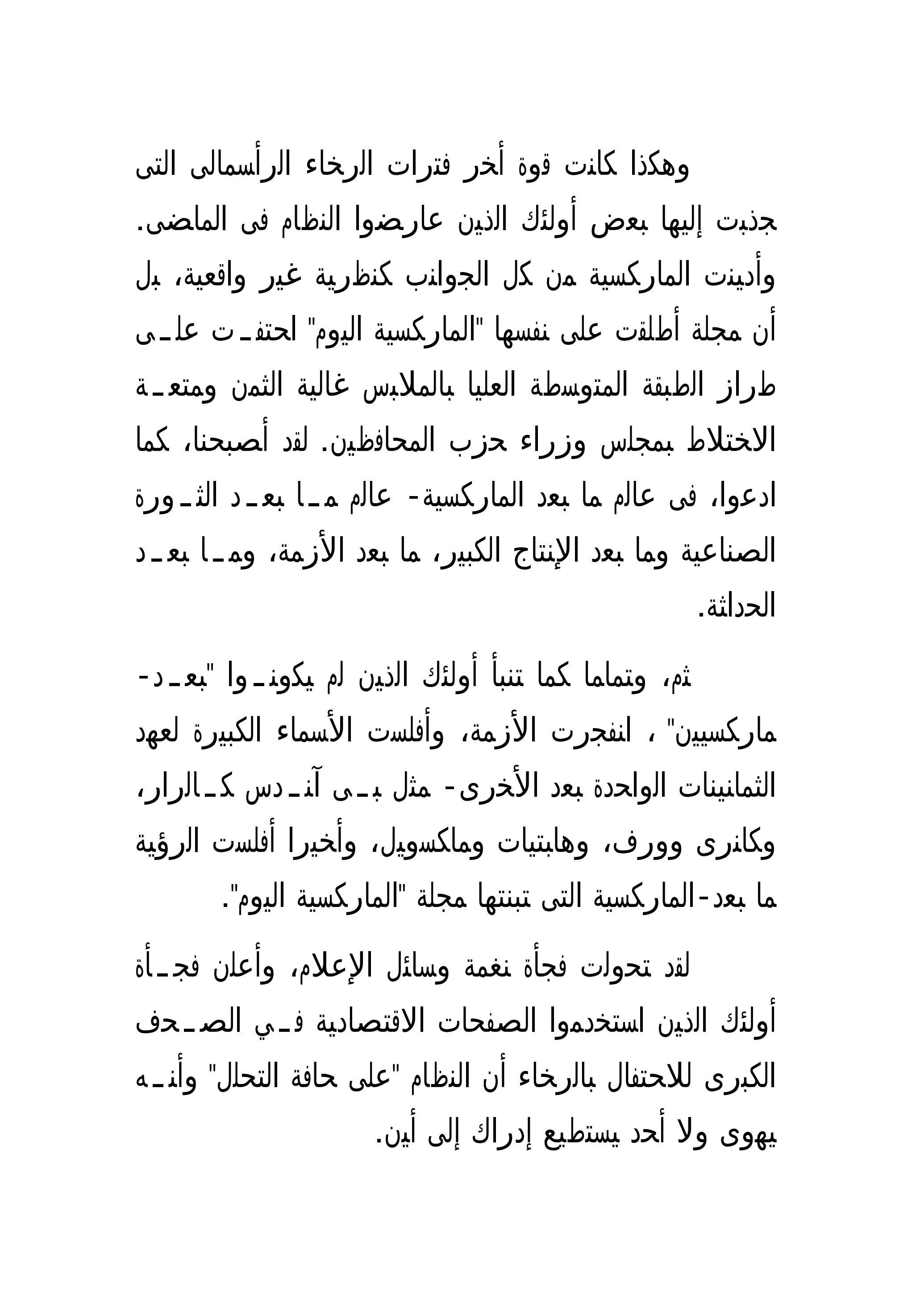
وتنخفض البطالة أخيرا -حتى ولو، كما فـى وقتنـا الحالى، لم تكن لمستوياتها السابقة. ويتنافس أصحاب العمل، المتلهفين على عمال ذوى درجة معينة من المهارة، فيدفعون الأجور قليلا إلى أعلى. ويبدأ عمال آخرون، وقد أصـبحوا أقل خوفا من تهديد البطالة، فـى المطالبـة بنصـيبهم مـن "الرخاء" الذى يسمعون عنه فى وسائل الإعـلام ويطـالبون بزيادة الأجور والتى يشعر أصـحاب العمـل أحيانـا أنهـم مضطرون إلى تلبيتها.

ولكن على صعيد آخر، وفى قاع المجتمع تظل أعداد واسعة من الناس لا تشعر بأى تحسن فى أوضاعهم. وكذلك العمال الذين تزداد أجورهم يجدون هذه الزيادات غير كافيـة بسبب ارتفاع الأسعار. ولكن لفترة قصيرة يبدو الإدعاء بأن السوق يعني الرخاء، بالنسبة لأى شخص لا ينظر فيما وراء الأفق، بأنه ينطبق مع الواقع.

غير أن الصورة لا تظل على ورديتها طويلا، فكـل العوامل التى تحيل الرخاء إلى أزمة تتطور بالفعـل عنـدما يصل الرخاء إلى قمته - أى ارتفاع الأسعار، العجز المتزايد فى التمويل للاستثمارات الجديدة وتزايد أجور بعض العمـال المهرة. ولكنها تختفى وراء الطبيعة الحادة للرخاء. وبالفعل، حتى عندما تبدأ (هذه العوامل) فى تخفيض بعض الأربـاح، فمن الممكن أن تؤدى إلى تزايد المضـاربة، وإلـى سـباق محموم لجنى أرباح أكثـر. ويحـول الرأسـماليون، الـذين يعتقدون بأن فرص تحقيق الأرباح لن تنتهى أبدا، ثـرواتهم من قطاع إلى آخر بسرعة أكبر- ويشترون المـواد الخـام معتقدين أنهم سيستطيعون بيعها بأسعار أعلى، ويمولون بناء المكاتب متوقعين ارتفاعا اكثر فى الإيجارات، ويتـأرجحون

وراء أحدث مشروعات الإعلانات، ويدفعون بمبالغ ضـخمة فى البورصة بافتراض أن أسعار الأسهم لن تنخفض أبـدا. وحتى العمال يمكن أن ينجـذبوا إلـى جنـون المضـاربة، ويغرقون فى الديون لشراء المنازل اعتقادا منهم أن أسعارها سترتفع. وينتعش الغشاشون والمحتالون من كل صنف فـى هذا الجو من الإثراء السريع. وأى محتـال صـغير يقـود مؤسسة تعد بالربح السريع مهما كان المشروع سيئ السمعة، يتوقع أن يجد بعض المشترين. وكل رأسمالى كبير يرغـب فى أن يصبح أكبر من خلال التلاعب فى الـدفاتر لتمويـل مناقصة، يجد من السهل أن يفعل ذلك.

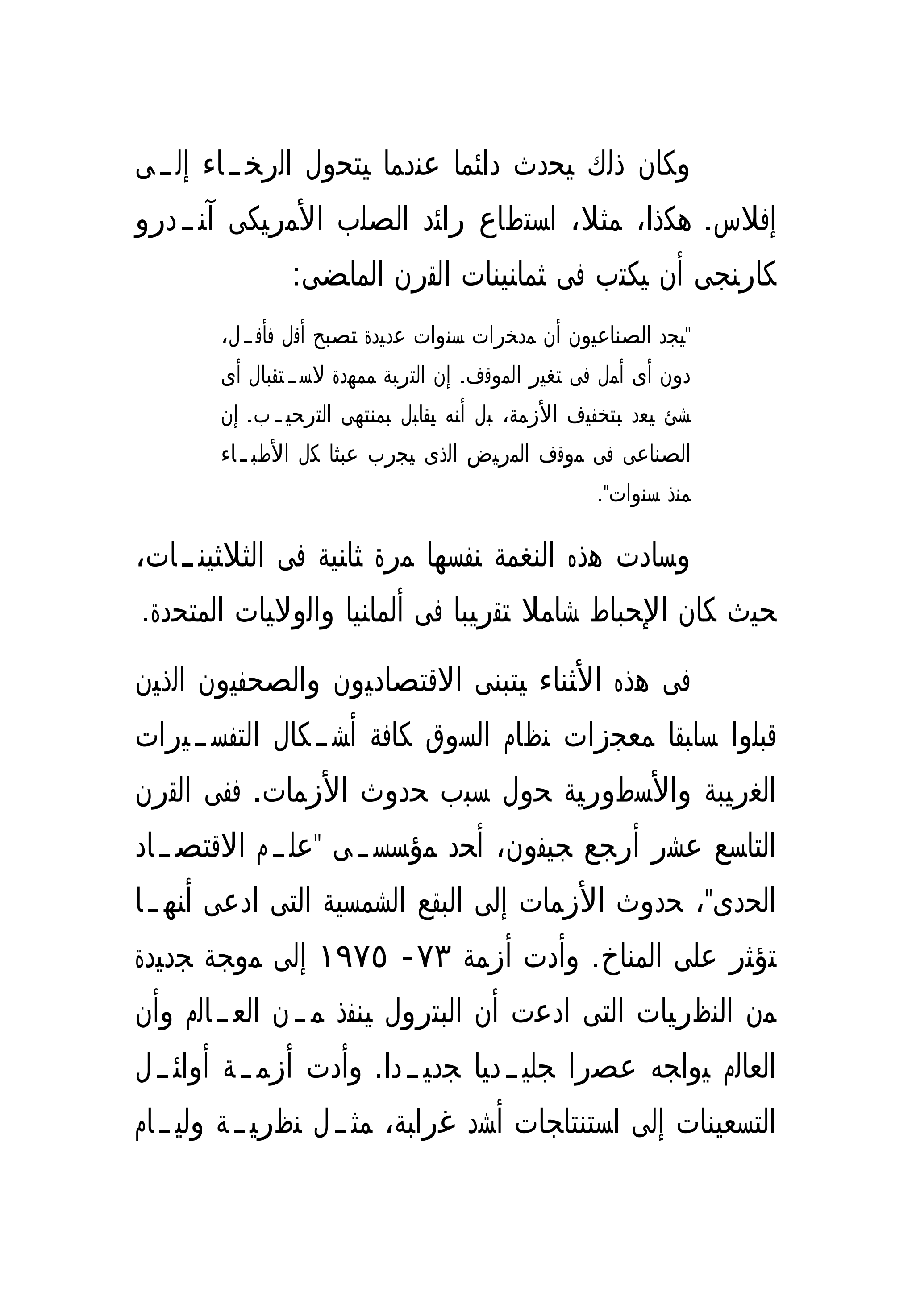
وفى هذا الجو البراق، حيث تبـدو الأمـوال كأنهـا تتساقط كالمطر على الطبقات شاربة الشمبانيا، ولا يبدو هناك أي ارتباط بين النشاط الرائع في جنـى الأربـاح والنشـاط الأسود للاستغلال فى محل العمل. هكذا كان، علـى سـبيل المثال، الوضع فى بريطانيا فى أواخر الثمانينات حيث تفوقت كل من شركة ميردوخ وماكسـويل وهانسـون ورايخمـان برازرز. واعتقد أولئك الذين وهبوا حياتهم لنظام الـربح أن زمنهم قد أتى.



وهكذا كانت قوة أخر فترات الرخاء الرأسمالى التى جذبت إليها بعض أولئك الذين عارضوا النظام فى الماضى. وأدينت الماركسية من كل الجوانب كنظرية غير واقعية، بل أن مجلة أطلقت على نفسها "الماركسية اليوم" احتفـت علـى طراز الطبقة المتوسطة العليا بالملابس غالية الثمن ومتعـة الاختلاط بمجلس وزراء حزب المحافظين. لقد أصبحنا، كما ادعوا، فى عالم ما بعد الماركسية- عالم مـا بعـد الثـورة الصناعية وما بعد الإنتاج الكبير، ما بعد الأزمة، ومـا بعـد الحداثة.

ثم، وتماما كما تنبأ أولئك الذين لم يكونـوا "بعـد- ماركسيين" ، انفجرت الأزمة، وأفلست الأسماء الكبيرة لعهد الثمانينات الواحدة بعد الأخرى- مثل بـى آنـدس كـالرار، وكانرى وورف، وهابتيات وماكسويل، وأخيرا أفلست الرؤية ما بعد-الماركسية التى تبنتها مجلة "الماركسية اليوم".

لقد تحولت فجأة نغمة وسائل الإعلام، وأعلن فجـأة أولئك الذين استخدموا الصفحات الاقتصادية فـي الصـحف الكبرى للاحتفال بالرخاء أن النظام "على حافة التحلل" وأنـه يهوى ولا أحد يستطيع إدراك إلى أين.


وكان ذلك يحدث دائما عندما يتحول الرخـاء إلـى إفلاس. هكذا، مثلا، استطاع رائد الصلب الأمريكى آنـدرو كارنجى أن يكتب فى ثمانينات القرن الماضى:

> "يجد الصناعيون أن مدخرات سنوات عديدة تصبح أقل فأقـل، دون أى أمل فى تغير الموقف. إن التربة ممهدة لاسـتقبال أى شئ يعد بتخفيف الأزمة، بل أنه يقابل بمنتهى الترحيـب. إن الصناعى فى موقف المريض الذى يجرب عبثا كل الأطبـاء منذ سنوات".

وسادت هذه النغمة نفسها مرة ثانية فى الثلاثينـات، حيث كان الإحباط شاملا تقريبا فى ألمانيا والولايات المتحدة.

فى هذه الأثناء يتبنى الاقتصاديون والصحفيون الذين قبلوا سابقا معجزات نظام السوق كافة أشـكال التفسـيرات الغريبة والأسطورية حول سبب حدوث الأزمات. ففى القرن التاسع عشر أرجع جيفون، أحد مؤسسـى "علـم الاقتصـاد الحدى"، حدوث الأزمات إلى البقع الشمسية التى ادعى أنهـا تؤثر على المناخ. وأدت أزمة ٧٣- ١٩٧٥ إلى موجة جديدة من النظريات التى ادعت أن البترول ينفذ مـن العـالم وأن العالم يواجه عصرا جليـديا جديـدا. وأدت أزمـة أوائـل التسعينات إلى استنتاجات أشد غرابة، مثـل نظريـة وليـام

هوستين والذى، حسب رأى جريدة الفاينتشال تـايمز، هـو "واحد من اكثر محللى الدورة الاقتصادية احتراما فى العالم"، والذي يرى أن "الدورات الكونية" - مثلا الموقـع النسـبى لكوكبى المشترى وعطارد فى علاقتهما بالأرض - يمكـن مباشرة أن تسبب كوارث اقتصادية. فى نفس الوقت، يعتقـد روى كالن، أستاذ الجراحة فى جامعة كمبريدج، ببسـاطة أن تزايد أعداد الناس فى البلاد الصناعية المتقدمة يقف حـائلاً أمام قدرة الحكومة "لتوفير التوظف الكامل" والحـل الوحيـد لذلك هو الحد من الإنجاب ليقتصر على من تخطوا ٢٥ سنة والذين يمكنهم توفير وضمان "النضج الكافى والموارد المالية للقيام بالرعاية المناسبة للأطفال".

وتمشيا مع تلك التفسيرات المخبولة لما هـو الخطـأ الذى يؤدى إلي حدوث الأزمة نجد بعضها يحتوى على الأقل على بعض عناصر الحقيقة. واكثر التفسيرات شيوعا، مـن هذا النوع، هو ذلك الذى يرجع كل شـئ إلـى المضـاربة والمضاربين. ويدعى أنه لو أن هذا الجانب من الرأسـمالية فقط يمكن تجنبه، فلن تحدث الأزمات أبدا.

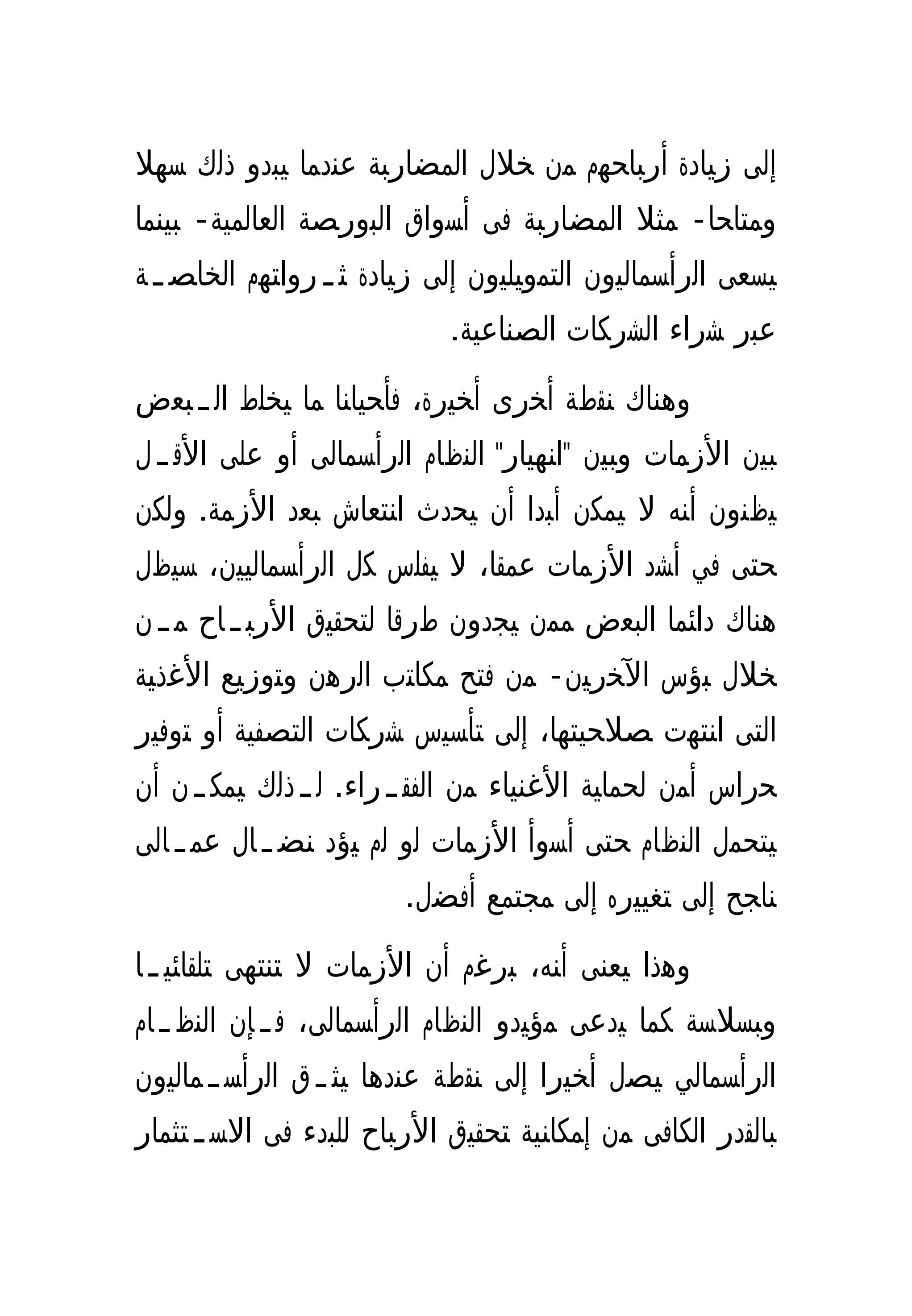
وبالطبع تلعب المضاربة دورا فى الأزمة، فهى تسمح لبعض الرأسماليين أن يزيدوا ثرائهم بينما يتجاهلون العمليات الحقيقية لإنتاج الثروة. يحقق المضاربون ثروات هائلة مع كل رخاء عن طريق الاقتراض حتى ترتفع الأسعار ورفع الأسعار حتى يزيد الاقتراض. وتكون النتيجة زيادة المديونية. والتى تفاقم بشدة "تأثير المعاناة" عندما تأتى الأزمة فى النهاية. تزيد المضاربة أيضا من الصعوبات التى تواجه الحكومات الرأسمالية التى تحاول الحفاظ على نوع ما من السيطرة على ما يحدث فى الاقتصاد القومى عندما تهرب البلايين وحتى التريليونات من الدولارات والين يوميا من البلاد إلى بلد آخر.

وبرغم ذلك، ليست المضاربة ولا المضاربين هم سبب دورة الرخاء والأزمة، فتلك توجد فى التنظيم الرأسمالى للإنتاج، فى المنافسة بين الرأسماليين الصناعيين لتحقيق الأرباح. تساعد المضاربة والمضاربون على زيادة حدة الرخاء والأزمات التى سوف تحدث فى أى حال. فليس المضاربين هم الطفيليين الأساسيين الذين يدفعون النظام إلى

الأزمة، ولكنهم طفيليون يعيشون على حساب طفيليين آخرين هم الرأسماليين.

ويدعى بعض السياسيين وغالبية المعلقين أن الأمور ستصبح على ما يرام لو تم القضاء على المضاربين. كانـت تلك فى الأغلب رؤية أولئك الذين يسعون إلى صيغة محسنة جزئيا من النظام الرأسمالى الحالى. فمثلا فى ١٩٦٤، ادعى هارولد ويلسون، رئيس وزراء حكومة العمال فى بريطانيا، أن الأثرياء الذين يعملون فى الخفاء هم الذين دفعـوه إلـى التخلى عن وعوده الانتخابية فى حين أنهم كانوا فى الواقـع يشكلون القطاعات الرئيسية من الشركات البريطانية الكبيرة.

واليوم يلقى الكتاب الاقتصاديون أمثال ويل هوتـون الكثير من اللوم بخصوص الأزمـة علـى "قصـر عمـر" المؤسسات التمويلية" في مدينة لندن، متجاهلين تقريبا الـدور الذى لعبه كبار الصناعيين. وعلى أقصى اليمين، كان يسهل دائما على الفاشيين والنازيين التحريض على -"التمويليين"- مدعين أنهم "دخلاء" و"فاسدين" أو "يهود" -كطريقة لتحويـل غضب الجماهير بعيدا عن كبار الرأسـماليين الصـناعيين. وفى الواقع، نادرا ما يكون الرأسماليون الصناعيون سيسعون



إلى زيادة أرباحهم من خلال المضاربة عندما يبدو ذلك سهلا ومتاحا- مثلا المضاربة فى أسواق البورصة العالمية- بينما يسعى الرأسماليون التمويليون إلى زيادة ثـروانهم الخاصـة عبر شراء الشركات الصناعية.

وهناك نقطة أخرى أخيرة، فأحيانا ما يخلط الـبعض بين الأزمات وبين "انهيار" النظام الرأسمالى أو على الأقـل يظنون أنه لا يمكن أبدا أن يحدث انتعاش بعد الأزمة. ولكن حتى في أشد الأزمات عمقا، لا يفلس كل الرأسماليين، سيظل هناك دائما البعض ممن يجدون طرقا لتحقيق الأربـاح مـن خلال بؤس الآخرين- من فتح مكاتب الرهن وتوزيع الأغذية التى انتهت صلاحيتها، إلى تأسيس شركات التصفية أو توفير حراس أمن لحماية الأغنياء من الفقـراء. لـذلك يمكـن أن يتحمل النظام حتى أسوأ الأزمات لو لم يؤد نضـال عمـالى ناجح إلى تغييره إلى مجتمع أفضل.

وهذا يعنى أنه، برغم أن الأزمات لا تنتهى تلقائيـا وبسلاسة كما يدعى مؤيدو النظام الرأسمالى، فـإن النظـام الرأسمالي يصل أخيرا إلى نقطة عندها يثـق الرأسـماليون بالقدر الكافى من إمكانية تحقيق الأرباح للبدء فى الاسـتثمار

من جديد. فى الواقع، تمكن الأزمة نفسها بعض الرأسماليين من زيادة ربحيتهم وإنتاجهم من خلال شراء المـواد الخـام والآلات من الشركات التى أفلست بسعر رخيص. وعادة مـا تمارس نوعا من الضغط على تكلفة العمل حيث يقبل العمال، خوفا من فقدان أعمالهم، أجورا وشروطا أسوأ. وبمجـرد أن تستمر الأزمة لفترة، عادة ما يتبع ارتفـاع أسـعار الفائـدة انخفاض أسعارها، الأمر الـذي يمكـن الرأسـماليين مـن الاقتراض بشروط أسهل.

وهكذا يحدث انتعاش الإنتاج بعد عدة شهور أو أحيانا عدة سنوات- ويتم توظيف عددا اكثر قليلا من العمال. ثـم يتسع السوق بالتالى لشركات أخرى والتى تتمكن هى نفسـها من زيادة الإنتاج، وتوظيف عمال اكثر وهكـذا. ويمكـن أن تفسح حلقة التدهور اللعينة فى الأزمة المجال لصعود الدورة الحميدة من "الانتعاش" حتى تنتج فترة رخاء جديدة، ومعهـا مرحلة قصيرة جديدة من التفاؤل الزائد عن الحد لدى الطبقة الرأسمالية ومبرريها الأيديولوجيين، حيث يظهر الحديث مرة أخرى "المعجزات" تماما حتى تتجمع المكونات لأزمة أخرى اكثر تدميرا.

الفصل الثالث:الوضع يزداد سوءا

١٢) الأزمات تزداد عنفا

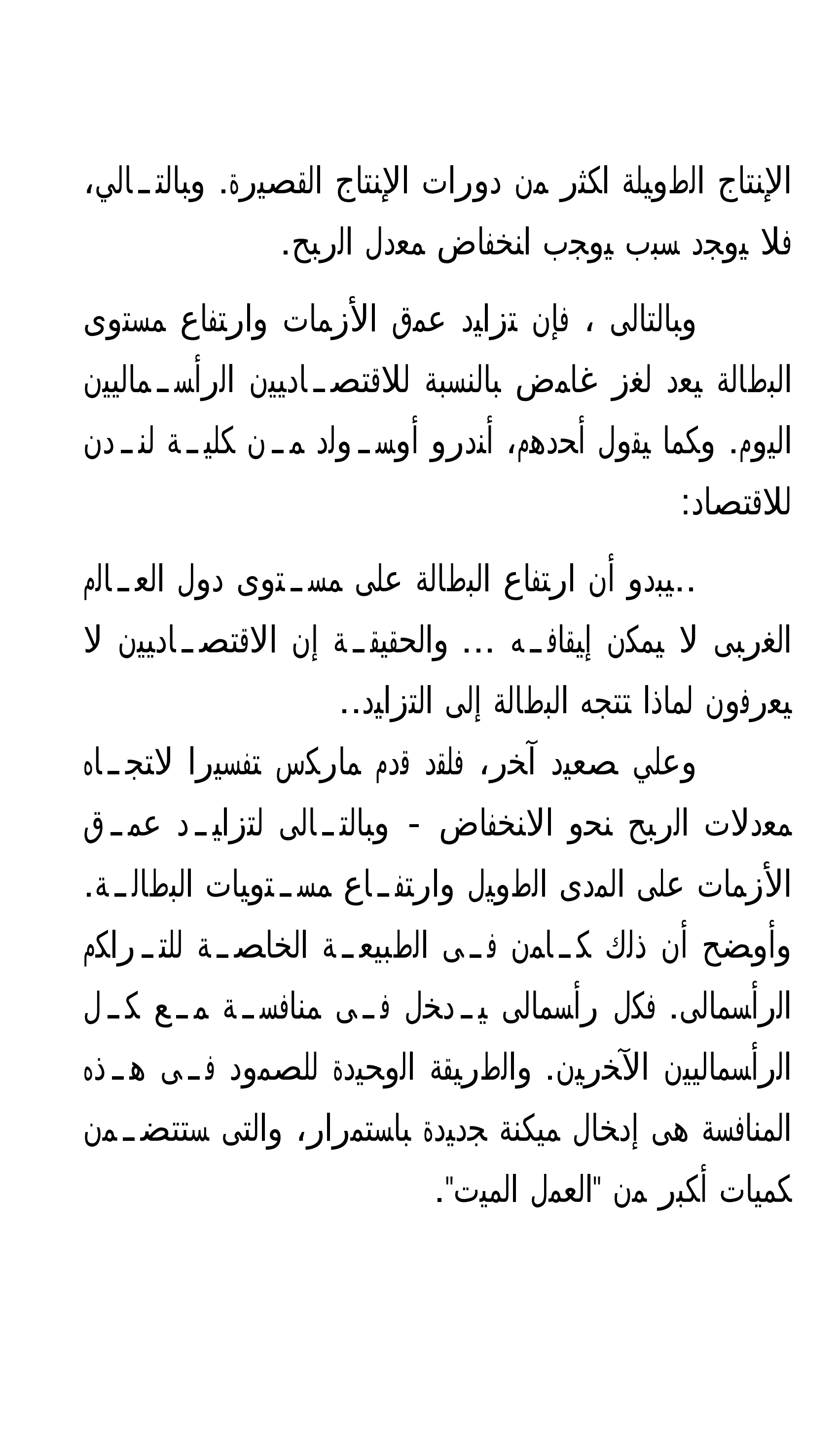
من السهل أن نرى بوضوح دائرة الأزمة -الرخاء- الأزمة - الرخاء فى الإحصائيات الاقتصـادية فـى أغلـب القرن التاسع عشر الذى كتب خلاله ماركس. كانت فتـرات من الزيادة السريعة فى الإنتاج، مع انخفاض معدلات البطالة إلى حوالى ١٠%. وبدا أن التبدل بين (الرخاء والأزمة) يتبع إيقاعا منتظما وطبيعيا مثل القمر أو "سنوات الرخاء السـبع والسنوات السبع العجائز" فى الكتاب المقدس. ولكـن يوجـد أيضا اتجاه طويل المدى، على مدى دورات عديدة لتصـبح الأزمات أطول وأشد عمقا وليصبح الرخاء أقصر وطفيفا.

هكذا كانت أواخر سبعينات وثمانينات القرن الماضى - الوقت الذى أتت منه تعليقات كارناجى - يشار إليها غالبا بسنوات "الكساد الكبير"، بمعنـى أن الاقتصـاد الرأسـمالى العالمى بدا أنه يعانى من متاعب أسوأ مما عرفها من قبـل. بعد ذلك بحوالى ٥٠ عاما، كانت ثلاثينات القرن العشـرين، مع مستويات بطالة أعلى بكثير، يشار إليهـا بالمثـل بـ ـ " الكساد الكبير".

كيف يمكن فهم هذا التفاقم فى الأزمة الرأسمالية؟

لقد لاحظ بعض الاقتصاديين الأوائـل المناصـرين للرأسمالية مثل ديفيد ريكاردو أن معدلات الأرباح تتـدهور بمرور الوقت، فقد كانت أقل كثيرا عندما كتـب ريكـاردو وآخرون مما كانت عليه قبل ذلـك بعشـرة أو عشـرين أو ثلاثين عاما. هذا التدهور فى معدلات الربح يمكن من تفسير تزايد عمق الأزمات، لأنه مع انخفاض معـدلات الأربـاح ستحتاج الصناعة إلى وقت أطول للانتعاش. ولكن كيف كان يفسر تدهور معدلات الأرباح نفسه؟

فسر ريكاردو ذلك بظاهرة توجد فى الزراعـة – أى "قانون تناقص الغلة"، فبعد حد معين، لا ينمو عائد المحاصيل من مزرعة معينة بنفس سرعة كمية البـذور المزروعـة أو الجهد الذي يبذل فى ريها، بسبب الاقتراب من حدود خصوبة التربة. إن الخلل فى هذه النظرية، التى لازالت تدرس فـى علم الاقتصاد بـ "النيوكلاسيك" اليوم، هو عـدم وجـود أى سبب واضح لوجوب انطباقها على المنتجات الصناعية. كما إن الإنتاج الصناعي غالبا ما يكون أرخص نسبيا فى دورات



الإنتاج الطويلة اكثر من دورات الإنتاج القصيرة. وبالتـالي، فلا يوجد سبب يوجب انخفاض معدل الربح.

وبالتالى ، فإن تزايد عمق الأزمات وارتفاع مستوى البطالة يعد لغز غامض بالنسبة للاقتصـاديين الرأسـماليين اليوم. وكما يقول أحدهم، أندرو أوسـولد مـن كليـة لنـدن للاقتصاد:

..يبدو أن ارتفاع البطالة على مسـتوى دول العـالم الغربى لا يمكن إيقافـه ... والحقيقـة إن الاقتصـاديين لا يعرفون لماذا تتجه البطالة إلى التزايد..

وعلي صعيد آخر، فلقد قدم ماركس تفسيرا لاتجـاه معدلات الربح نحو الانخفاض - وبالتـالى لتزايـد عمـق الأزمات على المدى الطويل وارتفـاع مسـتويات البطالـة. وأوضح أن ذلك كـامن فـى الطبيعـة الخاصـة للتـراكم الرأسمالى. فكل رأسمالى يـدخل فـى منافسـة مـع كـل الرأسماليين الآخرين. والطريقة الوحيدة للصمود فـى هـذه المنافسة هى إدخال ميكنة جديدة باستمرار، والتى ستتضـمن كميات أكبر من "العمل الميت".

وكل رأسمالى يضطر إلى إدخال كمية اكبـر مـن الآلات التي توفر العمل بقدر الإمكان. لذلك ينمو الاسـتثمار أسرع من قوة العمل.

ويمكن ملاحظة ذلك اليوم إذا نظرنا إلى استثمارات كل الشركات تقريبا، نجد أنها مصحوبة بدرجات متفاوتة من سياسات "إعادة الهيكلـة" – عبـر تخفـيض عـدد العمـال المطلوبين لكل مهمة. وهذا لا يعنى دائما انخفاض إجمـالى قوة العمل. فأحيانا ما تسمح زيادة كبيرة فى الناتج بتزايد قوة العمل الإجمالية. ولكنها نادرا ما تتواكب مـع نمـو النـاتج الإجمالى أو توسع الاستثمارات الإجماليـة. فيميـل معـدل الاستثمار بالنسبة للعمل (الذى عرفه ماركس بأنه "التركيـب العضوى لرأس المال") إلى التزايد.

وتوجد الكثير من الدراسات الامبيريقية التـى تبـين حدوث ذلك على مدى ربـع القـرن الأخيـر. فقـد أشـار الاقتصادى الأمريكي "بايلى" فى جريدة بوكنج بيبر الشـهيرة في١٩٨١ إلى أن معدل رأس المال بالنسبة للعمل فى صناعة الولايات المتحدة كان ١٫٤٣ فى ١٩٥٧- ١٩٦٨ و ٢٫٢٤ فى ٧٢- ١٩٧٥، بينما كشف الإحصائى كوللين كالارك عن

زيادة فى معدلات رأس المال بالنسبة للناتج فى بريطانيا من ٨٧ر١ فى ٥٩- ١٩٦٢ إلـى ١٩ر٢ فـى ٧٢- ١٩٧٥ . ولاحظ أحد محررى الفايننشال تايمز " صـموئيل بريتـان" متخبطا فى ١٩٧٧:

يوجد اتجاه ضمنى طويل المدى للتدهور فى كميـة الناتج عن كل وحدة من رأس المال فـى الصـناعة... فـى البلاد الصناعية... ومن الممكن تكوين صياغة معقولة إلـى حد ما بالنسبة لأى بلد بمفردها، ولكن ليس للعالم الصـناعى ككل..

ويشير مقال فى مجلة "ايكونوميك رفيو" لبنك لويدز (يونيو ١٩٨٩) كيف أنه : وفى المملكة المتحـدة، كمـا هـو الحال فى الكثير من البلاد الصناعية الحديثـة، يميـل عـدد السكان العاملين إلى الثبات، بينما يتزايد حجم رأس المال.

إن نمو معدل الاستثمار بالنسـبة للعمـل لا يشـكل مشكلة بالنسبة للشركة الواحدة، فكل ما تهتم به شركة معينة هو الحصول على الماكينات المـوفرة للعمـل أسـرع مـن منافسيها حتى تتمكن من الإنتاج أرخص منهم لدفعهم نحـو الإفلاس. لذا ستميل كل شركة دائما للبحـث عـن أحـدث

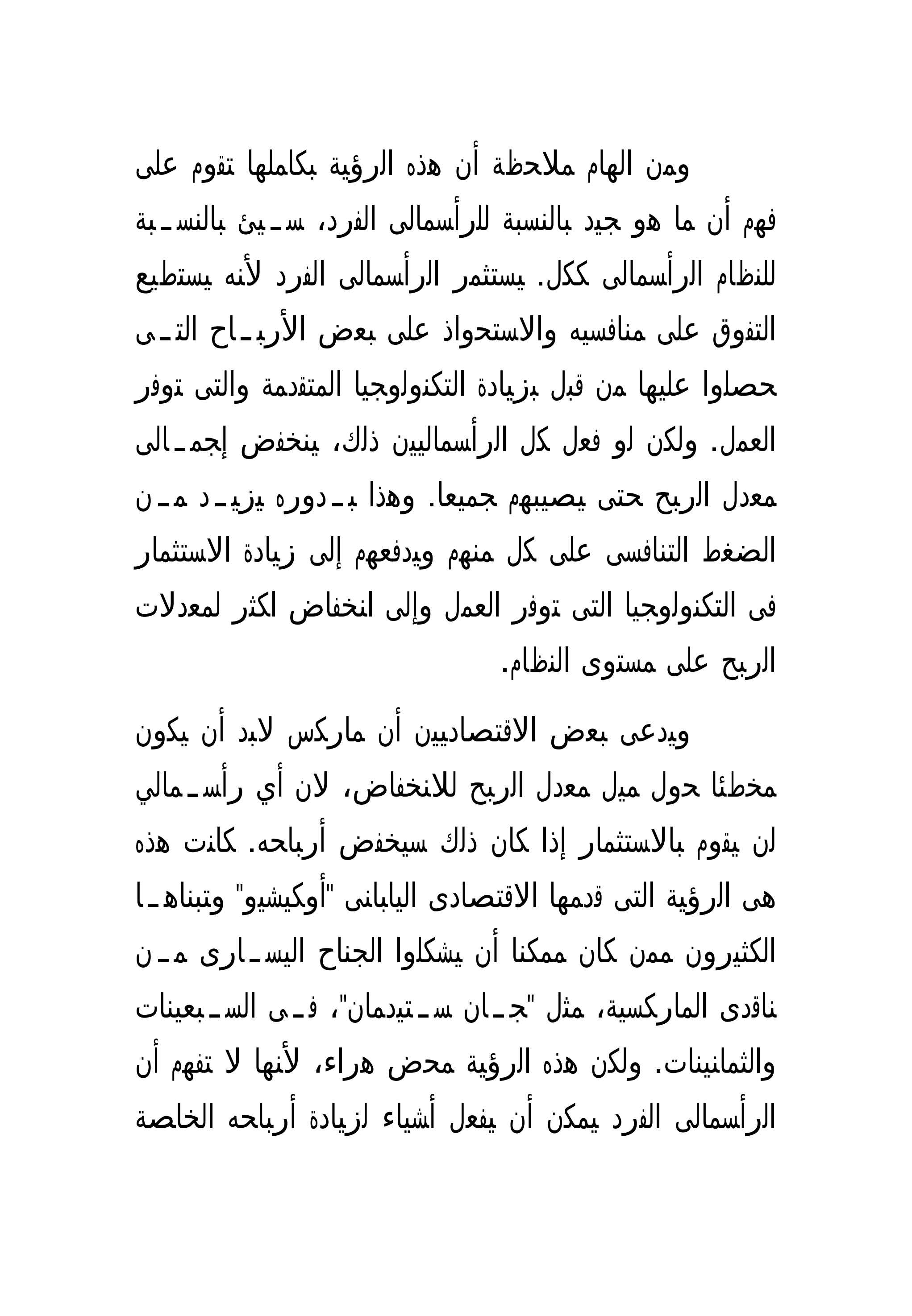
الماكينات التى تحتاج أقل كمية من العمل، معتقـدة أن ذلـك سيمكنها من الاستحواذ على الأسواق من منافسيها ويزيد من أرباحها على حسابهم.

ولكن ذلك يمكن أن يشكل مشكلة للرأسمالية ككـل. لأنه لو كل شركة أدخلت آلات موفرة للعمـل، إذن سـيزداد معدل الاستثمار بالنسبة للعمل على مسـتوى النظـام ككـل بصورة أكبر.

وكما رأينا، أن العمل-وليس الآلات- هو الذى يخلق القيمة. وعندما تـزداد الآلات أسـرع مـن العمـل، ينمـو الاستثمار أسرع من القيمة. وإذا كانت حصة أصحاب العمل من القيمة التى يحصلون عليها كفـائض قيمـة، ثابتـة، إذن سينمو الاستثمار أسرع كثيرا من الأرباح.

ولكن إذا كان الأمر كذلك، فسيتدهور حتمـا معـدل الربح - أى معدل الربح بالنسبة للاستثمار.

بكلمات أخرى، بقدر ما ينجح الرأسماليون فى تحقيق التراكم، بقدر ما يـزداد الضـغط علـى مسـتوى النظـام الرأسمالى، نحو انخفاض معدل الربح.



ومن الهام ملاحظة أن هذه الرؤية بكاملها تقوم على فهم أن ما هو جيد بالنسبة للرأسمالى الفرد، سـيئ بالنسـبة للنظام الرأسمالى ككل. يستثمر الرأسمالى الفرد لأنه يستطيع التفوق على منافسيه والاستحواذ على بعض الأربـاح التـى حصلوا عليها من قبل بزيادة التكنولوجيا المتقدمة والتى توفر العمل. ولكن لو فعل كل الرأسماليين ذلك، ينخفض إجمـالى معدل الربح حتى يصيبهم جميعا. وهذا بـدوره يزيـد مـن الضغط التنافسى على كل منهم ويدفعهم إلى زيادة الاستثمار فى التكنولوجيا التى توفر العمل وإلى انخفاض اكثر لمعدلات الربح على مستوى النظام.

ويدعى بعض الاقتصاديين أن ماركس لابد أن يكون مخطئا حول ميل معدل الربح للانخفاض، لان أي رأسـمالي لن يقوم بالاستثمار إذا كان ذلك سيخفض أرباحه. كانت هذه هى الرؤية التى قدمها الاقتصادى اليابانى "أوكيشيو" وتبناهـا الكثيرون ممن كان ممكنا أن يشكلوا الجناح اليسـارى مـن ناقدى الماركسية، مثل "جـان سـتيدمان"، فـى السـبعينات والثمانينات. ولكن هذه الرؤية محض هراء، لأنها لا تفهم أن الرأسمالى الفرد يمكن أن يفعل أشياء لزيادة أرباحه الخاصة

بينما يقوم فى نفس الوقت، عن غير عمد، بتخفيض ربحيـة النظام ككل.

إن الاشـتراكيين الـذين تبنـوا آراء "أوكيشـيو" و"ستيدمان" انتهى بهم الأمر إلى موقف غريب فى السبعينات والثمانينات بالإدعاء بعدم وجود ضغط يدفع معدلات الـربح نحو الانخفاض، وعدم وجود سبب لأن تصبح الأزمة أشـد صعوبة فى تجاوزها. ومع ذلك فى هذه السنوات انخفضـت معدلات الأرباح بشكل أقل من تلك التى شهدتها عقود سابقة، وهزت فيها ثلاث أزمات النظام عالميا.

١٣) تزايد الاستغلال

إن ميل معدلات الربح نحو الانخفاض، لا يعنى أن ذلك يحدث دائما، كما أن قانون الجاذبيـة لا يمنـع بعـض الأجسام (مثل الصواريخ والطائرات) من الصعود لأعلى، بل إن هذا الميل يعمل كضاغط على الأرباح نحـو الانخفـاض بينما يبحث الرأسماليون عن وسائل لتعويضه.

إن أكثر الوسائل وضوحا بالنسبة لهم للرد على هـذا الضغط على الأرباح هو جعل العمال يعملون أشـد ولمـدة أطول مقابل أجور أقل. وصف ماركس ذلك بأن الرأسماليين يحاولون "زيادة معدل الاستغلال". وقال أنهم يحاولون ذلـك بثلاث طرق:

أ) فائض القيمة ا طلق

أولا، يمكن أن يجبر الرأسمالى العمال على الكد لمدة أطول دون زيادة أجورهم بنفس النسبة. فتكـون النتيجـة أن عدد الساعات "الزائدة" التي يقدمها العامل للرأسماليين يزداد "بشكل مطلق" - لهذا السبب سمى ذلك ماركس بزيادة فائض القيمة المطلق.

هذه الطريقة لدفع الأرباح إلى أعلى كانت منتشـرة جداً فى الأيام الأولى للرأسمالية الصناعية، ويقدم كتاب رأس المال لماركس أمثلة كثيرة على ذلك. على أي حال، فلحقبـة طويلة من القرن الحالي، بدا أن ذلك قد عفى عليه الـزمن. ففي البلاد الصناعية المتقدمة على الأقـل أجبـرت مقاومـة العمال الرأسماليين على قبول أسبوع عمل أقـل وإجـازات مدفوعة الأجر. وأصبح أسبوع العمل المكون من ٧٢ ساعة

فى العصر الفيكتوري أسبوعا من ٤٨ ساعة ثم تحول إلـى ٤٤ ساعة. وخلال الأزمة الاقتصادية فى أوائل الثلاثينـات ذهب الكونجرس الأمريكى أبعد من ذلك بالتصـويت علـى مشروع كان مقدرا أن يؤدى إلى تخفيض أسبوع العمل إلـى ٣٠ ساعة. وبرغم أن ذلك المشروع رفـض أخيـرا بعـد معارضة الشركات الكبيرة، كانت الفكرة الرائجـة هـى أن المستقبل سيشهد عمالا يتمتعون بكميات اكبـر مـن وقـت الفراغ.

وكما يقول هونيكت فى دراسة عن ساعات العمل فى الولايات المتحدة، كانت هناك تنبؤات واثقة أن:

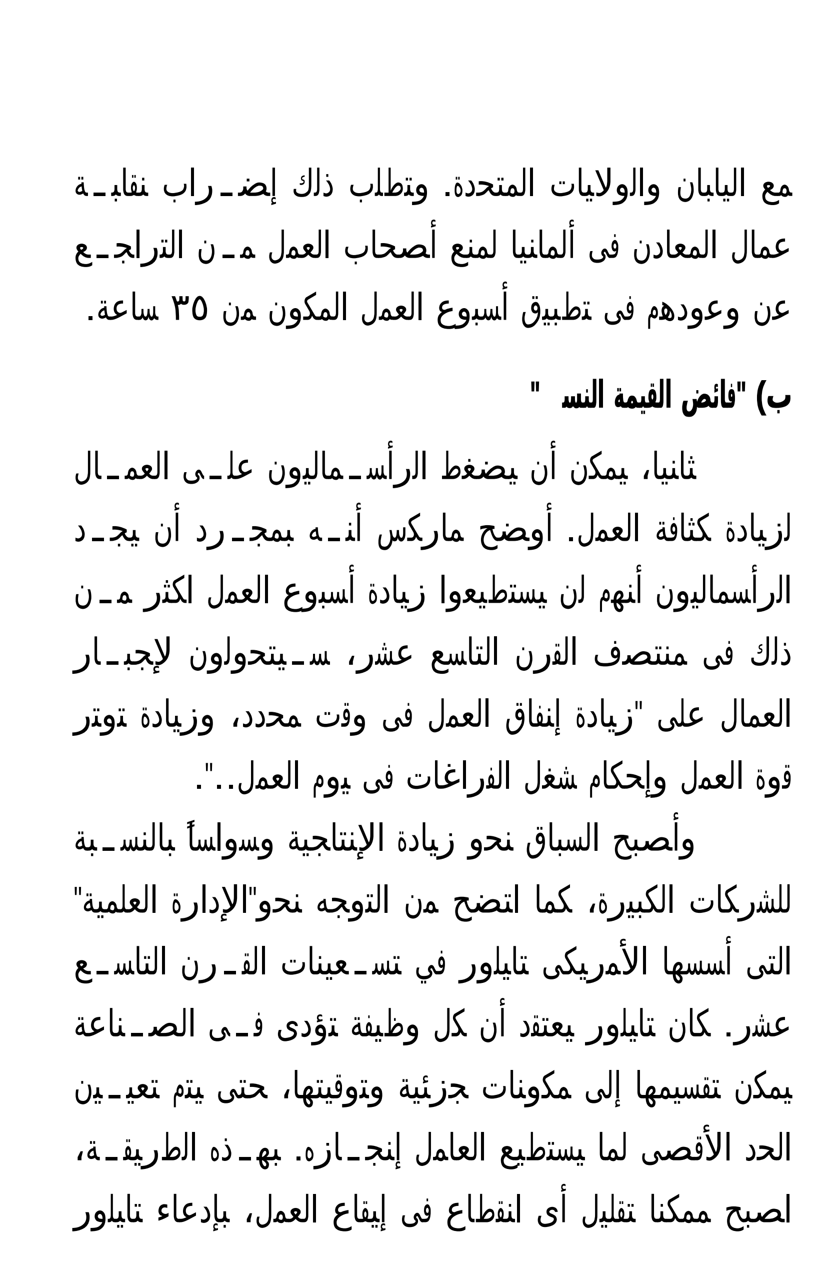
ساعات العمل سوف تستمر فى الانخفاض كما حدث لأكثر من مائة عام، وأنه قبل أن ينتهى هذا القرن، سـيكون مطلوبا من العامل المتوسط أقل من ٦٦٠ ساعة سنويا - أى أقل من ١٤ ساعة أسبوعيا".

ولكن "فى الواقع وصلت حركة القرن طويلة المـدى (لتخفيض عدد ساعات العمل) إلى نقطة تحولهـا فـى عـام ١٩٣٣، وانعكست العملية فجأة، مع تزايد عدد ساعات العمل لعشر سنوات".

ففى مرحلة الأربعينات، استقرت ساعات العمل فـى أمريكا على مستوى جديد أعلى. ولكن بعد ذلك ومع مرحلة جديدة من الأزمة الاقتصادية بعد ١٩٧٣ ازدادت مرة أخرى، كما يقول هونيكوت أيضا:

قامت منظمة لويس هاريس بسلسلة من البحوث على مدى الـ ١٥ سنة الماضية حول متوسط أسبوع العمل فـى الولايات المتحدة. ووجدت أن متوسط أسبوع العمل قـد زاد بنسبة ٢٠% من ٦ر٤٠ ساعة فى ١٩٧٣ إلى ٤ر٤٨ ساعة فى ١٩٨٥.

وفى بريطانيا ازداد متوسط أسبوع العمل عنه فـي ١٩٨٣، حيث يعمل العامل المتوسط من الذكور لمدة ١ر٤٥ ساعة أسبوعيا شاملة الوقت الإضافى. وفى اليابان انخفـض متوسط ساعات العمل فى السنة حتى منتصـف السـبعينات، ولكنها استقرت بعد ذلك. وفى وسط أوروبا الغربية اسـتمر اتجاه ساعات العمل للانخفاض حتـى بدايـة الركـود فـى التسعينات. ولكن منذ ذلك الوقت يمارس أصـحاب العمـل ضغطا متزايدا لعكس هذا الاتجاه، ويدعون أن هذه الساعات تجعل الشركات الأوروبية أقل قدرة على المنافسة بالمقارنـة



مع اليابان والولايات المتحدة. وتطلب ذلك إضراب نقابة عمال المعادن فى ألمانيا لمنع أصحاب العمل من التراجع عن وعودهم فى تطبيق أسبوع العمل المكون من ٣٥ ساعة.

ب) "فائض القيمة النس "

ثانيا، يمكن أن يضغط الرأسماليون على العمال لزيادة كثافة العمل. أوضح ماركس أنه بمجرد أن يجد الرأسماليون أنهم لن يستطيعوا زيادة أسبوع العمل اكثر من ذلك فى منتصف القرن التاسع عشر، سيتحولون لإجبار العمال على "زيادة إنفاق العمل فى وقت محدد، وزيادة توتر قوة العمل وإحكام شغل الفراغات فى يوم العمل..".

وأصبح السباق نحو زيادة الإنتاجية وسواساً بالنسبة للشركات الكبيرة، كما اتضح من التوجه نحو"الإدارة العلمية" التى أسسها الأمريكى تايلور في تسعينات القرن التاسع عشر. كان تايلور يعتقد أن كل وظيفة تؤدى فى الصناعة يمكن تقسيمها إلى مكونات جزئية وتوقيتها، حتى يتم تعيين الحد الأقصى لما يستطيع العامل إنجازه. بهذه الطريقة، اصبح ممكنا تقليل أى انقطاع فى إيقاع العمل، بإدعاء تايلور

أنه يمكن زيادة كمية العمل المبذول يوميا زيـادة مقـدارها ٢٠٠%.

وجدت التايلورية التعبير الكامل عنها مع إدخال خط التجميع فى مصانع سيارات هنرى فورد. إن السرعة التـى يعمل بها الناس الآن اعتمدت على السرعة التى يتحرك بهـا الخط، بدلا من مبادرتهم الفردية. فى صناعات أخرى، تحقق نفس الضغط على الناس للعمل بأقصى سرعة عبـر زيـادة خضوعهم للرؤساء، مثلا بتركيب آلات العد الميكانيكية على الآلات لتعلن معدلات العمل المنجزة. واليوم، يـتم تجريـب نفس المنهج فى مختلف وظائف عمال الياقات البيضاء مـع زيادة استخدام الحساب، ومحاولات ربـط الأجـر بالنـاتج، واستخدام عداد الضربات على مفاتيح الكمبيوتر، وهكذا.

إن زيادة شدة العمل لهـا ثـلاث ميـزات بالنسـبة للرأسماليين:

الأول، أن من يزيد شدة العمل لعماله يكـون قـادرا على الإنتاج اكثر فى نفس الوقت من منافسيه وهكذا يغرقهم فى السوق. ولكنه يفقـد هـذه الميـزة بمجـرد أن ينسـخ الرأسماليون الآخرون طريقته ويزيدون من إنتاجية عمـالهم.

لهذا السبب فإن السباق نحو زيادة الإنتاجية لا ينتهي، فكل ما يفعله هو إيقاع العمال فى مختلف الشركات فى فخ معركـة عبثية لا تنتهى من العمل الشاق اكثر من بعضهم البعض.

ولكن المكسب الثانى للرأسماليين اكثر دواما، فزيادة الإنتاجية تعنى أن العمال ينتجون ما يعادل وسائل معيشـتهم فى وقت أقل من ذى قبل. هكذا فبدلا من قضاء، مثلا، أربع ساعات لإنتاج السلع الضرورية لتجديد قدرتهم على العمـل (أى قوة عملهم)، فيمكنهم أن يفعلوا ذلك فى ثلاث ساعات أو حتى ساعتين. وإذا استمر يوم العمل بنفس الطول، فسـوف يزداد الجزء الذى يذهب إلـى الرأسـمالى كفـائض قيمـة. وبالتالي يزداد فائض القيمة بالنسبة لقوة العمل، برغم أن يوم العمل الكلى يظل ثابتاً. لهذا السبب، أطلق ماركس على هذه الظاهرة "زيادة فائض القيمة النسبى".

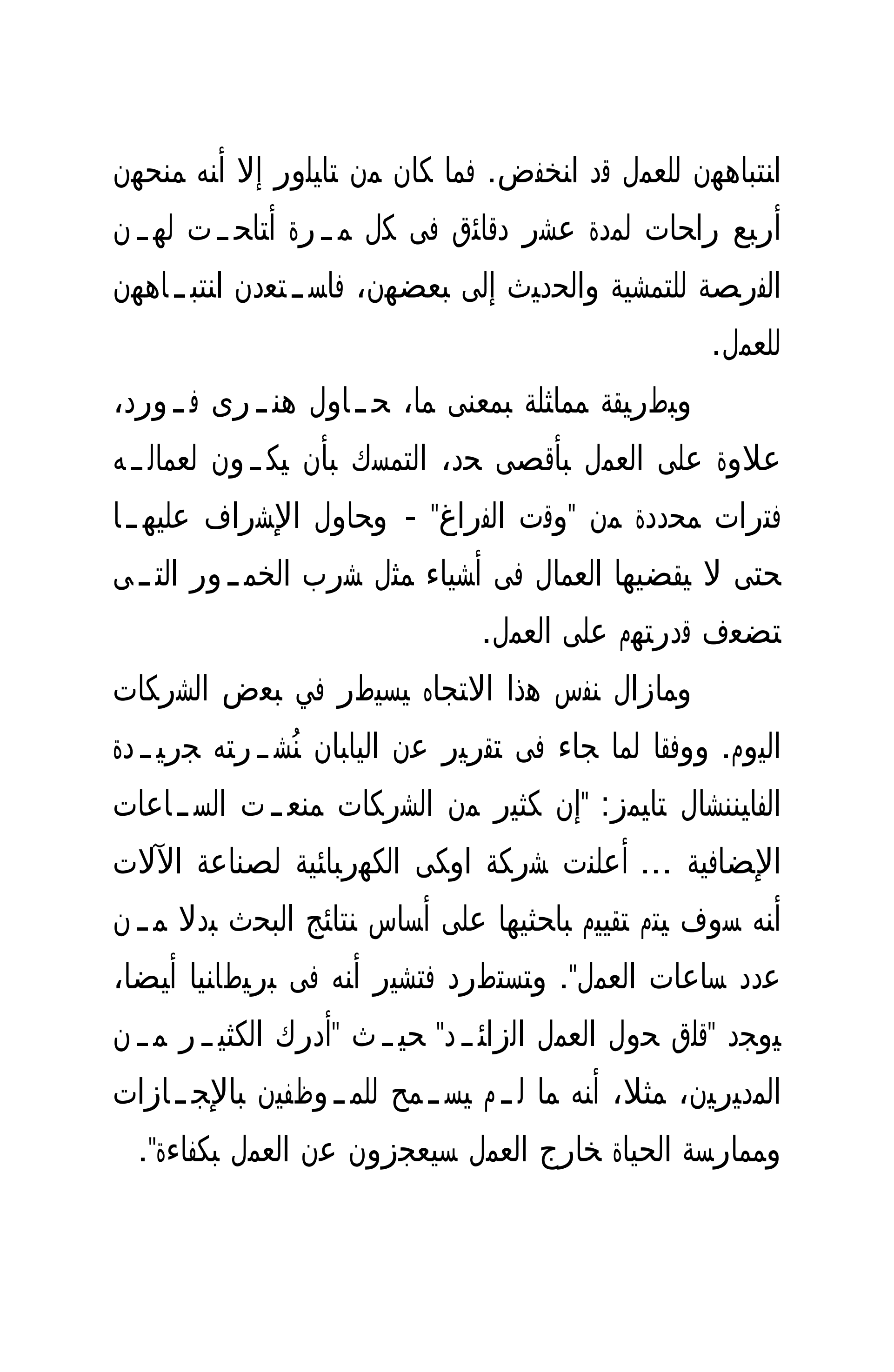
إن زيادة كثافة الإنتاج لهـا ميـزة ثالثـة بالنسـبة للرأسماليين، خاصة فى أوقات التغير التكنولوجى السـريع، فهى تمكنهم من الحصول على عمل اكثر من آلاتهم قبـل أن تصبح قديمة. ويكون ذلك مفيدا بشكل خاص بالنسبة لهم إذا ربطوا بين زيادة كثافة العمل ونظام الوردية ومرونة العمـل

الذى يمكنهم من إدارة الماكينات طوال ساعات اليـوم وكـل أيام الأسبوع.

وقد وصلت أهمية زيادة كثافـة العمـل لدرجـة أن الرأسماليين، أحيانا، يكونون على استعداد للمساومة والقبول بتقصير يوم العمل فى مقابل زيادة الإنتاجية. لاحظ ماركس:

أينما نجد عملا، لا يجرى بشكل منتظم، ولكنه يتكرر يوما بعد يوم بانتظام لا يتوقف، سنتوصل حتما إلـى نقطـة حيث ينفى كل من طول يوم العمل وكثافة العمـل بعضـهم البعض، بطريقة تجعل تطويل يوم العمل ملائما فقـط مـع كثافة أقل، وتتلائم درجة أعلى من الكثافة فقط مع يوم عمـل أقصر.

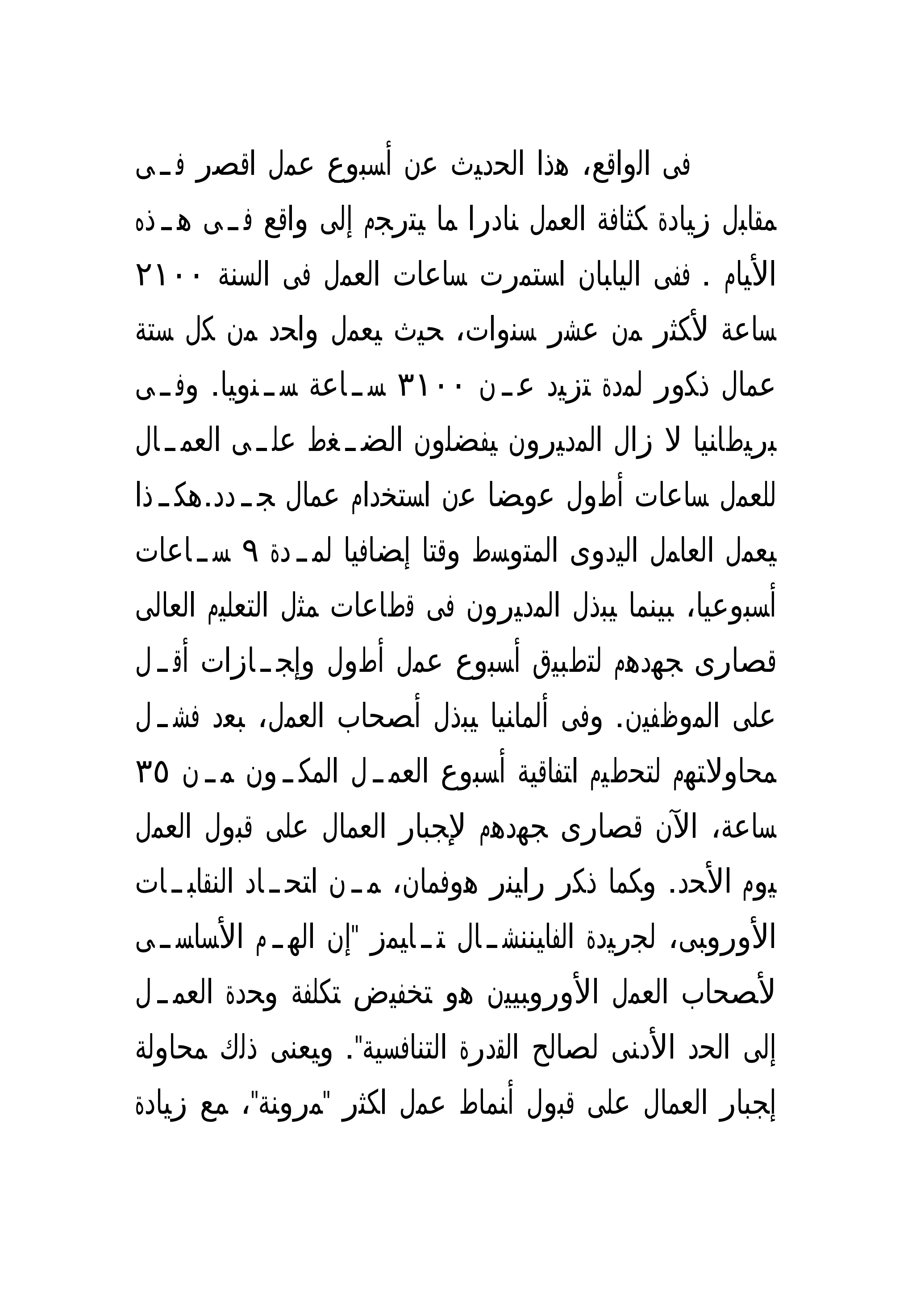
ومن جانب الرأسماليين أدرك تايلور ذلك بوضـوح. وطبق أحد نظرياته لزيادة كثافة العمل على مجموعـة مـن عاملات الفحص. وكن يعملن لمدة عشر ساعات ونصـف، ولكنه لاحظ أنهن يقضين بعض الوقت فـى الحـديث مـع بعضهن البعض. فخفض يوم العمل ساعتين وأبعد المقاعـد فيما بينهن بحيث لا يستطعن الحديث. وأدى ذلك إلى زيـادة هائلة فى إنتاجيتهن، برغم أن ذلك أرهقهن كثيرا لدرجـة أن



انتباههن للعمل قد انخفض. فما كان من تايلور إلا أنه منحهن أربع راحات لمدة عشر دقائق فى كل مـرة أتاحـت لهـن الفرصة للتمشية والحديث إلى بعضهن، فاسـتعدن انتبـاههن للعمل.

وبطريقة مماثلة بمعنى ما، حـاول هنـرى فـورد، علاوة على العمل بأقصى حد، التمسك بأن يكـون لعمالـه فترات محددة من "وقت الفراغ" - وحاول الإشراف عليهـا حتى لا يقضيها العمال فى أشياء مثل شرب الخمـور التـى تضعف قدرتهم على العمل.

ومازال نفس هذا الاتجاه يسيطر في بعض الشركات اليوم. ووفقا لما جاء فى تقرير عن اليابان نُشـرته جريـدة الفايننشال تايمز: "إن كثير من الشركات منعـت السـاعات الإضافية ... أعلنت شركة اوكى الكهربائية لصناعة الآلات أنه سوف يتم تقييم باحثيها على أساس نتائج البحث بدلا مـن عدد ساعات العمل". وتستطرد فتشير أنه فى بريطانيا أيضا، يوجد "قلق حول العمل الزائـد" حيـث "أدرك الكثيـر مـن المديرين، مثلا، أنه ما لـم يسـمح للمـوظفين بالإجـازات وممارسة الحياة خارج العمل سيعجزون عن العمل بكفاءة".



فى الواقع، هذا الحديث عن أسبوع عمل اقصر فـى مقابل زيادة كثافة العمل نادرا ما يترجم إلى واقع فـى هـذه الأيام . ففى اليابان استمرت ساعات العمل فى السنة ٢١٠٠ ساعة لأكثر من عشر سنوات، حيث يعمل واحد من كل ستة عمال ذكور لمدة تزيد عـن ٣١٠٠ سـاعة سـنويا. وفـى بريطانيا لا زال المديرون يفضلون الضـغط علـى العمـال للعمل ساعات أطول عوضا عن استخدام عمال جـدد.هكـذا يعمل العامل اليدوى المتوسط وقتا إضافيا لمـدة ٩ سـاعات أسبوعيا، بينما يبذل المديرون فى قطاعات مثل التعليم العالى قصارى جهدهم لتطبيق أسبوع عمل أطول وإجـازات أقـل على الموظفين. وفى ألمانيا يبذل أصحاب العمل، بعد فشـل محاولاتهم لتحطيم اتفاقية أسبوع العمـل المكـون مـن ٣٥ ساعة، الآن قصارى جهدهم لإجبار العمال على قبول العمل يوم الأحد. وكما ذكر راينر هوفمان، مـن اتحـاد النقابـات الأوروبى، لجريدة الفايننشـال تـايمز "إن الهـم الأساسـى لأصحاب العمل الأوروبيين هو تخفيض تكلفة وحدة العمـل إلى الحد الأدنى لصالح القدرة التنافسية". ويعنى ذلك محاولة إجبار العمال على قبول أنماط عمل اكثر "مرونة"، مع زيادة

عمل الوردية، والعمل اكثر فى الإجازات الأسبوعية، وقبول أنظمة ساعات العمل السنوية، والذى يجبـر العمـال علـى أسبوع عمل أطول من المعتاد.

غير أن هناك سبب بسيط يفسر لنـا لمـاذا يكـون الاتجاه اليوم مرة أخرى نحو زيادة وليس تخفيض سـاعات العمل؟ فقد أشار ماركس في رأس المال إلي أن هناك حدود للمدى الذى يمكن لزيادة كثافة العمل أن تعوض الضغط على معدلات الربح، خاصة إن هذه الضغوط تنشـأ لأن الكميـة الكلية من قوة العمل الموظفة على مستوى النظام لا تـزداد بنفس سرعة الاستثمار- بل إن، من الممكن فعليا أن تبدأ فى الانخفاض بشكل مطلق، فمهما تم إجبار العمال على عمـل أشد، فإن مجموعة صغيرة من العمال لا يمكنهـا أن تنـتج فائض قيمة بالقدر الذى تنتجه مجموعة كبيرة.

ويبين ذلك مثال بسيط، نفترض، أن هنـاك مليـون عامل يعمل كل منهم ٨ ساعات يوميا، تكفى أربع سـاعات منها لتعويض صاحب العمل عن تكلفـة أجـورهم. سـوف تحصل الطبقة الرأسمالية منهم على ما يعادل ٤ مليون ساعة من فائض القيمة يوميا.

ولكن ماذا سيحدث لو تم تخفيض قوة العمـل إلـى ١٠٠ر٠٠٠ عامل كنتيجة لإدخال تكنولوجيا حديثـة تزيـد الإنتاجية عشر مرات؟

يستطيع العمال الآن تغطية تكلفة أجورهم فى عشـر الأربع ساعات- أى ٢٤ دقيقة. ويحصل أصحاب العمل على ٧ ساعات و٣٦ دقيقة فائض قيمة من كـل عامـل. ولكـن إجمالى فائض القيمة من قوة العمل ككـل لا يـزداد. وفـى الواقع، ينخفض من ٤× ١٠٠٠ر٠٠٠ = ٤ مليون سـاعة، إلى ١٠٠ر٠٠٠ ×٧ ساعات و٣٦ دقيقة = ٧٦٠٠٠٠ ساعة. وحتى لو ازداد الضغط اكثر على العمال بزيادة شدة العمـل إلى الضعف، ستزاد كمية العمل الزائد التى يقدمها كل عامل فقط بـ ١٢ دقيقة إضافية لكل عامل- أو فقط ١٢ دقيقـة × ١٠٠ر٠٠٠= ٢٠٠٠٠ ساعة لهم جميعا.

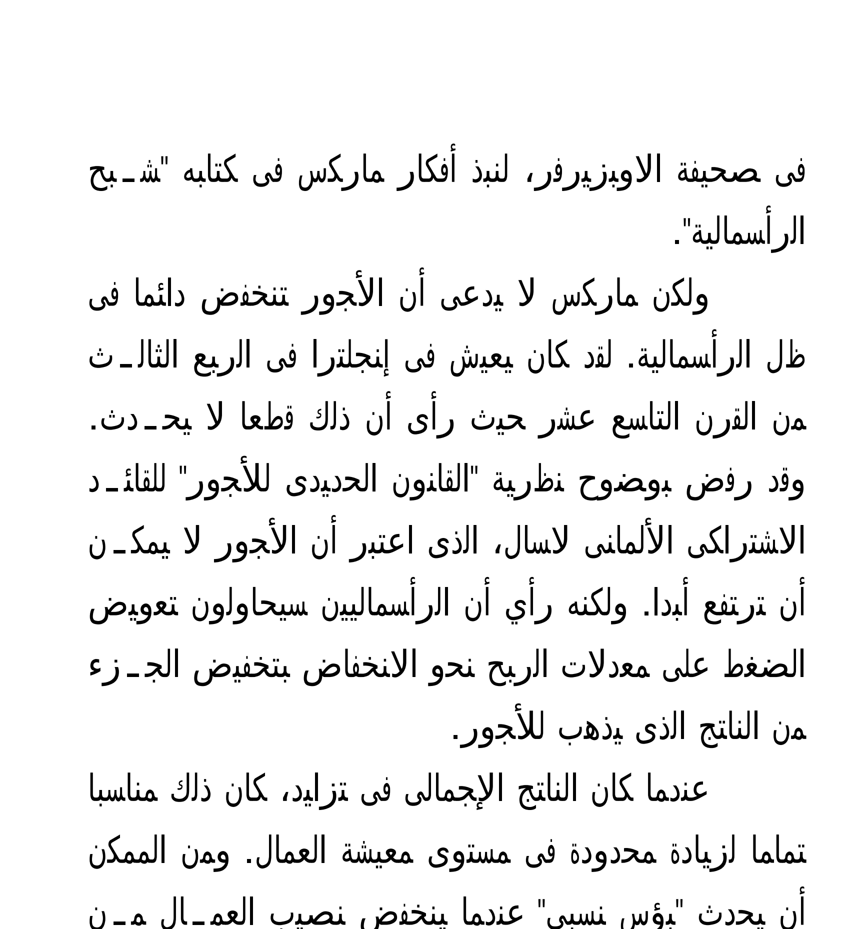
بهذه الطريقة، يدرك الرأسماليون أخيـرا أن هنـاك حدود لقدرتهم على تعويض انخفاض معدل الربح عبر زيادة إنتاجية عمالهم. وعندما يحدث ذلك، سوف يزداد لديهم إغراء محاولة زيادة ساعات العمل. وفى مثالنا، فـإن كـل سـاعة إضافية يمكن إجبار العامل على تقديمها دون زيادة فى الأجر

تضيف ١٠٠ر٠٠٠ ساعة إلى فائض القيمـة - أى خمسـة أضعاف ما يقدموه من مضاعفة شدة العمل.

بالطبع، فى الممارسة نادرا ما يستطيع الرأسـماليون إجبار العمال على العمل لساعات أطول دون تقديم أى شيء فى المقابل. وعادة ما يدفعون مقابلا للوقت الإضافى. ولكـن غالبا ما يعتبرونها فى صالحهم، لأن كثير من العمال سـوف يتأقلمون مع أسعار الساعات، ما دام هناك وقتا إضافيا كافيا يمكنهم من معادلة النتيجة.

جـ) "الإفقار" (تزايد البؤس)

الوسيلة الثالثة بالنسبة للرأسـماليين لمحاولـة رفـع مستويات الأرباح هى التخفيض المباشر للأجـور- أو كمـا وضعها ماركس "الإفقار المطلـق للعمـال". ولأن مـاركس استخدم هذه العبارة فقد ظهرت الكثير من الهجمات المباشرة على تحليلاته الاقتصادية منطلقة من الادعاء بأن ماركس أكد أن العمال دائما سيزدادون فقرا فى ظل الرأسمالية. وهذا هو السبب، مثلا، الذى يطرحه وليام كيجن، المحلل الاقتصـادى



فى صحيفة الاوبزيرفر، لنبذ أفكار ماركس فى كتابه "شبح الرأسمالية".

ولكن ماركس لا يدعى أن الأجور تنخفض دائما فى ظل الرأسمالية. لقد كان يعيش فى إنجلترا فى الربع الثالث من القرن التاسع عشر حيث رأى أن ذلك قطعا لا يحدث. وقد رفض بوضوح نظرية "القانون الحديدى للأجور" للقائد الاشتراكى الألمانى لاسال، الذى اعتبر أن الأجور لا يمكن أن ترتفع أبدا. ولكنه رأي أن الرأسماليين سيحاولون تعويض الضغط على معدلات الربح نحو الانخفاض بتخفيض الجزء من الناتج الذى يذهب للأجور.

عندما كان الناتج الإجمالى فى تزايد، كان ذلك مناسبا تماما لزيادة محدودة فى مستوى معيشة العمال. ومن الممكن أن يحدث "بؤس نسبى" عندما ينخفض نصيب العمال من الناتج، دون أن تسوء أحوال العمال أنفسهم.

وفى الممارسة، يحاول الرأسماليون دائما دفع عمالهم إلى زيادة الإنتاج فى مقابل تحسينات محدودة فى الأجور. لذا شهد العمال فى البلاد الأوروبية الرئيسية فى السبعينات والثمانينات تحسنا طفيفا فى مستويات معيشتهم حتى خلال

فترة من الأزمات. ولكنهم دفعوا ثمن هذا التحسن عبر زيادة العمل فى الوردية، وزيادة التوتر.

وعلى سبيل المثال، ذكرت دراسة أجريت فى ١٩٧٨ عن الرجال ممن بلغوا ٢٦ سنة فى بريطانيا أن ٣٨% منهم يشعرون أنهم تحت ضغط عصبى حاد فى العمل، وأعلنـت دراسة فى ١٩٨٢ أن ١٩% من الرجال و ٢٣% من النساء فى الأعمال غير الماهرة ومتوسطة المهارة "يعـانون مـن التوتر العاطفى" وكشفت دراسة فى الثمانينـات أن "عمـال الآلات" "يفرزون معدلات عالية من مادة الأدرينـالين أثنـاء ساعات الراحة .. ويشكو العمال من عدم قدرتهم على الهدوء بعد عمل طوال اليوم". بالإضافة إلى أنهم أشاروا إلي "التعب الشديد الذى يجعلهم عاجزين عن التفاعـل مـع زوجـاتهم وأطفالهم بعد العمل طول اليوم".

ويبدو أن الصورة تزداد سوءا، فتبين الأبحاث التـى قامت بها النقابات السويدية أن نسبة العمال الذين يشعرون أن أعمالهم تتضمن "درجة عالية من التوتر أو الضغط الـذهني" ازدادت من ٩% فى ١٩٧٠ إلى ١٥% فـى ١٩٨٠، بينمـا الأعداد التى تشكو من "التوتر إلى حد ما" ارتفعت من ٢٢%

إلى ٣٧%، ومعظمهم يلقون باللوم علـى "تسـارع إيقـاع العمل". وقد كشف المعهد السويدى للدراسات الاجتماعية عن "الزيادة المستمرة فى نسبة السكان الذين يعانون من شـروط عمل شاقة". وبينت دراسات يابانية أنه بدلا مـن تخفـيض أعباء العمل، أدت الزيادة فى اسـتخدام الآلات وتكنولوجيـا الإلكترونيات إلى زيادة الوقت الإضافى ، ومنح إجازات أقل ، وتوتر ذهنى اكبر فى المصانع وفى مواقع الإنتاج. وفـى بريطانيا بين أحدث الأبحاث [أجري عن الملايين] ، قام بـه العالم النفسى ديفيد لويس، أن "عمال المكاتب يعملون فى ظل إجهاد شديد ويقتربون من نموذج أسـبوع العمـل اليابـانى المكون من ١٢ ساعة يوميا والعمل المسائى، حيث "يعمـل عمال المكاتب أشد من ذى قبل مع انخفاض وقت الراحة إلى ٢٠ دقيقة".

عند نقطة معينة يمكن أن ييأس الرأسـماليون مـن زيادة أرباحهم بالقدر الكافى فقط من خلال تخفيض القسم من الناتج الذى يخص العمال ويبدأون فى اتباع سياسة محاولـة تخفيض الأجور بشكل مطلق. ويحدث ذلك فـى الولايـات المتحدة على مدى الـ ٢٠ عاما الماضـية. فقـد انخفـض

متوسط الأجور، حيث فرض أصحاب العمل على النقابات "تنازلات" تضمنت تخفيضا للأجور واتبعوا استراتيجية "الهروب" بنقل المصانع من مناطق النقابات القوية إلى مناطق تضعف فيها النقابات، وتخفيض الأجور إلى حوالى النصف فى هذه العملية.

وتتم الآن محاولات لتكرار هذه العملية فى بريطانيا، مع استخدام "مقاولات الباطن" لإجبار العمال على قبول أجور أقل للحفاظ على وظائفهم فى مجالات مثل النظافة، والخدمة، وقطاعات من الخدمة المدنية.. الخ. وعندما تفشل هذه الوسائل، تهدد الشركات بنقل الإنتاج عبر البحار، إلى بلاد يكون فيها العمال أقل تنظيما وأقل أجورا.

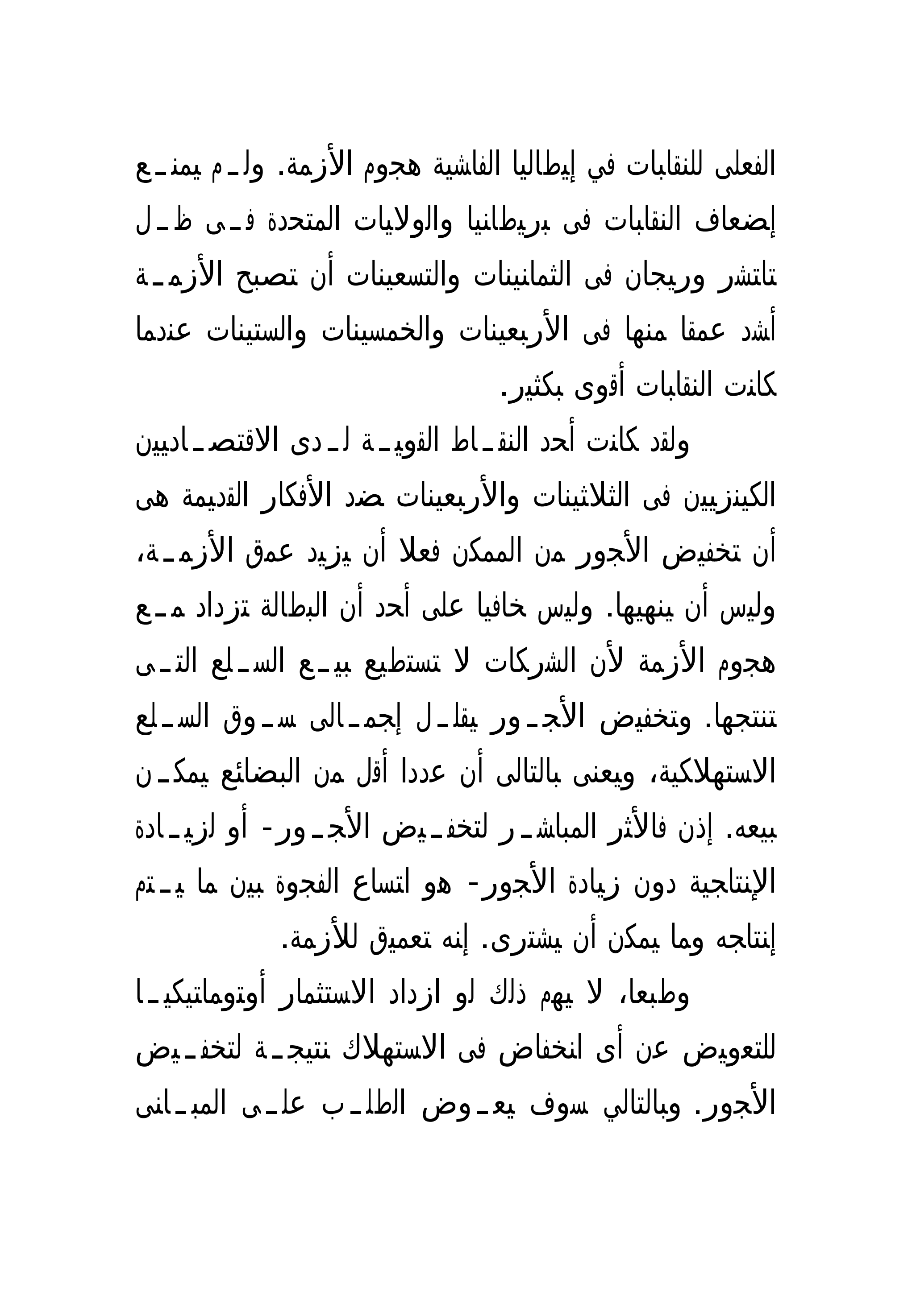
إن الميول نحو "زيادة فائض القيمة المطلق" و "فائض القيمة النسبى" و"زيادة البؤس" ليست قوانين للاقتصاد الرأسمالى، حيث إنها ليست اتجاهات هيكلية لا يمكن مقاومتها. ولكنها وسائل يلجأ إليها الرأسماليون عندما تتعرض معدلات الربح للضغط. وهى أيضا وسائل تثير المقاومة العمالية بدرجات متفاوتة، مؤدية إلى تأكيد العداء فى المجتمع وتزيد من احتمالات الصراعات الطبقية الواسعة.

١٤) بشاعة لا توصف

يحاول الرأسماليون زيادة معدل الاستغلال لتعويض الانخفاض فى معدل الربح ولحماية أنفسهم من الأزمة.

وتنطلق أحد المبادئ الأساسية لنموذج النقديين مـن مدرسة النيوكلاسيك الاقتصادية من أنه من الممكـن تجنـب الأزمة لو نجح الرأسماليون فى عمل ذلك. وتتمسك بأنه، إذا انخفضت الأجور بما يكفى، سيؤدى ذلك إلـى نقطـة فيهـا تنخفض "التكاليف الحدية للإنتاج عن الأسعار وسوف تحافظ على الربحية". وعندئذ سيبدأ الرأسماليون الاستثمار من جديد وسيزداد سوق السلع حتى يحدث التوظف الكامل. إن مفتـاح حل الأزمة، كما تصر هذه المدرسة، هو كسر "الاحتكـارات النقابية" للعمل والتى تمنع انخفاض الأجور.

ولكن مجمل تاريخ الرأسمالية يبين أن زيادة معـدل الاستغلال بهذه الطريقة لا يخفف من الأزمات. فقد حـدثت نفس الأزمات بنفس الحجم تماما فى بلاد فيها نقابات ضعيفة أو لا توجد بها على الإطلاق، كما حدثت في الـبلاد التـى توجد بها نقابات قوية، ففى أوائل الثلاثينات علي سبيل المثال لم يحقق ضعف النقابات الأمريكية والبريطانيـة والانعـدام



الفعلى للنقابات في إيطاليا الفاشية هجوم الأزمة. ولم يمنع إضعاف النقابات فى بريطانيا والولايات المتحدة فى ظل تاتشر وريجان فى الثمانينات والتسعينات أن تصبح الأزمة أشد عمقا منها فى الأربعينات والخمسينات والستينات عندما كانت النقابات أقوى بكثير.

ولقد كانت أحد النقاط القوية لدى الاقتصاديين الكينزيين فى الثلاثينات والأربعينات ضد الأفكار القديمة هى أن تخفيض الأجور من الممكن فعلا أن يزيد عمق الأزمة، وليس أن ينهيها. وليس خافيا على أحد أن البطالة تزداد مع هجوم الأزمة لأن الشركات لا تستطيع بيع السلع التى تنتجها. وتخفيض الأجور يقلل إجمالى سوق السلع الاستهلاكية، ويعنى بالتالى أن عددا أقل من البضائع يمكن بيعه. إذن فالأثر المباشر لتخفيض الأجور- أو لزيادة الإنتاجية دون زيادة الأجور- هو اتساع الفجوة بين ما يتم إنتاجه وما يمكن أن يشترى. إنه تعميق للأزمة.

وطبعا، لا يهم ذلك لو ازداد الاستثمار أوتوماتيكيا للتعويض عن أى انخفاض فى الاستهلاك نتيجة لتخفيض الأجور. وبالتالي سوف يعوض الطلب على المبانى

الصناعية الجديدة والآلات ، الانخفاض فى الطلب على السلع الاستهلاكية. ولكن لا يوجد ميكانيزم يؤكد أن الانخفاض فى الاستهلاك يعوض تلقائيا بزيادة فى الاستثمار. وبالفعـل، إذا توقعت الشركات انخفاض الاسـتهلاك، فمـن المحتمـل أن يخافوا من انكماش سوق منتجاتهم فيخفضـون اسـتثماراتهم لتجنب التوصل فى النهاية إلى امتلاك مصانع قـادرة علـى إنتاج بضائع اكثر بكثير مما يستطيعون بيعه.

ولم يستطع الكلاسيكيون الجدد، الأرثـوذكس، أبـدا الرد على انتقادات الكينزيين العنيفة لموقفهم. وكل ما فعلـوه حتى الآن هو التأكيد على أن، الأزمات لو لم تحـل نفسـها، فإن السبب فى ذلك هو أن مقاومة العمال لانخفاض الأجـور لم يتم تحطيمها بالقدر الكافى.

ولكن دائما ما نجد أوجه قصور أيضا فـى الرؤيـة الكينزية - ذلك القصور الذى يعتري أيضـا رؤيـة بعـض الماركسيين المتأثرين بالكينزية، أمثال الأمريكيين بول باران وبول سويزى، وذلك لأنهم لم يستطيعوا تفسير لماذا يجب أن يظل الاستثمار منخفضا للدرجة التى يؤدى فيها إلى أزمـات أعمق وفترات رخاء أقل. ويرجع هذا إلى قبـول الكينـزيين

للكثير من أفكار النيوكلاسيك العقائديين وإذا لم يتمكنوا مـن إدراك الوجود الحتمى للضغط طويل المدى علـى الأربـاح نحو الانخفاض والذى لا يمكن إيقافه عبر تخفيض الأجـور لذلك تحدث كينز نفسه عن انخفاض فيما اسـماه " الكفـاءة الحدية لرأس المال" وتوقع أن يستمر ذلك فى المستقبل. غير أن معظم اتباعه تخلوا عن هذه الفكرة وبنوا أفكـارهم علـى فقرات من كتاباته التى ترجع الأزمة إلـى الحالـة النفسـية لرجال الأعمال بدلا من وجود اتجاه هيكلى ما فـى النظـام الرأسمالى. تدعى هذه الفقرات أنه، لو أن الشـركات قامـت باستثمارات، يكون ذلك بسبب " الروح الحيوانيـة - بسـبب الحافز العفوى للفعل بدلا من الخمول". ولكن، لـو خمـدت الروح الحيوانية وتراجع التفاؤل العشـوائى ... ستضـعف المؤسسة وتمـوت، لدرجـة أن "تتفـاقم درجـة الأزمـات والانتكاسات".

هكذا ادعى الكينزيون أن الميل نحو الأزمات يمكـن إيقافه عبر التدخل الحكومى المحدود فى الاقتصاد بهدف خلق شعور بالتفاؤل حول احتمالات المستقبل بين أولئـك الـذين يديرون الشركات الكبيرة. وجادلوا بأنه فى ظل الأزمة، يجب

أن تنفق الحكومة الأموال لتحبط عمليات تخفيض الأجـور. بهذه الطريقة، سوف تخلق سوقا للسلع، وتسـمح للشـركات بزيادة إنتاجها ويتم تشجيع الاستثمار عبر جعل الأمور تبـدو وكأن الأسواق ستنمو اكثر فاكثر. وهو ما سيسـمح حسـب رأيهم، بزيادة الثروة الناتجة عن انتعاش الاقتصاد من الأزمة بزيادة فى كل من دخول الطبقة العاملة والأرباح.

سيطرت الأفكار الكينزية على الفكـر الاقتصـادى السائد خلال الربع القرن الذي تلي أزمة الثلاثينات كما رأينا. ولكنها فقدت تأثيرها مع أزمة منتصف السبعينات، فقد فشلت الدرجة العالية من التدخل الحكومى فى الاقتصاديات الرئيسية فى إيقاف الأزمة وبدا أن النتيجة الوحيدة هى تفضيل مستوى عالى من التضخم على زيادة معدلات البطالـة. وتراجعـت الحكومات ورجال الأعمال فى كل مكان تقريبا إلى الأفكـار القديمة التى تؤكد علي أن حل الأزمة يكمن فى الربط بـين القوانين المعادية للنقابات وتزايد البطالة لتخفيض الأجور.

بيد أن الاقتصـاديين المتـأثرين بالكينزيـة، مثـل جالبريث في الولايات المتحدة ووييليام كيجان وويل هوتـون وبول آورميرود فى بريطانيا، استطاعوا الكشف عن ثغرات

هائلة فى هذه العقيدة الجديدة. ومع ذلـك، فهـم يسـتطيعوا الإشارة إلى أى طريق أكيد للتخلص من تزايد حدة الأزمـة. والعلاج الذى يقدمونه لانخفاض الاستثمار يتمثل فـى حـث بريطانيا وأمريكا على نسـخ وسـائل الاقتصـاد الألمـانى واليابانى- برغم أن نفس هذه الاقتصاديات تمـر بأزمـات حادة، وتريدها بديلا عن ترك الأمور ببساطة إلـى السـوق لتزيد من بؤس العمال.

لكن كينز كان محقا فى مسـألة واحـدة، فتخفـيض الاستهلاك من المحتمل أن يزيد من تأثير أى أزمـة. لأنـه يعنى زيادة عدم التوازن بين القدرة الإنتاجية للاقتصاد وبين مستويات استهلاك الجمـاهير. وسـيتطلب ذلـك أن يسـد الاستثمار فجوة هائلة إذا كان لكل البضائع التي يتم إنتاجهـا أن تباع. وفى حالة عدم القدرة على بيعها، فإن احتمال وجود "فائض فى الإنتاج" سيتعاظم.

وإذا لم تكن معدلات الأرباح مرتفعـة بمـا يكفـى لتشجيع ذلك الاستثمار، ستحدث إذن أزمة عميقـة. سـيجد الرأسماليون أنفسهم في معضلة كبيرة. فلو زادوا اسـتغلالهم للعمال لزيادة الاستغلال لتوسيع سوق السـلع الاسـتهلاكية،

ستنخفض معدلات الأرباح ولن يزداد الاستثمار بما يكفى لإيقاف تطور الأزمة على الرغم من ذلك.

وينشأ هذا التخبط بسبب تقدم التراكم إلى ذلك المستوى حيث يوجد تناقض هائل بين حجم الإنتاج وحجم قوة العمل. ويعبر ذلك عن نفسه من خلال عدم قدرة قوة العمل على إنتاج أرباح كافية لتتناسب مع مستوى الاستثمار المطلوب، بما يؤدى إلى رفض الرأسماليين للاستثمار وعجز الشركات عن بيع منتجاتها.

فى مجتمع عقلانى لن تكون هناك مشكلة من هذا النوع، وذلك لوجود حاجة مطلقة للسلع التى يتم إنتاجها، حيث أن أولويات المجتمع هى تلبية حاجات الجماهير. ولكن القوة الدافعة للنظام الحالى ليست تلبية حاجات الجماهير. فأولئك الذين يسيطرون على رأس المال يتصرفون بطريقتهم هذه من أجل زيادة أرباحهم، وزيادة ما يمتلكونه من رأس المال.

١٥) كيف يستمر النظام فى الحياة

يفترض علـم الاقتصـاد التقليـدى أن الرأسـمالية ستبقى إلى الأبد، ويعتبر الأزمات حادثة تقـع فـى بعـض الأحيـان. وعلـى النقـيض، يبـين تحليـل مـاركس أن الأزمات الحادة مرض مزمن فى النظـام. ولكـن هـذا لا يعنى أن الرأسمالية تنهار ببسـاطة مـن تلقـاء ذاتهـا، أو أن الأزمات تستمر للأبد. شـهد النظـام فـى ١٢٥ سـنة منذ انهى ماركس كتابـه رأس المـال، فتـرات رخـاء - بعضها استمر لفترة طويلة جداً من الوقـت- كمـا شـهد الأزمـات، ووجـدت فتـرات تحسـنت فيهـا مسـتويات معيشة العمال، كما وجدت فترات تحولت إلى الأسوأ.

والأكثر من ذلـك، توسـع النظـام بشـكل هائـل على المدى الطويـل، عنـدما بـدأ مـاركس أبحاثـه فـى أربعينـات القـرن التاسـع عشـر، كانـت الرأسـمالية الصناعية تميز فقط شمال إنجلترا، وأجـزاء مـن بلجيكـا والساحل الشمالى الشـرقى فـى الولايـات المتحـدة، مـع مواقع صغيرة فى فرنسا وألمانيـا. وبحلـول يـوم وفاتـه فى ثمانينـات القـرن التاسـع عشـر، كانـت الرأسـمالية

سائدة فى أوروبـا الغربيـة تمامـا وفـى عمـوم أمريكـا الشمالية، وكانت تتقـدم بخطواتهـا الأولـى فـى اليابـان. واليوم، تسيطر الرأسمالية على كـل بـلاد العـالم. اليـوم، يعـادل إجمـالى النـاتج الاقتصـادى العـالمى أربعـة أو خمسة أضعاف ما كـان عليـه فـى ١٩٤٥، و٢٠ أو ٣٠ ضعف ما كان عليه فى أربعينات القرن التاسع عشر.

لو تحـدث تحليـل مـاركس للرأسـمالية ببسـاطة عن ركـود النظـام الرأسـمالى أو تـدهوره، لكـان مـن الممكن بوضـوح أن يكـون مخطئـا تمامـا مثـل تلـك المدارس الاقتصادية الأرثوذكسية التى تحـدثت فقـط عـن التوسع فى النظام.

ولكن في الواقع، أكـد مـاركس علـى أنـه مـع اتجاه معدل الربح نحو الانخفـاض توجـد أيضـا "عوامـل تعويق" معينة.

فماذا كانت عوامل التعويـق هـذه؟ بعـض هـذه العوامل، بحثناها بالفعل، أي الإجـراءات المختلفـة التـى يأخذها الرأسماليون لزيـادة معـدل الاسـتغلال وبالتـالى يرفعون معدلات الربح. ولكن هـذه الإجـراءات فـى حـد

ذاتها لا يمكنها إيقاف الأزمـة. ولا يمكنهـا أيضـا إيقـاف الاتجاه طويل المدى لتدهور معدلات الـربح، لأنـه، كمـا رأينا أيضا، الاستغلال الكثيف لعدد قليـل مـن العمـال لا يمكن أن ينتج فائض قيمـة بـنفس الحجـم الـذى تنتجـه مجموعة اكبر من العمال تستغل بكثافة أقل.

هناك عامل آخـر سـاعد علـى زيـادة معـدلات الأرباح فى عصر ماركس هـو التجـارة الخارجيـة. فـى ذلـك الوقـت كانـت الاقتصـاديات الرأسـمالية الكاملـة محاطة بمجتمعات ما قبل رأسمالية اكبر منهـا كثيـرا فـى آسـيا وأفريقيـا وأمريكـا اللاتينيـة وأوروبـا الشـرقية. واستطاع الرأسـماليون اسـتخدام أبشـع الوسـائل (نهـب الهنـد، نقـل الملايـين مـن العبيـد مـن أفريقيـا إلـى الأمريكتين، إجبـار الصـينيين علـى شـراء الأفيـون، احـتلال مصـر) لإحكـام القبضـة علـى ثـروات هـذه المجتمعات وبالتالي زيادة أرباحهم الخاصة.

غير أن هـذه الطريقـة لا تصـلح لوقـت طويـل اليوم. الآن والعالم بكاملـه رأسـمالي يسـتطيع رأسـماليو بلد معين تحسين موقفهم عبر إجبـار حكـام بـلاد أخـرى

على بيع بضائعهم بأثمان رخيصة -مثـل بتـرول الشـرق الأوسط في السـتينات وأوائـل السـبعينات، ولكـن ذلـك يؤدي إلى إعادة توزيع الأرباح بـين البلـدان الرأسـمالية، وليس زيادة الأربـاح علـى مسـتوى العـالم الرأسـمالي ككل.

عامل التعويق الثالـث كـان بالنسـبة لمـاركس ذا أهمية حيوية، ويظل هكـذا اليـوم، وذلـك هـي الطريقـة التي يكون بها لكل أزمة منفـردة أثـراً علـى الاتجاهـات طويلة المدى داخل النظام.

إن الأزمـات مؤذيـة جـداً بالنسـبة للرأسـمالية. فهى تخلق ذعـرا واسـعا فـي أوسـاط الطبقـة الحاكمـة والبؤس الشديد بين جمـاهير النـاس. ولكنهـا أيضـا لهـا ميزات بالنسـبة للرأسـماليين الأفـراد الـذين يسـتطيعون تجنب الإفلاس. لأنهم يجـدون بإمكـانهم شـراء أصـول الرأسـماليين الآخـرين بسـعر رخـيص ويسـتطيعون استغلال ارتفاع مستويات البطالة لتخفيض الأجور.

هكـذا أثنـاء أزمـة وول سـتريت الكبـرى فـى ١٩٢٩ استطاع بعـض الرأسـماليين التراجـع والانتظـار

حتى انخفضت أسعار الأسهم وبعد ذلك اندفعوا لشراء شركات بكاملها بسعر رخيص. وفي الأزمة الأحدث في أوائل السبعينات انخفضت قيمة مبنى كناري وورف للتنمية في أقصى شرق لندن، والذي تكلف بناؤه بليون جنيه إسترلينى إلى ٦٠ مليون. كان ذلك مميتاً بالنسبة لملاكه الأصليين، أخوان رايخمان الذين أزيحوا من السوق. ولكنه كان هبة من ا للشركات التي اشترته بسعر المزاد.

تتغلب الشركات الرأسمالية على الأزمة بواسطة الكانيبالية، أي أن يأكل بعضها البعض الآخر، ويستطيع الأحياء أن يستحوذوا على وسائل الإنتاج بسعر أقل بكثير من قيمتها الأولى ويجدون بإمكانهم البدء في توسيع الإنتاج مستخدمين أحدث المصانع والآلات بدون دفع السعر الكامل لها. ويمنع ذلك تزايد تكلفة الاستثمار أسرع كثيراً من إجمالي قوة العمل وتخفيف الضغط على معدلات الربح.

تفرض الأزمة "إعادة هيكلة" الرأسمالية، حيث تتنحى جانبا الكثير من الشركات المنفردة وتسمح

للباقين بزيادة أرباحها علـى حسـاب الأخـرى. وبسـبب "تدمير" جـزء كبيـر مـن رأس المـال خـلال الأزمـة، فالأزمة لها ذلك الأثر المتنـاقض الـذي يسـتعيد معـدلات الأرباح والتوسع في الصناعة.

وكما يلاحظ أحد المـؤرخين للأزمـة الاقتصـادية الحديثة، عندما انـدفعت الولايـات المتحـدة بسـرعة فـي الركود في ١٨٨٤ تأتي الأزمات بتتـابع سـريع، ارتفعـت البطالـة وانخفضـت الأجـور مـن ٢٥ إلـى ٣٠% فـي النسـيج ومـن ١٥ إلـى ٢٢% فـي صـناعة الحديـد والصلب، ولكن مجموعة شـركات كارنـاجي اسـتطاعت توفير أرباح هائلة خلال فتـرة الازدهـار السـابقة ولهـذا استطاعت أثناء الكسـاد شـراء المصـانع المنافسـة لهـا بسعر رخيص. وكان هنـاك تحسـنا عامـاً فـي المنـاخ الاقتصادي في أوائل ١٨٨٦.

وبطريقة مماثلة، واكـب الانتعـاش مـن الأزمـة في بريطانيا في أوائـل تسـعينات القـرن التاسـع عشـر موجة من التسابق من خمسة بنـوك كبيـرة علـى شـراء الشـركات (بـاركليز، لويـدز، ميدلانـد، ناشـيونال

بروفيشنال، ويست منيستر) والتي مكنـتهم مـن الاحتكـار شبه التام. وتوازنا مع ذلك، تركزت الملكيـة فـي صـناعة النسيج والتعدين، وتم ترشـيد شـامل للصـناعة، وإدخـال تكنولوجيـا جديـدة فـي صـناعة الأحذيـة والطباعـة، وإغلاق العديد من المصانع الأمـر الـذي أجبـر العمـال على قبول أجوراً أقل وشروط عمل أسوأ.

أعاقــت الأزمــات ميــل الاســتثمار للارتفــاع بمعدلات أسرع كثيرا مـن قـوة العمـل خـلال النصـف الثاني من القرن التاسع عشر. ولكنها لم تقـض علـى هـذا الاتجاه تماماً. وحسب أحـد التقـديرات تضـاعف معـدل الاســتثمار بالنســبة للعمــل فيمــا بــين ١٨٨٠و١٩١٢ وحسـب تقـدير أخـر ارتفـع بنسـبة ٢٥% فيمـا بـين ١٩٠٠و١٩١٨، بينما يرد فـي تقـدير ثالـث أن معـدلات الاستثمار بالنسـبة للنـاتج ارتفعـت مـن ٢.ر٢ % فـي ١٨٦٤ إلى ١٦ر٢% في أعوام ٧٥-١٨٨٣.

وحسب ما أوضـحت دراسـة هامـة لجلمـان، أن معدل الاستثمار بالنسـبة للعمـل فـي الولايـات المتحـدة "يكشف عن اتجاه ثابت إلى حد مـا للارتفـاع" فـي تلـك

الفترة برغم "أنه كان بطيئاً إلـى حـد مـا بالمقارنـة مـع المثال الافتراضي الذي قدمـه مـاركس" كانـت النتيجـة أنـه مـع نهايـة القـرن، كمـا لاحـظ المـؤرخ إريـك هوبسباوم:

"كـل مـن الاقتصـاديات الصـناعية الجديـدة والقديمة عانت من مشـكلات التسـويق وهـامش الـربح ومع تدهور الأرباح الهائلـة للصـناعيين الأوائـل سـعى رجال الأعمال بلهفة إلى مخرج من الأزمة".

شهدت بريطانيا حالـة مشـابهة فـي الثمانينـات. أدت أزمة ٨٠-١٩٨٢ إلى ما يشبه إغـلاق ثلـث القـدرة الصناعية، برغم أن الشركات كانـت تنـتج حـوالي نفـس الكمية كما كانت من قبـل بحلـول ١٩٨٧. غيـر أن ذلـك أبطأ بقدر كبير من نمو الاستثمار بالمقارنـة مـع العمـل. وكما أوضح المقال الوارد في نشرة لويـد بنـك والمـذكور أنفاً:

"كانت كثافة رأس المال ترتفـع، ولكـن بمعـدلات متدهورة فقد كانت ترتفـع بمعـدل ٤% فـي ١٩٧٠، ثـم تباطأت إلى ٢% بحلول عام ١٩٨٢".

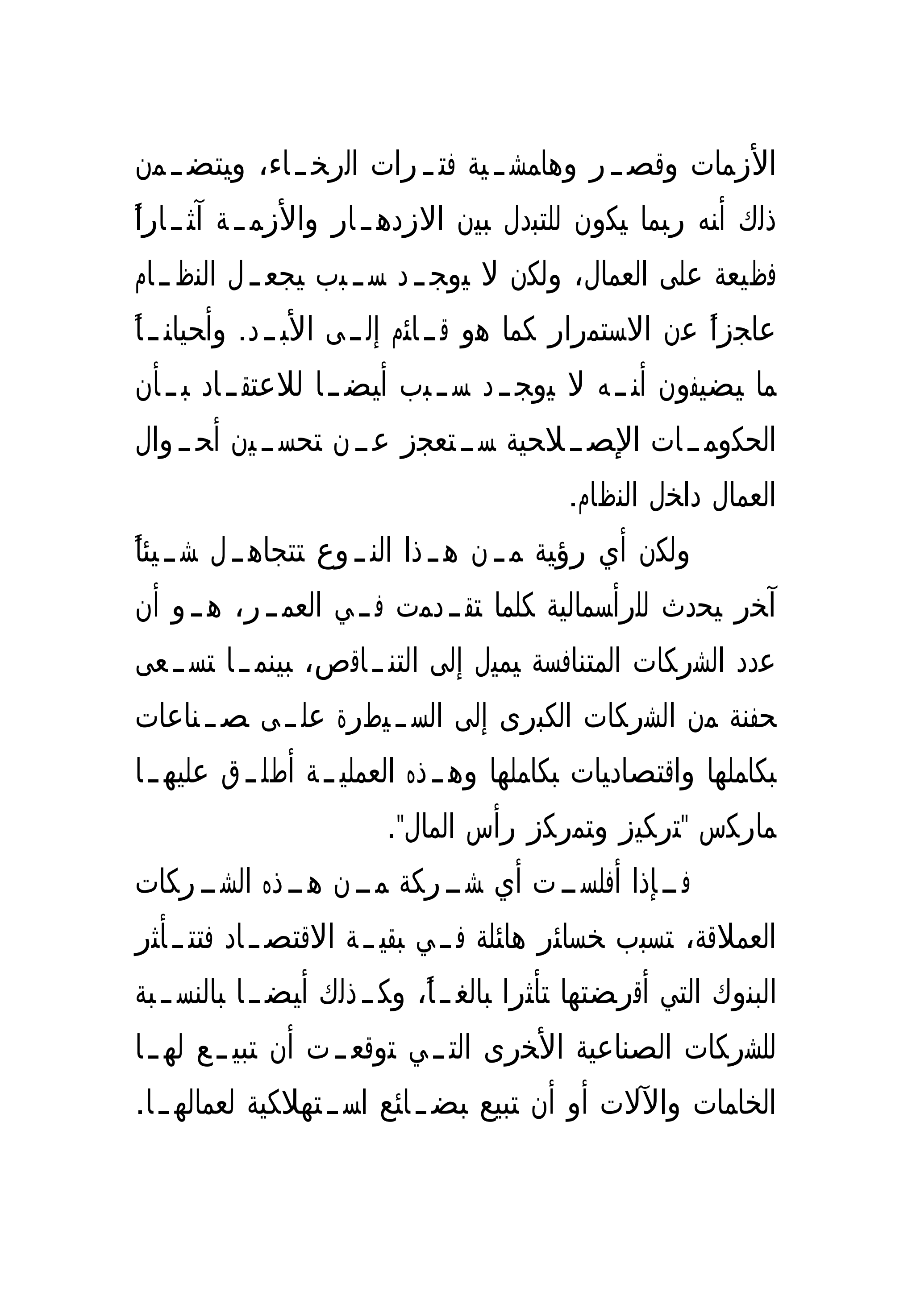
في شروط كهذه، يمكن للزيادة في استغلال العمال فعلاً -بقبولهم لتخفيضات طفيفة في الأجور مع شروط عمل أسوأ خوفا من البطالة- أن تزيد معدل الربح قليلاً. ولكن مرة أخرى، كما حدث منذ قرن مضى، فإن انتعاش معدلات الربح كان فقط انتعاشا جزئياً، يزيد عن مستوى أوائل الثمانينات، ولكن لا يزال أقل من مستوى الخمسينات والستينات وأوائل السبعينات بكثير. اتضح ذلك بصورة مرعبة عندما تحول الرخاء فجأة إلى أزمة، بدأت في بريطانيا والولايات المتحدة، ثم في فرنسا وألمانيا واليابان في أوائل التسعينات.

الفصل الرابع: تركيز وتمركز رأس المال

١٦) تركيز رأس المال

إن الطريقة التي يمكن للأزمة من خلالها تخفيف بعض مشكلات الرأسمالية دفعت بعض مؤيدي النظام إلى الإدعاء بعدم وجود تلك المشكلات على المدى الطويل. فقد صرح شخص مثل نايجل لوسون وزير المالية السابق لحزب المحافظين في بريطانيا أن الأزمات المتكررة لا تدعو للقلق، حيث أن جميع الأزمات يتبعها فترات ازدهار. بل أن أتباع مدرسة الاقتصاديين النمساوية وبينهم هايك يرحبون بإيجابية "بالتدمير الذي تسببه الأزمة"، لأنه كما يدعون، تدمير بناء يمهد الطريق لإنتاج كميات أكبر من الثروة.

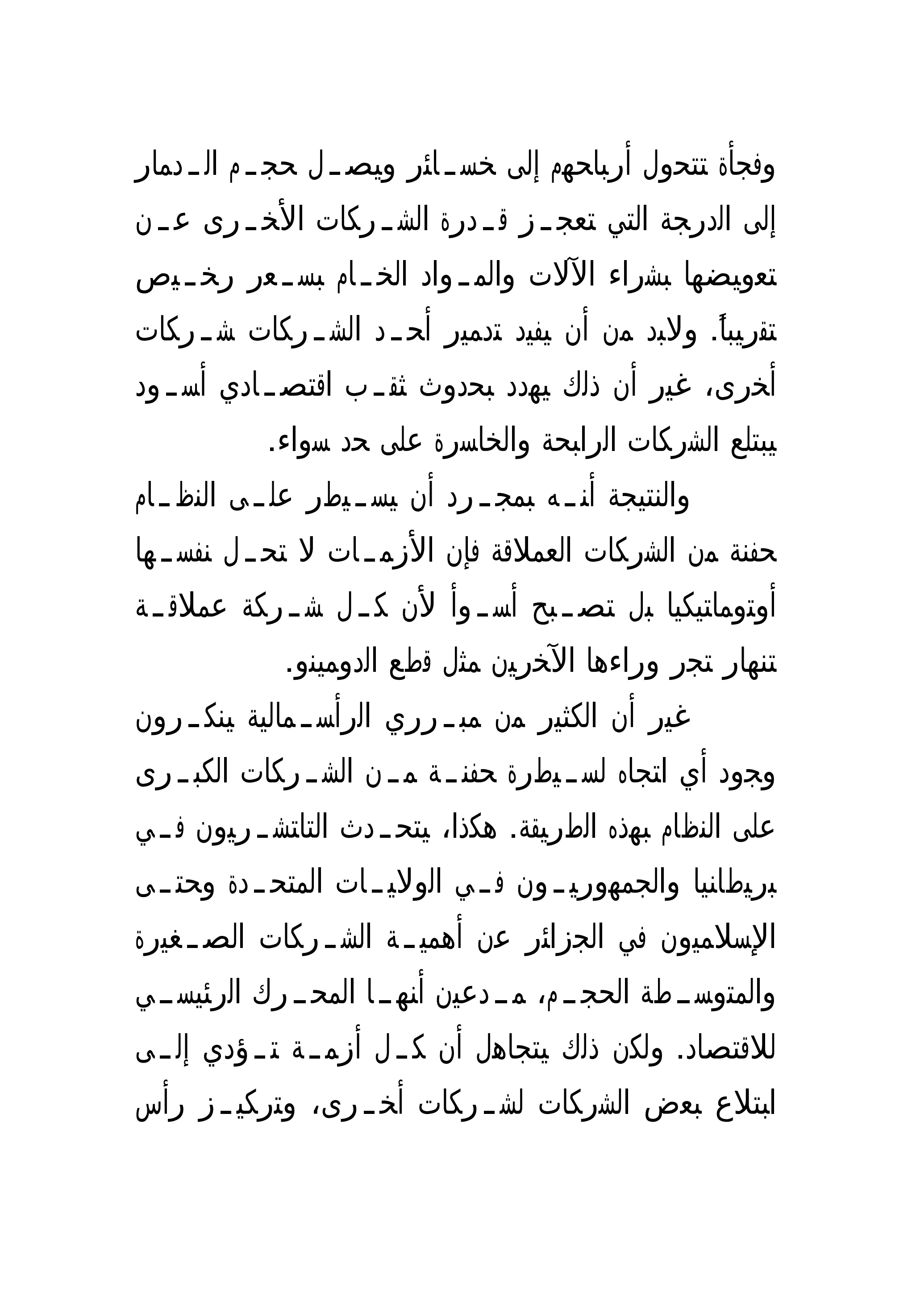
وتوجد رؤية من نفس النوع لدى بعض الناس الذين يتأثرون بالماركسية، فيدعون أن إعادة هيكلة النظام وتخفيض قيمة رأس المال الذي يحدث في الأزمة يسمح للنظام بتطهير نفسه من كل الضغوط التي قد تؤدي إلي انخفاض معدل الربح. ونتيجة لذلك لا توجد حاجة للاتجاه طويل المدى نحو تزايد حدة



الأزمات وقصـر وهامشـية فتـرات الرخـاء، ويتضـمن ذلك أنه ربما يكون للتبدل بين الازدهـار والأزمـة آثـاراً فظيعة على العمال، ولكن لا يوجـد سـبب يجعـل النظـام عاجزاً عن الاستمرار كما هو قـائم إلـى الأبـد. وأحيانـاً ما يضيفون أنـه لا يوجـد سـبب أيضـا للاعتقـاد بـأن الحكومـات الإصـلاحية سـتعجز عـن تحسـين أحـوال العمال داخل النظام.

ولكن أي رؤية مـن هـذا النـوع تتجاهـل شـيئاً آخر يحدث للرأسمالية كلما تقـدمت فـي العمـر، هـو أن عدد الشركات المتنافسة يميل إلى التنـاقص، بينمـا تسـعى حفنة من الشركات الكبرى إلى السـيطرة علـى صـناعات بكاملها واقتصاديات بكاملها وهـذه العمليـة أطلـق عليهـا ماركس "تركيز وتمركز رأس المال".

فـإذا أفلسـت أي شـركة مـن هـذه الشـركات العملاقة، تسبب خسائر هائلة فـي بقيـة الاقتصـاد فتتـأثر البنوك التي أقرضتها تأثرا بالغـاً، وكـذلك أيضـا بالنسـبة للشركات الصناعية الأخرى التـي توقعـت أن تبيـع لهـا الخامات والآلات أو أن تبيع بضـائع اسـتهلاكية لعمالهـا.



وفجأة تتحول أرباحهم إلى خسائر ويصل حجم الدمار إلى الدرجة التي تعجز قدرة الشركات الأخرى عن تعويضها بشراء الآلات والمواد الخام بسعر رخيص تقريباً. ولابد من أن يفيد تدمير أحد الشركات شركات أخرى، غير أن ذلك يهدد بحدوث ثقب اقتصادي أسود يبتلع الشركات الرابحة والخاسرة على حد سواء.

والنتيجة أنه بمجرد أن يسيطر على النظام حفنة من الشركات العملاقة فإن الأزمات لا تحل نفسها أوتوماتيكيا بل تصبح أسوأ لأن كل شركة عملاقة تنهار تجر وراءها الآخرين مثل قطع الدومينو.

غير أن الكثير من مبرري الرأسمالية ينكرون وجود أي اتجاه لسيطرة حفنة من الشركات الكبرى على النظام بهذه الطريقة. هكذا، يتحدث التاتشريون في بريطانيا والجمهوريون في الولايات المتحدة وحتى الإسلاميون في الجزائر عن أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مدعين أنها المحرك الرئيسي للاقتصاد. ولكن ذلك يتجاهل أن كل أزمة تؤدي إلى ابتلاع بعض الشركات لشركات أخرى، وتركيز رأس

المال في أيدي القلـة. وبـالطبع تظهـر شـركات جديـدة حيث يجـد أفـراد بالصـدفة -محترمـون أو نصـابون- أنفسهم في موقف يمكنهم مـن التحـول إلـى رأسـماليين. وكما لاحـظ مـاركس أن هـذه الشـركات الجديـدة فـي سعيها المحمـوم لاقتحـام العصـر الـذهبى أحيانـا مـا يكشـفون عـن قـدرات إبداعيـة وتنافسـية أعلـى مـن منافسيهم من ذوي الإمكانيـات الكبيـرة هكـذا مـثلا فـي السـبعينات والثمانينـات، أحـرزت التقـدم فـي مجـال الكمبيوتر - خاصة بالنسبة للبـرامج- شـركات صـغيرة ومتوسـطة الحجـم. لكـن الغالبيـة العظمـى مـن هـذه الشركات لم تستمر طـويلا وأسـرعت شـركات عملاقـة بشرائها سواء كانت شركات موجـودة سـلفا أو شـركات جديدة. وبحلـول التسـعينات سـيطرت ثـلاث أو أربـع شركات عملاقة على هذا المجـال علـى مسـتوى العـالم. وبشكل عام وكما جـاء فـي تقريـر لجريـدة الفايننشـال تايمز البريطانية في خريف ١٩٩٢ أن "جـيلا جديـدا مـن رجال الأعمال ازدهر في رخـاء الثمانينـات يعـاني مـن الانقراض المنظم"

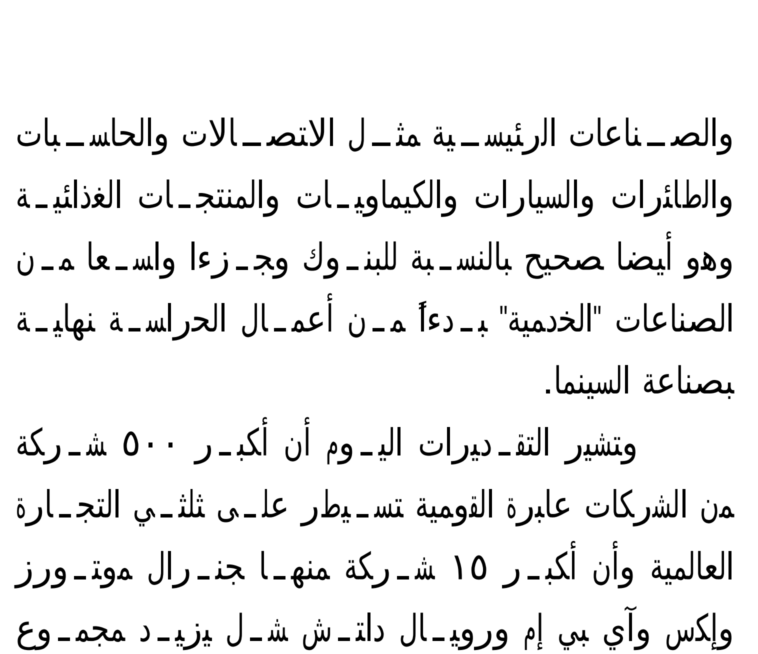
كانـت نتيجـة انقـراض مثـل هـذه الشـركات الصغيرة في أزمة تلو الأخرى على مـدى قـرن ونصـف هـو زيـادة سـيطرة الشـركات العملاقـة، وكمـا قـال هوبسباوم فعلا منذ مائة عام:

"كـان تأسـيس الاحتكـارات والكـارتلات يميـز ألمانيا والولايات المتحدة فـي ثمانينـات القـرن الماضـي وبحلول عام ١٨٩٧ كـان يوجـد ٨٢ شـركة صـناعية ضخمة بـرأس مـال يزيـد علـى ١٠٠٠ مليـون دولار، وفي الثلاث سـنوات بـين ١٨٩٨ و ١٩٠٠ تأسسـت ١١ شـركة عملاقــة بــرأس مــال ١١٤٠ مليــون دولار، وظهرت أكبرهم جميعا شـركة الصـلب الأمريكيـة فـي ١٩٠١ برأس مال ١٤٠٠ مليون دولار."

تزايدت سرعة هذه العمليـة خـلال سـنوات مـا بين الحربين ، عنـدما بـدأت فـي كـل بلـد حفنـة مـن الشركات في السـيطرة علـى صـناعة مـا مـثلا فـورد وجنرال موتورز وكريسلر فـي صـناعة السـيارات فـي الولايـات المتحـدة، وشـركة أي سـي أي فـي صـناعة الكيماويات في بريطانيا، أو شركة كـروبس وتايسـن فـي

الصناعات الثقيلة بألمانيا، وبحلول السبعينات وصلت درجة التركيز الاقتصادي إلى أنه في الولايات المتحدة امتلكت أكبر مائة شركة ٤٨٫٤% من الأصول الصناعية، وفي معظم الصناعات كان يوجد اثنين أ و على الأقل ثلاثة شركات متنافسة. وفي بريطانيا في نفس الفترة كانت أكبر مائة شركة تنتج ٤٩% من الناتج الإجمالي وفي كثير من الصناعات مثل الكيماويات والصناعات الغذائية والمنظفات والحاسبات الكبيرة وقطع غيار السيارات كان يوجد على الأكثر شركتين متنافستين.

وقد نتج عن أزمات العشرين عاما الأخيرة زيادة أكبر في تركيز رأس المال، وذلك مع سلسلة من عمليات الشراء والاندماج التي تمت بين الشركات عابرة الحدود الوطنية، وهكذا فمن الممكن أن تكون إحدى الشركات التي تعمل تحت أسم الولايات المتحدة مملوكة لأشخاص أو شركات في فرنسا أو بريطانيا، وأخرى تعمل تحت أسم بريطاني مملوكة في اليابان. ويكون ذلك صحيحا بصفة خاصة بالنسبة للتمويل



والصناعات الرئيسية مثل الاتصالات والحاسبات والطائرات والسيارات والكيماويات والمنتجات الغذائية وهو أيضا صحيح بالنسبة للبنوك وجزءا واسعا من الصناعات "الخدمية" بدءاً من أعمال الحراسة نهاية بصناعة السينما.

وتشير التقديرات اليوم أن أكبر ٥٠٠ شركة من الشركات عابرة القومية تسيطر على ثلثي التجارة العالمية وأن أكبر ١٥ شركة منها جنرال موتورز وإكس وآي بي إم ورويال داتش شل يزيد مجموع دخلهم عن دخل ١٢٠ دولة.

ولو أفلست أي واحدة من هذه الشركات العملاقة، فبدلا من أن يساعد ذلك على "تنقية" النظام، سيزيد من عمق مشكلاته. والنتيجة هى أنه برغم ما تعلنه الحكومات عن معجزات "السوق الحر" فهى ترتعد عندما يهدد السوق مستقبل أي واحدة من هذه الشركات، وتفعل كل ما في وسعها لتحافظ على استمرار هذه الشركات.

فقد اتضح ذلك فعلا منذ قرن، عندما أسرعت السلطات البريطانية التي تتمسك بالسوق وحرية التجارة إلى مساندة بنك بارنيجز عندما كان على حافة الانهيار في المرة الأولى. واتضح بدرجة أعلى في سنوات ما بين الحربين، عندما تدخلت الحكومات اليمينية في بلد تلو الأخرى، وأممت الشركات عند الضرورة لوقف انهيار البنوك الكبرى والصناعات الرئيسية. واتضح مرة أخرى في الثمانينات عندما تدخلت حكومة بوش في الولايات المتحدة لتدعيم مؤسسات التسليف والادخار وعندما نظمت حكومة تاتشر عمليات "قارب النجاة" لإنقاذ بنك جونسون ماثي.

وكان عدد الإفلاسات الكاملة فى أوائل التسعينات أكبر مما كان في أزمات منتصف السبعينات أو أوائل الثمانينات -على الأقل في الولايات المتحدة وبريطانيا- وربما تم إنقاذ شركة إس آند إل، ولكن عدد من الشركات الكبرى على جانبي الأطلنطى أزيحت عن السوق مثل شركة الطيران العملاقة بان أم، وكذا البنك الدولي الضخم بنك الاعتماد والتجارة،

والشركة العملاقة بولي بيك وشركة العقارات أولمبيا آنديورك وأكبر شركة طباعة في العالم شركة ماكسويل للاتصالات.

وبرغم ذلك، ليست هذه هي نهاية المسألة. فحتى الإفلاس الكامل لم يكن له الأثر الإيجابي على بقية النظام كما كان في الماضي لأن معظم رأس مال هذه الشركات العملاقة لا يملكه مساهمون أفراد يتحملون خسائر تلك الانهيارات ويتركون المكاسب لشركات كبيرة أخرى. فالمساهمون الأساسيون في هذه الشركات هم البنوك ومؤسسات مالية أخرى ولابد أن تحاول تعويض خسائرها من بقية القطاعات الرابحة في النظام. لذا كان على البنوك أن تتحمل الكثير من تكلفة انهيار ماكسويل وأولمبيا ويورك وبان أم وبولي بيك وهكذا. وفي بداية الأمر حاولت البنوك تعويض هذه الخسائر من خلال زيادة معدلات الفائدة على القروض الأخرى بما فيها الممنوحة للشركات الكبيرة الأخرى.

وعندما يعـاني المسـاهمون الأفـراد (فـى حالـة ماكسويل، أصحاب المعاشات) يكـون ذلـك ميـزة للنظـام ككـل، حيـث يمكنـه مـن الرخـاء بسـبب اسـتهلاك المساهمين ورأس مالهم. ولكن عنـدما تعـاني المؤسسـات المالية العملاقة، يختلف الموقف تمامـاً. فلابـد أن تتحمـل هذه المؤسسات الخسائر الناتجة ولذا تسـهم فـي تخفـيض الربحية على مستوى بقية النظام. وهـذا يزيـد مـن حـدة الاتجاه نحو الأزمة بدلا من تخفيضه.

وأوضح الدلائل على ذلك كـان اسـتمرار ارتفـاع معدلات الفائدة على المدى الطويـل طـوال فتـرة الأزمـة في السبعينات وضـعف ارتفاعهـا فـي السـتينات وفـي تناقض واضـح بالنسـبة لمـا حـدث فـى أزمـة أوائـل الثمانينات عندما كانت المعدلات الحقيقية للفائدة سلبية.

وبدلا مـن إفسـاح المجـال أمـام بقيـة النظـام للاستمرار فـي النمـو المـربح، تمثـل عمليـات إفـلاس الشركات متعددة الجنسية الحديثة عبئاً أكبـر علـى النظـام الرأسمالي.

١٧) الإمبريالية والحرب

كانت مشكلات الرأسمالية طويلة المدى، أثناء "الكساد الكبير" فى الثمانينات، واضحة فعلاً أكثر مما كانت منذ قرن، عندما تحدث كارناجى عن صعوبة الأزمات. وكانت واضحة مرة أخرى خلال الثلاثينات، عندما تحدث بعض المعلقين عن "الأزمة النهائية" للرأسمالية. وفى كلتا الحالتين وجد الرأسماليون وكذلك العمال أنفسهم فى انتظار انتعاش بدا وكأنه لن يأتى أبدا.

ومع ذلك فلم تنتعش الرأسمالية فقط فى كلتا الحالتين ولكن كانت سنوات ما بعد الأزمة من أكثر السنوات حيوية فى تاريخ النظام. كان ذلك صحيحا بشكل خاص بالنسبة للتوسع الذى حدث منذ الأربعينات حتى أوائل السبعينات. وقد شهدت هذه الفترة "ازدهاراً طويلاً" تضمنت أكبر وأطول فترة توسع فى تاريخ النظام.

دفع هذا الازدهار والتوسع الناس في كل من نهاية القرن ومرة أخرى فى الستينات للإدعاء بأن

الرأسـمالية تتلاشـى تـدريجياً إلـى شـكل أفضـل مـن المجتمع، والذى لم يكن على حافـة الانهيـار، ولا يحتـاج إلى المرور بأزمات دورية، كما لن يـؤد إلـى مواجهـات طبقية حادة بعد ذلك.

فى الواقع، فى كلتا الحـالتين اكتشـفت الرأسـمالية آليات جديدة لتعويق الاتجاه نحو تزايـد عمـق الأزمـات، ولكنها كانت وسائل مؤقتة وعندما انتهـت آثارهـا عـادت الأزمات بشكل أقوى. كانت الآليـة الرئيسـية فـى نهايـة القرن الماضى أن تمتد الرأسمالية إلـى مـا وراء بلادهـا الأصلية فى أوربا الغربية وشمال أمريكـا – هـي العمليـة التي اشتهرت تاريخياً بالإمبريالية.

ففي سبعينات وثمانينـات القـرن الماضـى بـدأت القوى الرأسمالية الرئيسية فـى توسـيع وإحكـام قبضـتها على معظم بقية العـالم. وسـعت الحكومـات البريطانيـة الإمبراطورية البريطانية القديمـة لتسـتولى علـى حـاولى ثلث مساحة الكرة الأرضية شاملة نصـف أفريقيـا وشـبه القارة الهندية ومعظم منطقـة الشـرق الأوسـط واسـتولت الحكومات الفرنسية على الهند الصينية ومعظـم مـا تبقـى

من أفريقيا، وبدأت في السيطرة علـى لبنـان (رغـم إنهـا كانت أسمياً تحت سيطرة الأتـراك). واسـتولت الولايـات المتحدة على الفليبين من أسبانيا، وحـازت السـيطرة علـى الدول الساعية للاسـتقلال مثـل كوبـا ووسـط أمريكـا. وتوسعت هولندا من قاعدتها فى جافـا لتسـيطر علـى مـا يسمى الآن بإندونيسـيا. واحتلـت بلجيكـا الكونغـو (الآن زائيـــر)، واحتلـــت إيطاليـــا تريبـــولى (الآن ليبيـــا) والصومال. وبدأت ألمانيا تحلـم بإمبراطوريـة اسـتعمارية خاصة بها واستعمرت طنجانيكـا (الآن تنزانيـا) وجنـوب غرب أفريقيا (الآن ناميبـا) وحاولـت بنـاء قاعـدة فـى شمال أفريقيا. وأقامت كـل القـوى الأوروبيـة الرئيسـية مناطق نفوذ فى الصين، وقسـمت الـبلاد بسـرعة فيمـا بينها وبحلـول عـام ١٩١٤ كانـت أثيوبيـا هـى البلـد الوحيدة التى ظلت مستقلة فى أفريقيا بينما فـى آسـيا فقـد رزحت الدول، فيما عـدا الصـين المنقسـمة وأفغانسـتان وتايلاند، تحت حكم أوروبا مباشرة.

وقـــد أسســـت القـــوى الأوروبيـــة هـــذه الإمبراطوريات لأن رجال المال والصـناعة بهـا اعتقـدوا

أنهـم سـيحققون أرباحـاً هائلـة مـن عملهـم بهـذه الإمبراطوريات. ورأوا أن سيطرتهم علـى هـذه المنـاطق يضمن لهم الحصول علـى مـواد خـام رخيصـة وبـذلك يكسبوا ميزة على بقية الدول الرأسمالية الأخرى.

في هـذا السـياق ظهـرت الدبلوماسـية الدوليـة لتـوازن الصـراعات بـين القـوى العظمـى لإقامـة مستعمرات فى أفريقيـا وآسـيا وتمـارس نفوذهـا علـى الحكومات المستقلة أسمياً فـى الشـرق الأوسـط وأمريكـا اللاتينية وأوروبا الشرقية. فمن ناحية سـعت تلـك القـوى صاحبة الإمبراطوريـات إلـى الاهتمـام بتـدعيم قوتهـا العسـكرية. بينمـا سـعت تلـك التـى لـم تكـن لـديها إمبراطوريات إلى حيازة مستعمرات ومنـاطق نفـوذ مـن الأولى، وعندما جاءت اللحظة الحاسـمة خاضـوا لإعـادة تقسيم المستعمرات حرباً عالميـة ضـد بعضـهم الـبعض حيث كانت بريطانيا وفرنسا وروسيا فـى جانـب وألمانيـا والنمسا والمجر فى الجانب الآخر.

ويدعى بعـض المـؤرخين الرسـميين أن الاتجـاه نحو إقامة الإمبراطوريات كـان مـدفوعاً بعوامـل غيـر

اقتصادية، ولكن ذلك يتجاهـل واقـع أنـه منـذ ثمانينـات القرن الماضى وما بعدها كـان التمويليـون والصـناعيون بين أشـد المؤيـدين تحمسـاً للاسـتعمار والـذين كـانوا متشككين فى جدواه قبل ذلـك. وبحلـول التسـعينات كـان نصـف إجمـالى الاسـتثمارات البريطانيـة ينتقـل إلـى الخارج، وبدأت الشركات التـى اعتمـدت أعمالهـا علـى الإمبراطوريـة فـى السـيطرة علـى اقتصـاد بريطانيـا (ببنوك مثل بارينجز،وشـركات صـناعية مثـل يـونيليفر وأكثر شركات البترول مثـل آنجلـو ايرانيـان -الآن بـى بى- وشل)، وفرنسـا (شـركة قنـاة السـويس) وبلجيكـا (يونيون فاينير العملاقة). وفي ألمانيـا مارسـت الصـناعة الثقيلة ضغوطا متزايدة علـى الحكومـة لتقتطـع "منطقـة نفوذ" لها فى البلقان وبقايا الإمبراطورية.التركية.

وكما لاحظ إيريك هوبسباوم تماماً:

لم يعترف المؤرخون السياسـيون بوجـود أسـباب اقتصادية وراء التقسيم الفعلى للعالم بين حفنـة مـن قـوى أوروبا الغربية (بالإضافة للولايات المتحـدة) فـى العقـود

الأخيرة من القرن التاسع عشـر ولـيس لـدى المـؤرخين الاقتصاديين أدني مشكلة في ذلك.

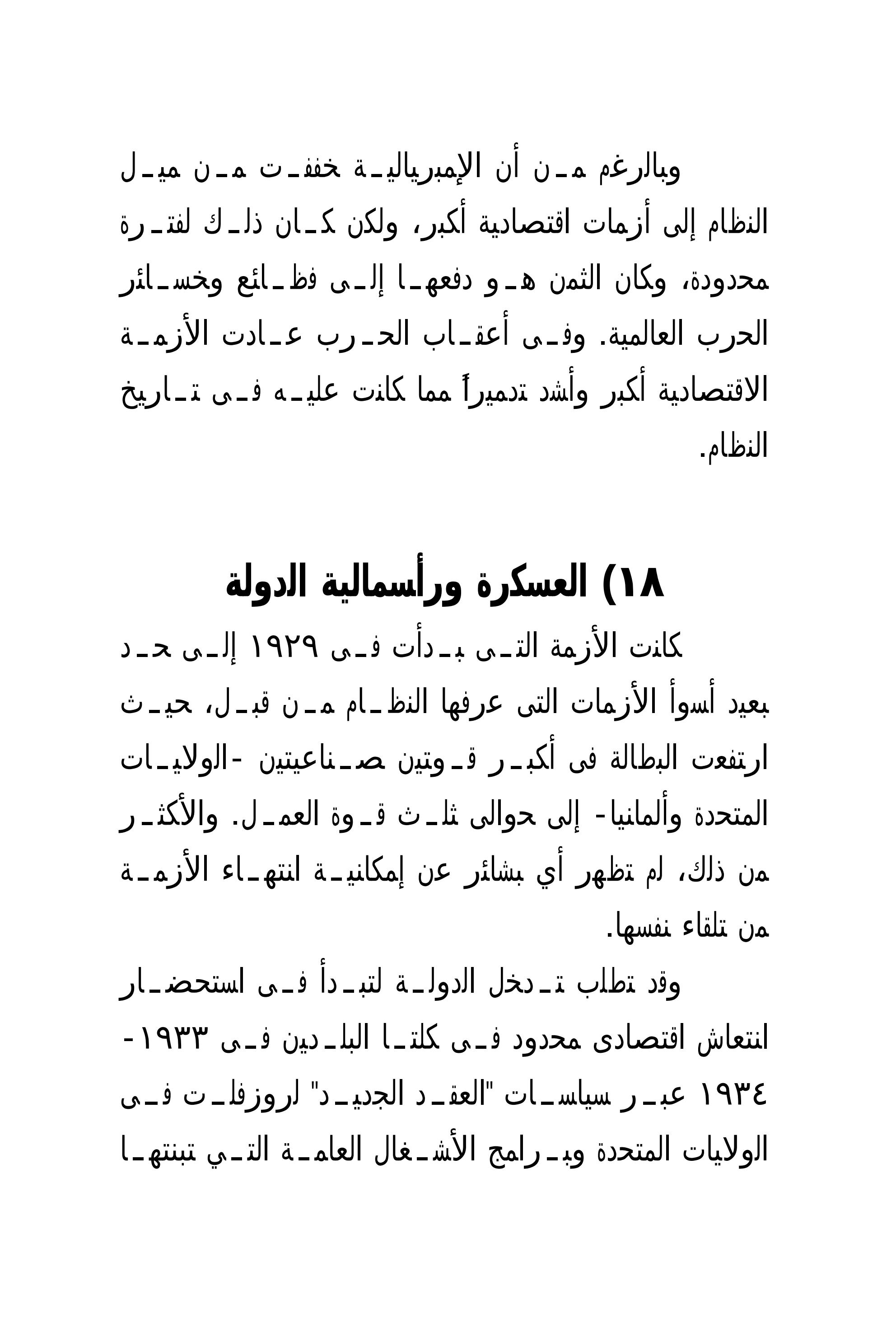
وقـد حـدث ذلـك الاسـتثمار وراء البحـار لأن الصناعيين والتمويليين سعوا إلى ضـمان أربـاحهم وإلـى المواد الخام الرخيصة، وهو ما كان لـه أثـر هـام غيـر مباشر علـى النظـام الرأسـمالي ككـل. فلـو أن نصـف الاستثمارات انتقلت إلـى الخـارج لانخفضـت الأرصـدة المتاحـة للاسـتثمار محليـاً بنسـبة ٥٠%. وأصـبحت الشركات أقل انزعاجاً من أنها إذا لـم تـدخل اسـتثمارات موفرة للعمل فان منافسيها المحليين سـوف يفعلـون. ولـذا لم يعد الاستثمار الكلى يرتفـع أسـرع مـن قـوة العمـل الموظفة: وبالفعـل انخفـض معـدل الاسـتثمار بالنسـبة للنـاتج فـى بريطانيـا مـن ١٦ر٢ فـى الفتـرة ١٨٧٥-١٨٨٣ إلــى ٨٢ر١ فــى الفتــرة ١٨٩١-١٩٠١ واستطاعت معـدلات الـربح أن تـزداد وأفسـح التشـاؤم الرأسمالى الطويل الأمـد فـى ثمانينـات القـرن التاسـع عشر المجال أمام مرحلة جديدة مـن التفـاؤل والازدهـار، فالبطالة التي كانت قـد ارتفعـت إلـى أكثـر مـن ١٣أو

١٤% ثلاث مرات فى سنوات "الكساد الكبير" أصبحت أقل من ١٠% من ١٨٩٥ إلى ١٩١٢.

وبالتالي لا عجب فى كون الأفكار السائدة فى حزب العمال "الجديد" فى بريطانيا هى "التدريجية"، ولا عجب أيضا أن الأفكار "التراجعية" و"التدريجية" قد تزايد تأثيرها لدى الحزب "الماركسى" المزعوم الحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى. ولفترة بدا للملاحظين السطحيين أن الرأسمالية يمكن أن توفر الأمان ومستويات معيشة أفضل للعمال.

ولكن فترة "الرخاء" الرأسمالى لم تستمر طويلاً، استطاعت الإمبريالية فقط تعويق انخفاض الربحية لمدة عشرين عاما، وبدأت فرص الاستثمار فى الخارج أخيراً فى النضوب، وبدأت الأرباح التى تحققت من الاستثمارات القائمة فى العودة إلى البلاد الرأسمالية المتقدمة، وبحلول نهاية العقد الأول من القرن الحالى كانت الأرصدة الساعية للأرباح تتزايد في بريطانيا إلى المستوى الذى كانت عليه منذ عشرين عاما ، وارتفع معدل الاستثمار بالنسبة للعمل فى

الصناعة حسب إحدى التقديرات من ٩٢ر١ إلى ١٩ر٢ في ١٩٠٨-١٩١٣ هكذا، إلى مستوى أعلى قليلاً مما في بداية "الكساد الكبير" في أواخر سبعينات وثمانينات القرن التاسع عشر، وليس غريباً أن ظهرت علامات جديدة من الضغوط نحو انخفاض معدلات الربح وأن الأزمة أصبحت أكثر خطورة مع ارتفاع البطالة مرة أخرى إلى حوالي ١٥% بحلول ١٩١٣-١٩١٤. وفي نفس الوقت، أدت ضغوط الدول الرأسمالية ذات الإمبراطوريات الأصغر لاقتسام جزء من النفوذ إلى صدامات متكررة مع الإمبرياليات القائمة. كانت النتيجة هي الحرب بين أسبانيا والولايات المتحدة على الفليبين وكوبا، والحرب بين اليابان وروسيا من أجل السيطرة على شمال الصين وكوريا في ١٩٠٤-١٩٠٥، والصدام بين فرنسا وألمانيا على النفوذ في المغرب، والسباق بين ألمانيا وبريطانيا لبناء أسطول أكبر، وأخيراً الصدام بين روسيا والنمسا حول النفوذ في جنوب شرق أوروبا – وهو الصدام الذي عجل باندلاع الحرب العالمية الأولى.

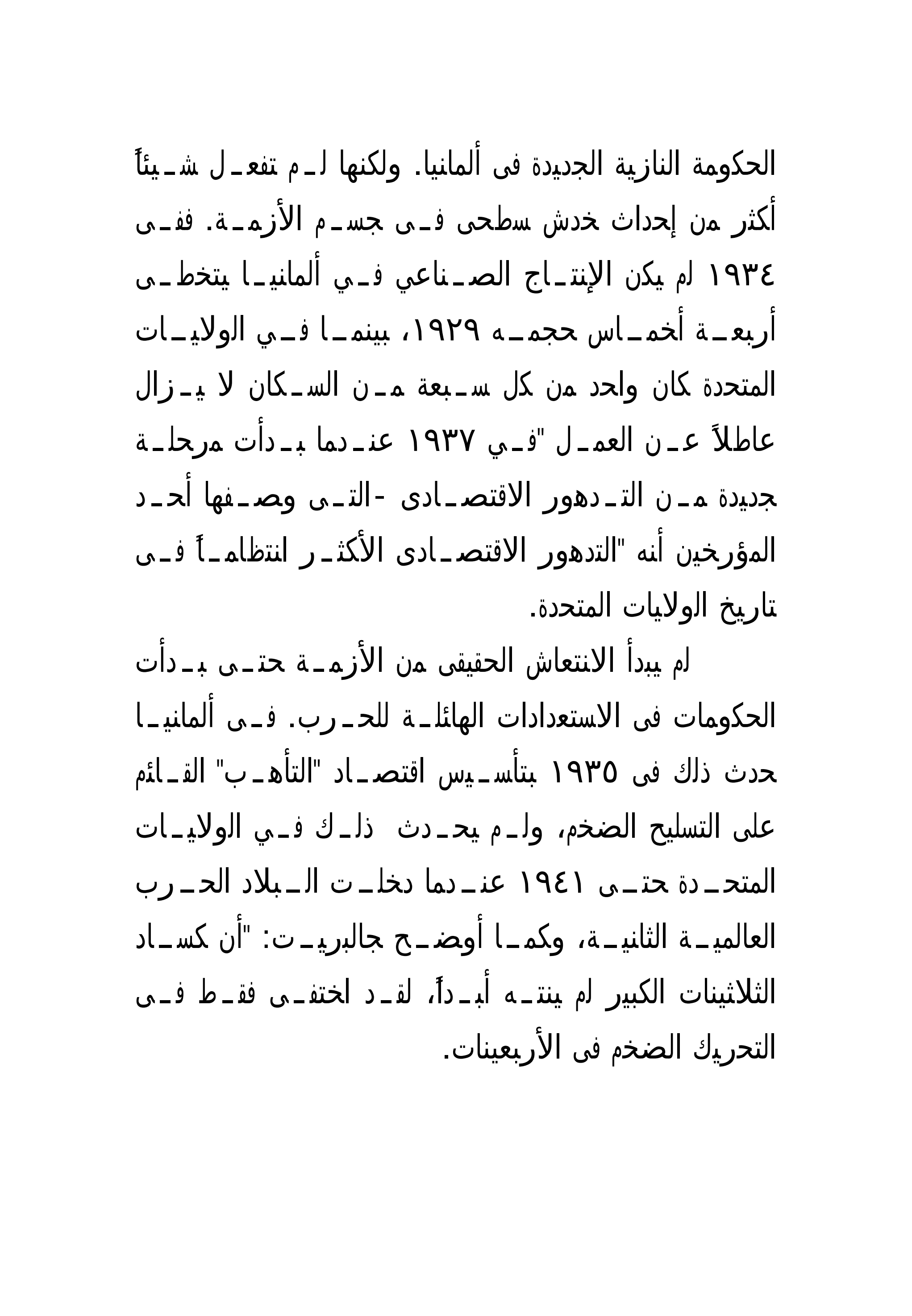


وبالرغم مـن أن الإمبرياليـة خففـت مـن ميـل النظام إلى أزمات اقتصادية أكبر، ولكن كـان ذلـك لفتـرة محدودة، وكان الثمن هـو دفعهـا إلـى فظـائع وخسـائر الحرب العالمية. وفـى أعقـاب الحـرب عـادت الأزمـة الاقتصادية أكبر وأشد تدميراً مما كانت عليـه فـى تـاريخ النظام.

١٨) العسكرة ورأسمالية الدولة

كانت الأزمة التـى بـدأت فـى ١٩٢٩ إلـى حـد بعيد أسوأ الأزمات التى عرفها النظـام مـن قبـل، حيـث ارتفعت البطالة فى أكبـر قـوتين صـناعيتين -الولايـات المتحدة وألمانيا- إلى حوالى ثلـث قـوة العمـل. والأكثـر من ذلك، لم تظهر أي بشائر عن إمكانيـة انتهـاء الأزمـة من تلقاء نفسها.

وقد تطلب تـدخل الدولـة لتبـدأ فـى استحضـار انتعاش اقتصادى محدود فـى كلتـا البلـدين فـى ١٩٣٣-١٩٣٤ عبـر سياسـات "العقـد الجديـد" لروزفلـت فـى الولايات المتحدة وبـرامج الأشـغال العامـة التـي تبنتهـا

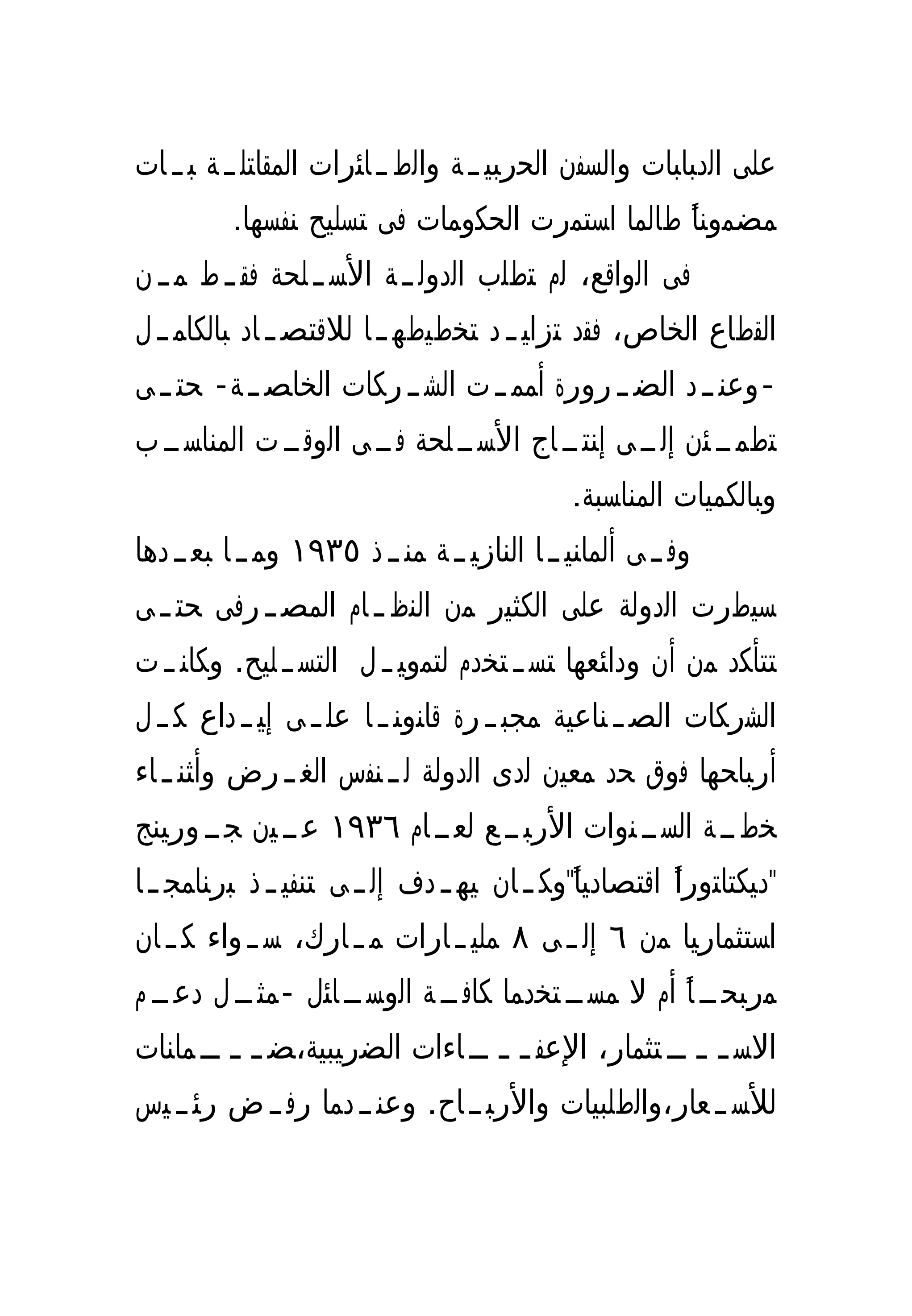


الحكومة النازية الجديدة فى ألمانيا. ولكنها لـم تفعـل شـيئاً أكثر من إحداث خدش سطحى فـى جسـم الأزمـة. ففـى ١٩٣٤ لم يكن الإنتـاج الصـناعي فـي ألمانيـا يتخطـى أربعـة أخمـاس حجمـه ١٩٢٩، بينمـا فـي الولايـات المتحدة كان واحد من كل سـبعة مـن السـكان لا يـزال عاطلاً عـن العمـل "فـي ١٩٣٧ عنـدما بـدأت مرحلـة جديدة مـن التـدهور الاقتصـادى -التـى وصـفها أحـد المؤرخين أنه "التدهور الاقتصـادى الأكثـر انتظامـاً فـى تاريخ الولايات المتحدة.

لم يبدأ الانتعاش الحقيقى من الأزمـة حتـى بـدأت الحكومات فى الاستعدادات الهائلـة للحـرب. فـى ألمانيـا حدث ذلك فى ١٩٣٥ بتأسـيس اقتصـاد "التأهـب" القـائم على التسليح الضخم، ولـم يحـدث ذلـك فـي الولايـات المتحـدة حتـى ١٩٤١ عنـدما دخلـت الـبلاد الحـرب العالميـة الثانيـة، وكمـا أوضـح جالبريـت: "أن كسـاد الثلاثينات الكبير لم ينتـه أبـداً، لقـد اختفـى فقـط فـى التحريك الضخم فى الأربعينات.

كان لاستعدادات الحرب بعـض الفوائـد المماثلـة للإمبريالية بالنسـبة للرأسـمالية، والتـى كانـت امتـداداً منطقياً لهـا. فقـد منحـت الشـركات العملاقـة الفرصـة للاستيلاء على المواد الخام والمصانع مـن منافسـيها فـى بلاد أخـرى -مثلمـا حـدث عنـدما اسـتولت الشـركات الألمانية الكبيرة على اقتصـاديات تشيكوسـلوفاكيا وبولنـدا وبدأت فى تحدى الشركات الكبرى البريطانيـة مـن أجـل السيطرة على بترول الشـرق الأوسـط و شـنت "حـرب الصـحراء" فـى شـمال أفريقيـا، أو عنـدما اغتصـبت الشركات اليابانية الكبيرة المـزارع التـى كانـت تـديرها شركات بريطانية وفرنسية وألمانيا فـى فيتنـام وإندونيسـيا والمالايا.

بالإضافة إلى ذلـك وفـرت اسـتعدادات الحـرب للشركات أسواق مضمونة من الدولـة لبضـائعهم لا تتـأثر بالتذبذبات فى بقية الاقتصاد. كـان الطلـب علـى الغـذاء والبضـائع الاسـتهلاكية يرتفـع ويـنخفض مـع الرخـاء والأزمة، كذلك كان الطلـب علـى المصـانع التـى تنـتج هذه السلع والسفن واللوارى التى تنقلهـا، غيـر أن الطلـب



على الدبابات والسفن الحربية والطائرات المقاتلة بات مضموناً طالما استمرت الحكومات فى تسليح نفسها.

فى الواقع، لم تطلب الدولة الأسلحة فقط من القطاع الخاص، فقد تزايد تخطيطها للاقتصاد بالكامل -وعند الضرورة أممت الشركات الخاصة- حتى تطمئن إلى إنتاج الأسلحة فى الوقت المناسب وبالكميات المناسبة.

وفى ألمانيا النازية منذ ١٩٣٥ وما بعدها سيطرت الدولة على الكثير من النظام المصرفى حتى تتأكد من أن ودائعها تستخدم لتمويل التسليح. وكانت الشركات الصناعية مجبرة قانونا على إيداع كل أرباحها فوق حد معين لدى الدولة لنفس الغرض وأثناء خطة السنوات الأربع لعام ١٩٣٦ عين جورينج "ديكتاتوراً اقتصادياً"وكان يهدف إلى تنفيذ برنامجا استثماريا من ٦ إلى ٨ مليارات مارك، سواء كان مربحاً أم لا مستخدما كافة الوسائل -مثل دعم الاستثمار، الإعفاءات الضريبية،ضمانات للأسعار،والطلبيات والأرباح. وعندما رفض رئيس

أحد الشركات العملاقة، تايسن، أن ينفـذ أوامـره، صـادر جورينج ملكيته وأجبره على الهرب إلى الخارج.

وبنفس الطريقة، بمجرد مـا أن دخلـت الولايـات المتحدة الحرب، لـم تسـيطر الدولـة فقـط علـى قطـاع الأسلحة فـى الاقتصـاد -والـذى مثـل نصـف إجمـالى الناتج القومى- بل حددت أيضا مـا يجـب أن ينـتج مـن السلع الاستهلاكية. وتولت مسـئولية ٩٠% مـن إجمـالى الاستثمارات وأنفقت مبالغ طائلة فى بنـاء مصـانع سـلاح جديـدة والتـى سـلمتها بعـد ذلـك للشـركات الخاصـة لإدارتها.

وبسرعة، دفعت استعدادات الحـرب الدولـة إلـى تجاهل آليات السوق القديمة -وإلـى تحـدي أى معارضـة لممارساتها تبديها الشـركات الكبيـرة. فلـم يعـد التطـور الاقتصادى داخل ألمانيا النازيـة وأمريكـا فتـرة الحـرب يعتمد على التدفق الحر للأرصـدة إلـى الأجـزاء الأكثـر ربحية من الاقتصاد. وبدلاً مـن ذلك،حـددت الدولـة مـا يجـب إنتاجـه ثـم تسـببت فـى تـدفق الأرصـدة إلـى القطاعات المناسبة -سـواء مـن خـلال توجيـه أوامـر

مباشرة للشركات أو من خلال توجيه السوق حتى تجعل تلك القطاعات مربحة.

ولم يكن تجاوز الدولة لآليات السوق فقط هو الذى جعل اقتصاد الحرب ناجحاً، فقد لعب كل من صافى الفاقد من إنتاج الأسلحة والدمار البربرى الناتج عن الحرب دورهما وكان لهما نفس الأثر على النظام مثل تدمير رأس المال الذى يحدث أثناء الأزمات. فقد قللا الثروات المتاحة للاستثمار فى الصناعات الإنتاجية -ومعها اتجاه الاستثمار نحو النمو أسرع من قوة العمل.

كان الماركسى الألمانى جروسمان هو أول من لاحظ ذلك عندما كتب فى العشرينات:

"إن التدمير والفاقد الناتج عن الحرب يعدان وسيلة للتخفيف من الانهيار القائم (للرأسمالية)، لخلق مساحة تنفس من أجل تراكم رأس المال...إن الحرب وتدمير قيمة رأس المال المرتبط بها يضعف انهيار (الرأسمالية) ويوفر بالضرورة حافزاً جديداً لتراكم رأس المال".

وقد أوضح أنه برغم أن الحـرب تسـمح لـبعض كبار الرأسـماليين الأفـراد بزيـادة ممتلكـاتهم بصـورة هائلة، فإن أثرها على النظام ككل هـو "تـدمير القيمـة" و "إبطاء التراكم"، وبالتالى لا يزداد الاسـتثمار أسـرع مـن قوة العمل. وذلك فـى المقابـل يوقـف انخفـاض معـدل الربح.

وقـد تـم تطـوير وتعميـق نفـس الرؤيـة فـى الأربعينات والخمسينات والستينات مـن قبـل الاقتصـادى الأمريكى الذى استخدم أسم أوكـس دوفـانس ومـن قبـل الماركسى مايك كيدرون. وأوضحوا أنـه بـرغم أن إنتـاج السلاح يبطئ من المعدل الـذى يحـدث بـه تـراكم رأس المال، فهو يتيح له الفرصـة أيضـا للاسـتمرار بسلاسـة، دون الانتهاء إلى الركود فى أزمات متكررة.

إن اقتصاد الحرب بالمقارنـة مـع اقتصـاد السـلم يشبه السلحفاة بالمقارنة مع الأرنـب البـرى فـى القصـة الشهيرة (معضلة إيسوب). فى البداية يسـير التـراكم فـى اقتصاد الحرب أبطأ منه فى اقتصـاد السـلم، لأن ثـروات كثيرة كان من الممكن أن تسـتثمر بصـورة إنتاجيـة يـتم

تضييعها على الأسلحة بدلاً من ذلك. ولكـن لهـذا السـبب بالذات لا يتحتم على اقتصاد الحـرب أن يتوقـف "لالتقـاط أنفاسه" عبر الأزمة، وبالتالى يلحق باقتصاد السلم.

واتضح هذا تماماً أثناء الحـرب العالميـة الثانيـة، فتقريباً نصف ناتج الاقتصاد الأمريكـى فـى ١٩٤٣ انفـق على برامج الحرب. ومع ذلك، مع كل هـذا الفاقـد، كـان إنتاج البضائع الاستهلاكية أكبر ممـا كـان عليـه خـلال أزمة اقتصاد السلم فـى أواخـر الثلاثينـات. وحتـى بعـد خصم الضرائب لتمويـل بعـض هـذه الأسـلحة، كانـت أرباح الشركات الأمريكيـة فـى سـنوات الحـرب تزيـد على ضعف ما كانت عليه فى ١٩٣٨.

واتضح ذلك مـرة أخـرى فـى سـنوات الحـرب الباردة بين أواخر الأربعينات ومنتصـف السـبعينات، فقـد توقع غالبية المراقبين الاقتصـاديين أن يشـهد عـالم مـا بعد الحرب العالمية الثانية تكرار لأزمة سـنوات مـا بـين الحربين ولـم يحـدث ذلـك لآن الإنفـاق علـى السـلاح استمر بمعدلات أعلى كثيراً عما سبق فـى "وقـت السـلم"، فارتفع من أقل ١% من الناتج الأمريكـى فـى الثلاثينـات

إلى حوالى ١٥% فى أوائـل الخمسـينات وحتـى خـلال الستينات عندما انخفض إلـى حـوالى ٨ أو ٩% كـان لا يزال مساوياً لإجمالى الاستثمار فى الصناعة المدنية.

لقد شهدت الرأسـمالية مـا أطلـق عليـه الـبعض "عصرها الذهبى " بين الأربعينـات والسـبعينات وشـهدت بلد بعد أخـرى فعليـاً نمـوا اقتصـاديا غيـر مسـبوق، فتضـاعف حجـم الاقتصـاد الأمريكـى ثـلاث مـرات والألمـانى خمـس مـرات والاقتصـاد الفرنسـى أربعـة مرات وحتى الاقتصاد البريطـانى البـائس الـذى عـانى تدهوراً طويل المدى كان ينتج بحلـول السـبعينات ضـعف إنتاجه فى الأربعينات.

ازدهرت الرأسمالية بصورة لم يسـبق لهـا مثيـل وتحسنت ظروف حياة معظـم العمـال واختفـت البطالـة تقريبا فى معظم البلاد الصـناعية المتقدمـة ولـم تتجـاوز حوالى ١% فى بريطانيا وألمانيـا واسـكندنافيا. ولـم يـتم فقط إعادة بناء المدن الكبرى بعـد دمـار الحـرب، ولكـن حلت العقارات السكنية الجديدة محل الأكـواخ التـى تعـود إلى ثلاثينـات وأربعينـات القـرن الماضـى، وسـاعدت

الخدمات الصـحية المجانيـة النـاس علـى الحيـاة لمـدة أطول ومكنت التحسينات فـى المعاشـات الكثيـرين لأول مرة من التطلع إلى حياة الشيخوخة.

ولكن لم يختف الفقر فقـد اسـتمر فـى "المنـاطق البائسة" القائمة على الصناعات القديمة التـى تلاشـت فـى فترة الرخـاء، وقـد عـانى منـه أيضـا ذوى الأمـراض المزمنة والأسر التـى فقـدت عائلهـا وبعـض العجـائز. ولكن فى البلاد المتقدمة كان ذلك عادة فقـراً متواريـا فلـم يعد العاطلون يتسكعون فى الشوارع كمـا فـى الثلاثينـات كما لم يسمع أحد عن المتسولين.

كان الرخاء بالأسـاس رخـاء الـبلاد الصـناعية المتقدمة ولكنه لم يدع بقية العالم دون تـأثير، فقـد بـدأت بلاد مثل إيطاليا وأسـبانيا والبرتغـال وكوريـا الجنوبيـة وسنغافورة فى اللحاق، وحتـى فـى حـالات قليلـة فـى السباق بالبلاد الصناعية القائمـة القديمـة مثـل بريطانيـا. وفى مكان أخر فى بلاد العالم الثالث الكبيـرة مثـل الهنـد والصين والبرازيل والمكسيك حدث نمـو سـريع للجيـوب الصناعية، حتـى وإن اسـتمر غالبيـة السـكان يعيشـون

تحت البؤس الشديد فى الريف أو فى أكواخ المدينة المترامية. لقد جعل النمو حتى الفقراء يعتقدون أنها فقط مسألة وقت وسوف تتحسن الأمور.

ومرة أخرى أعطت سنوات الرخاء الطويل تلك دفعة قوية لأفكار مماثلة لتلك التي تطورت في تسعينات القرن التاسع عشر وبدا للمفكرين السطحيين أن الرأسمالية قد تغلبت على كل مشكلاتها. وبالفعل وصل الأمر ببعض الكتاب إلى تأكيد أنها لم تعد رأسمالية ولكنها شكل ما أعلى من التنظيم الاقتصادى.

ومع ذلك فما كان من الممكن أن يحدث هذا التوسع للنظام دون فظائع الحرب العالمية الثانية، والفاقد الهائل لاقتصاد السلاح الذى تلا الحرب، والأخطار الجمة على البشرية كلها من سباق السلاح النووى، لقد اعتمدت "أمجاد" العصر الذهبى على بربرية القنبلة النووية.

١٩) رأسمالية الدولة، الستالينية والعالم الثالث

لم تكن رأسمالية الدولة العسكرية أمراً مقصوراً على الدول الغربية المتقدمة، فلمدة حوالى ٤٠ عاما كانت إلى حد كبير نموذج التطور الرأسمالى فى العالم ككل، وحقا كان أول الاقتصاديات التى تحولت إلى رأسمالية الدولة وأكثرها شمولا هى روسيا الستالينية المتخلفة نسبيا فى أواخر العشرينات وقد أطلقت على نفسها أسم الاشتراكية. ولكن مع أواخر العشرينات كانت روسيا فعلياً بعيدة كل البعد عن الاشتراكية الحقيقية التى ألهمت ثورة ١٩١٧. كانت الثورة تهدف إلى بناء مجتمع يحدد فيه العمال ما يحدث بشكل واعى، ولكن إشعال الطبقات الحاكمة القديمة للحرب الأهلية والتدخل العسكرى من قبل كل القوى الغربية تسبب فى عرقلة الثورة، فأصبح هناك بؤس اقتصادى منقطع النظير، وتوقفت كل الصناعات الروسية تقريبا، ودمرت الطبقة العاملة التى قامت

بـالثورة، وبـدون الطبقـة العاملـة لا يمكـن أن تتحقـق الديمقراطية العمالية.

استمر الثوريون الذين قادوا الثـورة فـى السـلطة فى أوائل العشرينات ولكن تزايـد اعتمـاد حكمهـم علـى بيروقراطيــة مكونــة مــن العديــد مــن مــوظفى الإمبراطورية القيصـرية القديمـة إلـى جانـب شـريحة جديدة من موظفى الحزب المتفـرغين يتـزعمهم جوزيـف ستالين. احتفظ هـؤلاء البيروقراطيـون بجـزء مـن لغـة الثورة ولكنهم حكمـوا باسـتمرار لمصـلحتهم الخاصـة، وطردوا العناصر الثورية التي قامت علـى أكتافهـا ثـورة ١٩١٧ من الحزب الحاكم. إن وجه الميـت مخنوقـا ربمـا يشبه وجه الأحياء، وبنفس الطريقـة كانـت روسـيا فـى ١٩٢٧ تشبه روسيا ١٩١٧ فى الظـاهر فقـط ولكـن فـى الواقع كانت مختلفة فى جوهرها.

ولبعض الوقت كان حكام روسـيا مـن مصـلحتهم ترك الأرض وبعـض القطاعـات الصـناعية والتجاريـة فى أيدى القطاع الخاص، ومعتمدين علـى تأييـد المـلاك المتميزين (المعروفين برجال النيب) لطـرد أولئـك الـذين

تمسكوا بمبـادئ ثـورة ١٩١٧ مـن أمثـال تروتسـكي. ولكن هذه السياسة أدت إلى أزمـة اقتصـادية كبيـرة فـى ١٩٢٧-١٩٢٨ إلى جانب تجـدد التهديـدات مـن التـدخل الغربى. عند ذاك تحـول الحكـام الجـدد مائـة وثمـانين درجة وتبنوا نمـوذجهم الخـاص مـن رأسـمالية الدولـة العسكرية.

لقد كانوا فـى أمـس الحاجـة لـبعض الوسـائل لحماية سيطرتهم علـى روسـيا مـن التهديـد الأجنبـى، فرأوا أن الحل يكمن فى بناء الصـناعة بأقصـى سـرعة. فبهذا فقط يتمكنون من إنتـاج الـدبابات والسـفن الحربيـة والطائرات والبنادق الآلية علـى نفـس مسـتوى الـدول الغربية وكما قال سـتالين" إن إبطـاء خطـوات التصـنيع سيعنى أن نتخلـف، وأولئـك الـذين يتخلفـون يهزمـون ..ونحن متخلفون عن الـدول المتقدمـة بحـوالى خمسـين أو مائة عام، ويجب أن نقطـع هـذه المسـافة فـى عشـر سنوات وإلا سيدمروننا".

كان منطق ستالين هو نفـس منطـق آى رأسـمالى صغير يواجه ضغوط تنافسـية مـن رأسـمالى أكبـر -أن

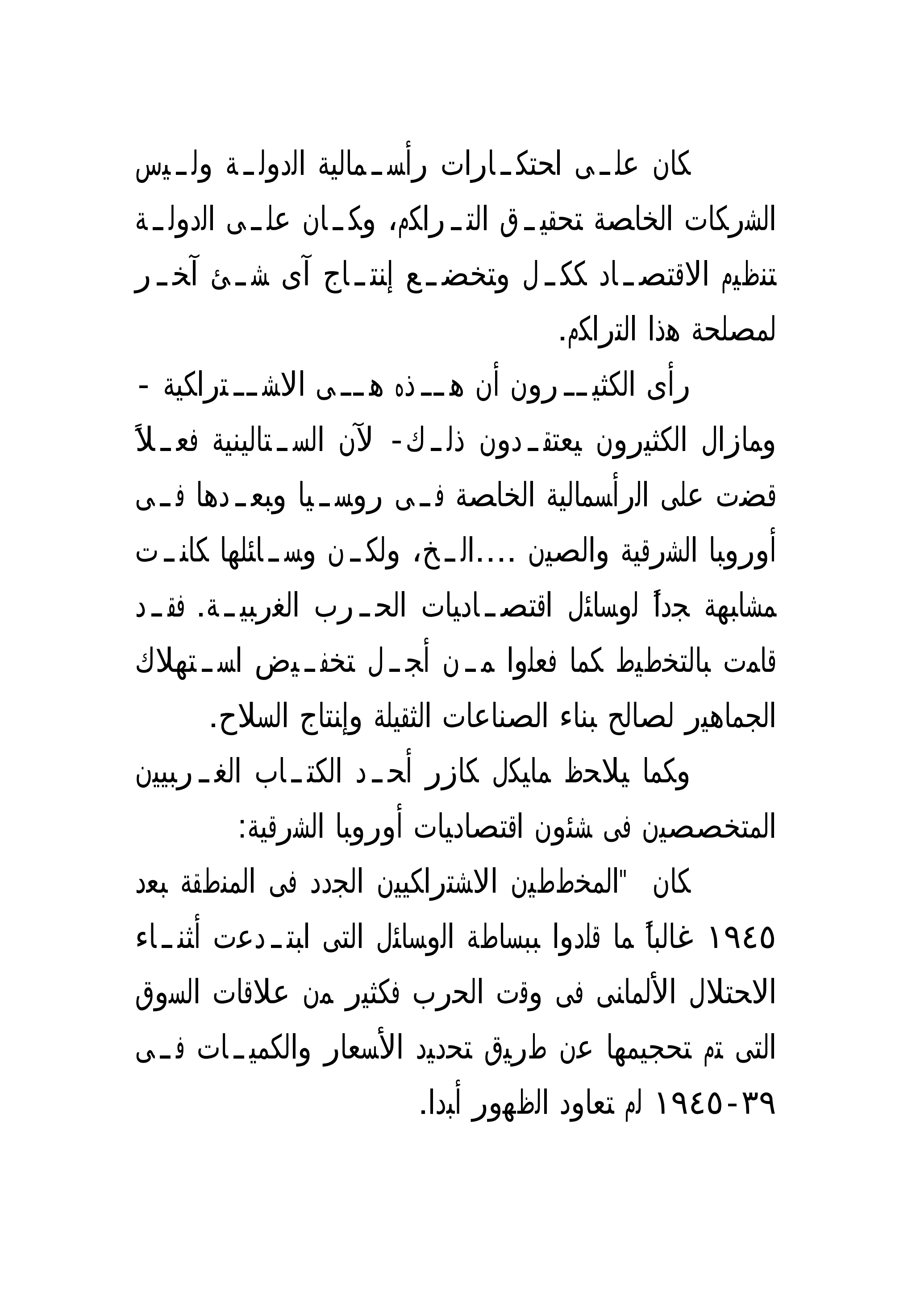
يخبر عماله بأن "يضحوا" بقدر ما يمكنهم حتى يلحق بمنافسه.

كان سبيل "اللحاق بالغرب" بالنسبة لستالين هو نسخ كل وسائل "التراكم البدائى" التى استخدمت فى أماكن أخرى خارج روسيا. فمثلا اعتمدت الثورة الصناعية فى بريطانيا على طرد الفلاحين من الأراضى من خلال التسييج والنزح، ودمر ستالين بدوره سيطرة الفلاحين على الأرض من خلال "التجميع" والذى أجبر الملايين على الهجرة إلى المدن. وكما راكمت الرأسمالية البريطانية ثرواتها عن طريق العبودية من منطقة الكاريبى وأمريكا الشمالية، قام ستالين بتجميع الملايين فى معسكرات الجولاج العبودية. وكما نهبت بريطانيا ايرلندا والهند وأفريقيا، جرد ستالين الجمهوريات غير الروسية فى الاتحاد السوفيتى من حقوقها وأبعد شعوبا بكاملها آلاف الأميال عن أوطانها. وأخيرا وكما تضمنت الثورة الصناعية فى بريطانيا إنكار أبسط حقوق العمال ودفع الرجال والنساء والأطفال للعمل حتى ١٦ ساعة يوميا، أتبع

ستالين نفس الشيء، فدمر استقلال النقابات وأطلق النار على المضربين وخفض الأجور الحقيقية بحوالى ٥٠%.

كان الاختلاف الجوهرى الوحيد بين ستالين وإجراءات الرأسمالية الغربية فى طفولتها أنه بينما استغرقت الرأسمالية الغربية مئات السنيين لاستكمال التراكم البدائى، سعى ستالين إلى إنجاز ذلك فى عشرين عاماً. لذلك كانت الوحشية والبربرية أشد تركيزاً.

لم تستطع البيروقراطية الستالينية "اللحاق بالغرب" عبر نسخ رأسمالية "السوق" صغيرة الحجم فى بريطانيا أثناء الثورة الصناعية. كان بوسع روسيا أن تنجح عسكريا فقط إذا كانت صناعاتها مماثلة فى حجمها للصناعات الغربية. ولكن لم تكن هناك وقت للانتظار حتى تنمو الشركات الخاصة، بأن يأكل بعضها بعضاً. وكان على الدولة أن تتدخل لتحقيق الحجم الضرورى من الإنتاج.



كان علـى احتكـارات رأسـمالية الدولـة ولـيس الشركات الخاصة تحقيـق التـراكم، وكـان علـى الدولـة تنظيم الاقتصـاد ككـل وتخضـع إنتـاج آى شـئ آخـر لمصلحة هذا التراكم.

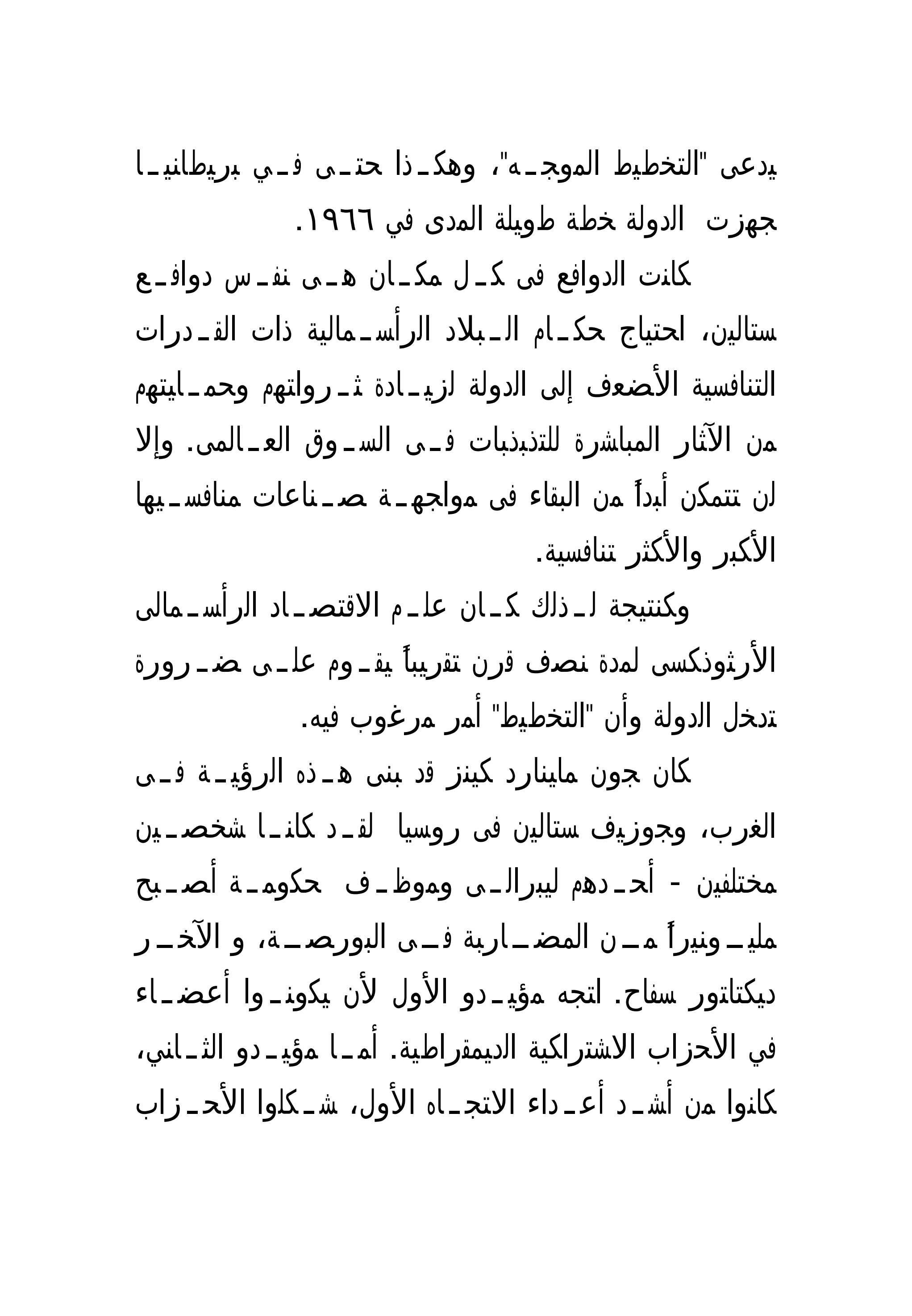
رأى الكثيـــرون أن هـــذه هـــى الاشـــتراكية - ومازال الكثيرون يعتقـدون ذلـك- لآن السـتالينية فعـلاً قضت على الرأسمالية الخاصة فـى روسـيا وبعـدها فـى أوروبا الشرقية والصين ....الـخ، ولكـن وسـائلها كانـت مشابهة جداً لوسائل اقتصـاديات الحـرب الغربيـة. فقـد قامت بالتخطيط كما فعلوا مـن أجـل تخفـيض اسـتهلاك الجماهير لصالح بناء الصناعات الثقيلة وإنتاج السلاح.

وكما يلاحظ مايكل كازر أحـد الكتـاب الغـربيين المتخصصين فى شئون اقتصاديات أوروبا الشرقية:

كان "المخططين الاشتراكيين الجدد فى المنطقة بعد ١٩٤٥ غالباً ما قلدوا ببساطة الوسائل التى ابتـدعت أثنـاء الاحتلال الألمانى فى وقت الحرب فكثير من علاقات السوق التى تم تحجيمها عن طريق تحديد الأسعار والكميـات فـى ٣٩-١٩٤٥ لم تعاود الظهور أبدا.

ولاحظ أيضا أحد أشهر المخططين البولنديين أوسكار لانج: "إن إجراءات التخطيط الإدارى والإدارة شديدة المركزية التى تستخدم القهر الواسع ليست الطابع المميز للاشتراكية ولكنها آليات خاصة باقتصاد الحرب".

كان لهذا الشكل من تدخل الدولة و"التخطيط" جاذبية لدى حكام الكثير من رأسماليات العالم الأضعف فى الثلاثينات والأربعينات والخمسينات والستينات. فاستجابت إيطاليا موسولينى لأزمة الثلاثينات بتأسيس شركتين ضخمتين تحت إدارة الدولة، هما (آى آر آى) و (إى إن آى)، لإقامة صناعات جديدة. وفى البرازيل والأرجنتين وضعت الحكومات المستبدة الصناعات التى تديرها الدولة فى مقدمة الاقتصاد وتطلع حكام المستعمرات السابقة مثل الهند ومصر وسوريا والعراق والجزائر إلى مستويات عالية من ملكية الدولة وخطط الخمس سنوات لإنجاز التصنيع، هكذا أيضا حكم الكومينتانج تايوان والديكتاتوريات العسكرية فى كوريا الجنوبية. وتبنت الحكومات اليمينية الفرنسية اتجاها



يدعى "التخطيط الموجـه"، وهكـذا حتـى فـي بريطانيـا جهزت الدولة خطة طويلة المدى في ١٩٦٦.

كانت الدوافع فى كـل مكـان هـى نفـس دوافـع ستالين، احتياج حكـام الـبلاد الرأسـمالية ذات القـدرات التنافسية الأضعف إلى الدولة لزيـادة ثـرواتهم وحمـايتهم من الآثار المباشرة للتذبذبات فـى السـوق العـالمى. وإلا لن تتمكن أبداً من البقاء فى مواجهـة صـناعات منافسـيها الأكبر والأكثر تنافسية.

وكنتيجة لـذلك كـان علـم الاقتصـاد الرأسـمالى الأرثوذكسى لمدة نصف قرن تقريباً يقـوم علـى ضـرورة تدخل الدولة وأن "التخطيط" أمر مرغوب فيه.

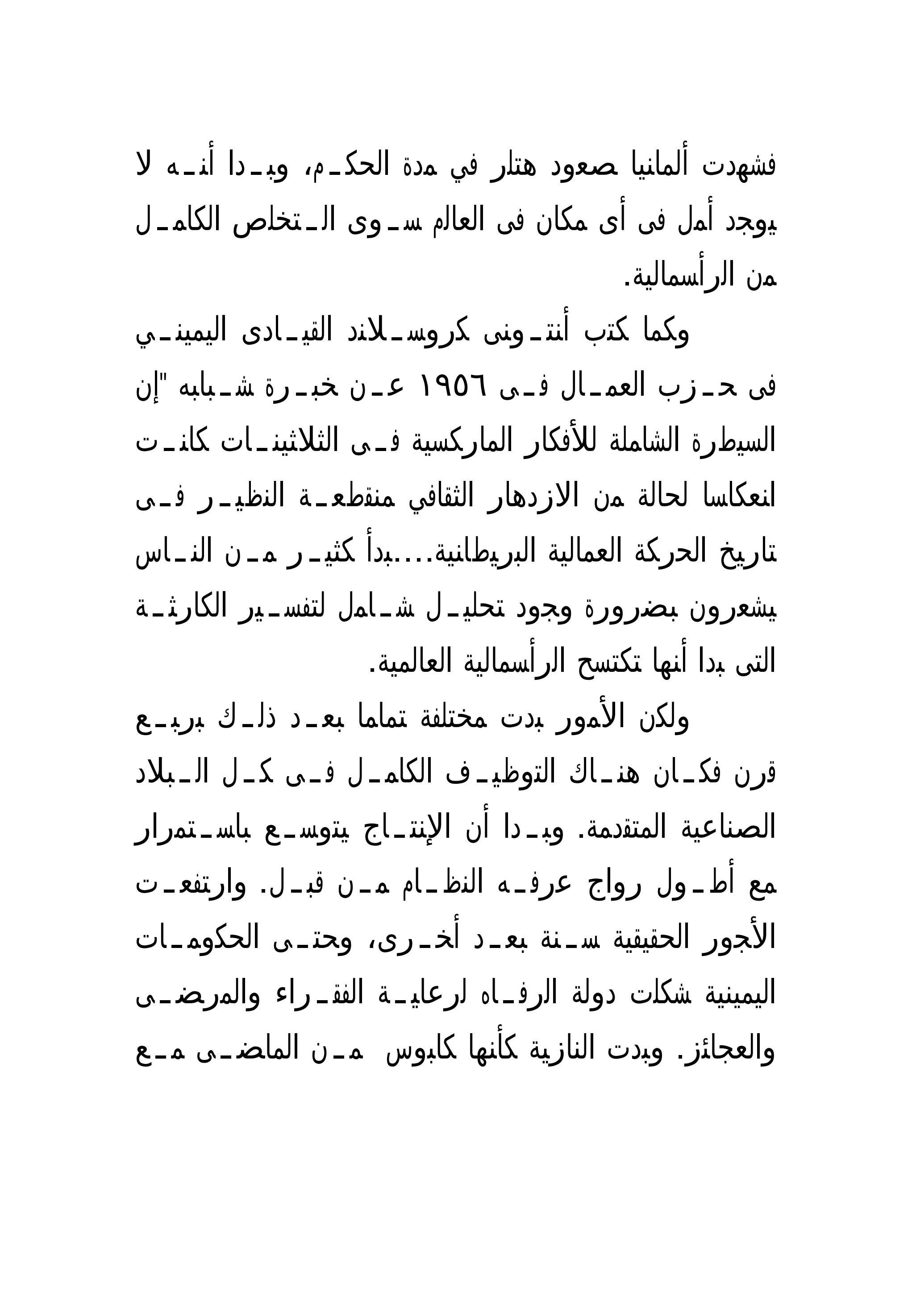
كان جون مينارد كينز قد بنى هـذه الرؤيـة فـى الغرب، وجوزيف ستالين فى روسيا لقـد كانـا شخصـين مختلفين - أحـدهم ليبرالـى وموظـف حكومـة أصـبح مليـونيراً مـن المضـاربة فـى البورصـة، و الآخـر ديكتاتور سفاح. اتجه مؤيـدو الأول لأن يكونـوا أعضـاء في الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية. أمـا مؤيـدو الثـاني، كانوا من أشـد أعـداء الاتجـاه الأول، شـكلوا الأحـزاب

الستالينية. ومع ذلك فقد اشتراكا فـى فكـرة هامـة: فكـل منهمــا اعتقــد أن الاســتيلاء علــى الدولــة القائمــة واستخدامها لتوجيـه الاقتصـاد القـومى يمكـن أن يمنـع الأزمات ويضمن استمرار التقدم الصناعى.

٢٠) تبدد الوهم

لقد حدثت كما رأينا تغيـرات هائلـة فـى ثـروات النظام الرأسمالى خلال الفترة من ١٩٣٢و١٩٦٢.

ففى عـام ١٩٣٢ بـدا أن كـل تنبـؤات مـاركس حول النظام تتحقق، فقد حدثت أزمـة كارثيـة أسـوأ ممـا عرف النظام من قبل، فكان ثلـث السـكان عـاطلين عـن العمل في أكبر اقتصادين صـناعيين فـي العـالم -ألمانيـا والولايات المتحدة - ووجد الملايين مـن جمـاهير الطبقـة الوسطى أنفسهم فى نفس الوضـع البـائس الـذي تعـاني منه جماهير العمال حتى فى البلاد المتقدمـة، وفـى الـبلاد المستعمرة أدى انهيار أسعار المـواد الخـام إلـى إغـراق أعداد هائلة من السكان فـى بـؤس فظيـع، وكـان عمـق الأزمة ينمى أبشع الـديكتاتوريات التـي عرفهـا التـاريخ،



فشهدت ألمانيا صعود هتلر في مدة الحكم، وبدا أنه لا يوجد أمل فى أى مكان فى العالم سوى التخاص الكامل من الرأسمالية.

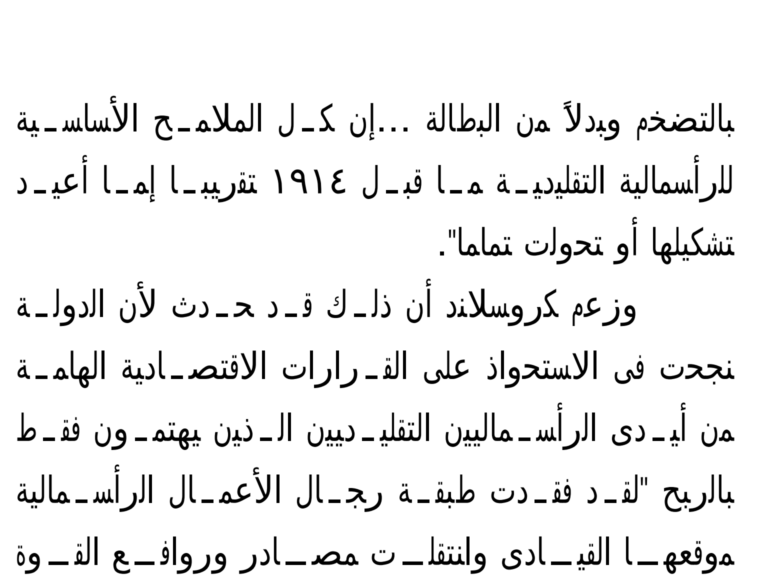
وكما كتب أنتونى كروسلاند القيادى اليميني فى حزب العمال فى ١٩٥٦ عن خبرة شبابه "إن السيطرة الشاملة للأفكار الماركسية فى الثلاثينات كانت انعكاسا لحالة من الازدهار الثقافي منقطعة النظير فى تاريخ الحركة العمالية البريطانية....بدأ كثير من الناس يشعرون بضرورة وجود تحليل شامل لتفسير الكارثة التى بدا أنها تكتسح الرأسمالية العالمية.

ولكن الأمور بدت مختلفة تماما بعد ذلك بربع قرن فكان هناك التوظيف الكامل فى كل البلاد الصناعية المتقدمة. وبدا أن الإنتاج يتوسع باستمرار مع أطول رواج عرفه النظام من قبل. وارتفعت الأجور الحقيقية سنة بعد أخرى، وحتى الحكومات اليمينية شكلت دولة الرفاه لرعاية الفقراء والمرضى والعجائز. وبدت النازية كأنها كابوس من الماضى مع

اسـتقرار الديمقراطيـة البرلمانيـة فـى الـبلاد المتقدمـة وزحفها إلي دول أوروبا الجنوبية الأقل تطوراً.

كانت هذه الأوضاع هـي خلفيـة إصـرار العديـد من المثقفين الذين أعلنوا قـديما تبنـيهم للماركسـية أنهـا الآن لم تعد تصلح. فقد قبلوا الفكرة التـى سـادت حينـذاك بـأن الأزمـات كانـت أمـراً مـن أمـور الماضـى وأن الصراع الطبقى يتلاشـى. وأكـدوا أن الرأسـمالية كانـت تتحول ببطء إلى مجتمـع "رفاهيـة" مـا بعـد الرأسـمالية والجدل الوحيد فيه كان حول كيفية انتشـار مزايـا الثـروة غير المحدودة ووقت الفراغ الهائل.

ووضع كروسلاند هذه الرؤية فـى كتـاب واسـع الانتشار وهـو "مسـتقبل الاشـتراكية "إن الاعتقـاد بـأن "التناقضات الداخلية" فى الرأسمالية سـتؤدى تـدريجيا إلـى إفقار الجماهير وإلى انهيـار النظـام بكاملـه فـى النهايـة واضح أنه الآن لم يعد له مبـرر ...فقـد حـل التوظيـف الكامل محل الكسـاد، وتنـاقص عـدم الاسـتقرار بشـكل واسع وارتفع معدل النمو بشـكل ملحـوظ ...إن معـدلات النمو الحالية ستستمر ومن المحتمـل أن يتميـز المسـتقبل



بالتضخم وبدلاً من البطالة ...إن كل الملامح الأساسية للرأسمالية التقليدية ما قبل ١٩١٤ تقريبا إما أعيد تشكيلها أو تحولت تماما".

وزعم كروسلاند أن ذلك قد حدث لأن الدولة نجحت فى الاستحواذ على القرارات الاقتصادية الهامة من أيدى الرأسماليين التقليديين الذين يهتمون فقط بالربح "لقد فقدت طبقة رجال الأعمال الرأسمالية موقعها القيادى وانتقلت مصادر وروافع القوة الاقتصادية من أيدى الأفراد إلى أيادى الدولة ...إن الحكومة تستطيع بالتأثير أساسا من خلال الموازنة، برغم وجود آليات أخرى مساعدة، أن تمارس آى تأثير تريده على توزيع الدخل ويمكنها أيضا تحديد توزيع الناتج الكلى داخل أطر واسعة بين الاستهلاك والاستثمار والصادرات والإنفاق الاجتماعى ....إن القوة الاقتصادية لسوق رأس المال وبيوت التمويل، وبالتالى سيطرة رأس المال التمويلى على الصناعة أصبحت أضعف كثيراً وهذا التغير يجعل من السخف الحديث عن طبقة حاكمة رأسمالية".

كانت هذه هى الأفكار التـى دفعـت قيـادة حـزب العمال البريطانى إلى القيام بـأول جهـد منسـق لـه فـى ١٩٥٩ لينفصـل عـن ٤٠ عامـا مـن التزامـه القـديم بـ"الملكية العامـة لوسـائل الإنتـاج والتوزيـع والتبـادل" وبرغم أن القيادة أخيرا تراجعت عـن هـذا التحـول فقـد أثرت أفكارها على كثير مـن العمـال الـذين مـا عـادوا يرون أولوية التحرك السياسي لتحدى النظام.

وبعد ذلك بعشرين عامـا تحولـت الأمـور مـرة أخرى تحولاً دائرياً فقد وصـل رخـاء مـا بعـد الحـرب الكبير إلى نهايته مـع ركـود ١٩٧٤-١٩٧٦، وفجـأة لـم تعد الإجراءات الكينزيـة التـى وثـق بهـا أنـاس مثـل كروسلاند مؤثرة.

واعتـــرف كروســـلاند نفســـه الآن أن أفكـــاره الأولى كانت مبالغة جـداً، بـرغم أنـه لا يـزال يحـاول الدفاع عـن مرتكزاتهـا "مازلـت توجـد عـدم المسـاواة القصوى بين الطبقات، والفقر تزايـد بـدلاً مـن القضـاء عليه، والاقتصاد فـى حالـة مـن الأزمـة شـبه الدائمـة والتضخم واسع الانتشار"، وكتـب فـى ١٩٧٤: ".. بـرهن

المجتمع البريطـانى -الراكـد، المتحجـر- أنـه صـعب الاستجابة للتغييرات عما كـان مفتـرض ....إن الكتابـات التراجعية الأولى كانت شديدة الغرور فى لهجتها".

وخلال العـامين التـاليين، عنـدما اتضـح عجـز الوسائل الكينزية فى التعامل مع الأزمـة، تحـول المئـات من الاقتصاديين والمحـررين الاقتصـاديين الـذين كـانوا يتعصبون للكينزية فجأة إلـى النظريـات "النقدويـة" فـى نظريات ما قبـل الثلاثينـات. وأسـرع السياسـيون فـى اللحاق بالركب وفى بريطانيا تبنـى رئـيس وزراء حـزب العمال جيمس كالاجان النظرية الجديدة علنـا فـي مـؤتمر الحزب عام ١٩٧٦: ".. إننا عـادة نعتقـد أنـه بالإمكـان تخطى الأزمة مـن خـلال تخفـيض الضـرائب وتنشـيط الاقتراض الحكومى ... هذا الخيـار لـم يعـد موجـوداً"، وبقدر ما كان متاحاً مـن قبـل كـان يعمـل علـى حقـن الاقتصاد بالتضخم. وفى كـل مـرة حـدث ذلـك يرتفـع متوسط معدل البطالة، وكان البديل الـذى تبنتـه حكومتـه للكينزية هو أنها سمحت للبطالـة أن تزيـد عـن الضـعف بينما طبقت برنـامج صـندوق النقـد الـدولى لتخفـيض

موازنـة الرعايـة الاجتماعيـة بقيمـة ٨ مليـار جنيـه إسترلينى (ما يعادل ٢٠ مليار اليوم).

حتى فى الجنـاح اليمينـي لحـزب العمـال كـان يوجد زعماء بارزين قلائل يرتجفـون لمـا يحـدث. والآن أخبر كروسـلاند -الرجـل الـذى أصـر فـى ١٩٥٦ أن بريطانيا لم تعـد رأسـمالية- مسـئولى وزارة الخارجيـة المرتبكين أن صندوق النقـد الـدولى مؤسسـة رأسـمالية، وما لا يطاق هو أن تضـطر، حكومـة "اشـتراكية" إلـى فرض فلسفته عليها.

ومع ذلك رأى أمثـال كروسـلاند أنـه مسـتحيل تغيير بقية حكومة العمال والبـديل الوحيـد الـذى أمكـنهم طرحه لبرنامج صندوق النقد الدولى هـو فـرض ضـوابط على الواردات، كما فعلـت الحكومـات فـى العـالم كلـه خلال الثلاثينات. ولكـن زملائهـم ومستشـاريهم أصـروا أنها لن تنجح وانتهى بهم الأمر للانحصـار فـى سياسـات البطالـة وتخفـيض الرعايـة الاجتماعيـة الـذى أعلـن الكنزيون ذات مرة أنها لن تعد ضرورية.

وتجربـة حكومـة العمـال البريطانيـة لـم تكـن الوحيدة مـن نوعهـا، فقـد تكـررت فـى فرنسـا فـى الثمانينات عنـدما تخلـت حكومـة الحـزب الاشـتراكى بزعامـة ميتـران عـن المحـاولات الكنزيـة "لإنعـاش" سياسات نتج عنها ما يقرب من ٤ مليـون عاطـل، وفـى السويد حيث اتبعت حكومـة الاشـتراكيين الـديمقراطيين سياسات جعلـت أرض الأحـلام النموذجيـة للاشـتراكيين الديمقراطيين تعانى من نسبة بطالة بلغت ١٤%.

أن الواقع الأليم يشير إلـى أن الكينزيـة لـم تعـد ناجحة. ولـبعض الوقـت فـى أوائـل الثمانينـات تمـت محاولة لإنعاش السياسات الكينزية في بريطانيـا مـن قبـل يسار حزب العمال، فقـد أعـدوا "اسـتراتيجية اقتصـادية جديدة والتـى أطلقـوا عليهـا "اشـتراكية". فـى الواقـع تمركزت هذه الاستراتيجية علـى الفكـرة القديمـة لكينـز وكروسلاند بأن الدرجة العالية من سـيطرة الدولـة شـاملة ضوابط الواردات، يمكنها أن تخـرج بالقطـاع الرأسـمالى الخاص فى الاقتصاد من الأزمـة. وعلـى آي حـال فمـع أواخر الثمانينات تخلى العديـد مـن أشـهر أنصـار هـذه

السياسة عن فكرتهم. وتوجب على القيادات اليسارية السابقة مثل روبين كوك وديفيد بلانكيت وكليرشورت أن يدخلوا المادة الرابعة **الجديدة (التي تتخلى عن مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج)** بالرغم من ترافقها مع"تقلبات السوق الحادة".

٢١) عيوب قاتلة

إن فشل تدخل الدولة "الكينزية" لإيقاف الأزمة الرأسمالية فى الغرب كان يماثله انزلاق الاقتصاديات الستالينية فى الشرق نحو الأزمة.أدى ذلك إلى زيادة تخبط أولئك الذين تطلعوا إلى الدولة فى الغرب وفى "العالم الثالث" للتغلب على فوضى الرأسمالية. وبقدر ما تزايدت الاقتصاديات الشرقية قوة بعد قوة، كان يستخدم نموذجهم لتبرير سياسات ترمي لزيادة الاستثمار والقدرة التنافسية من خلال سيطرة الدولة فى الغرب. وكان لسان حال كثير من اليساريين يقول لو فقط أمكن بشكل ما تطعيم الستالينية بالديمقراطية البرلمانية،

فسيكون هناك سبيل للخـروج مـن الأزمـة مـن خـلال برنامج إصلاح.

ولكن هذا الرأى لم يستطع الصـمود أمـام أحـداث الثمانينات عندما اتضـح أن الـدول الشـرقية بـدأت فـى الانهيار الاقتصادى. فقد مرت بولنـدا بـدورة الرخـاء - الأزمـة (المتميـزة) فـى أواخـر السـبعينات وأوائـل الثمانينـات -وخلالهـا، شـهدت صـعود الحركـة الجماهيرية للعمال، حركة تضامن، وتـدميرها مـن خـلال الحكـم ومنـذ ١٩٨٦ ومـا بعـدها أعلـن ميخائيـل جورباتشوف زعيم الاتحاد السـوفيتى أن اقتصـاده يعـانى من "الركود" - حتى أزيح هـو نفسـه عـن السـلطة مـع تطور الركود إلى أزمة بـنفس حـدة أزمـة الغـرب فـى سنوات ما بين الحربين.

ومـع سـقوط حـائط بـرلين وتفكـك الاتحـاد السـوفيتى، ادعـى، كثيـر مـن أولئـك الـذين فهمـوا الاشـتراكية باعتبارهـا خليطـا مـن سياسـات سـتالين وكينـز، أن الرأسـمالية برهنـت علـى تفوقهـا علـى الاشتراكية.

وفى الواقع، ليست الاشتراكية هى التى سقطت، ولكن استراتيجية التغلب على الأزمات القديمة لرأسمالية السوق عن طريق رأسمالية الدولة هى التى سقطت. جعل ذلك السقوط الفائزين والمغلوبين سواء بسواء عاجزين عن مواجهة أزمات جديدة - كما اتضح فى الغرب مع الأزمة العالمية التى بدأت فى ١٩٩٠ وفى الشرق مع فشل الخصخصة والسوق فى إنهاء الأزمة المتفاقمة.

لقد جاءت مرحلة فى تاريخ الرأسمالية استطاعت خلالها وسائل رأسمالية الدولة العسكرية تخفيف الأزمات. ولكن هذه المرحلة انتهت ثم لم تستطع كل محاولات الحكومات إصلاح الأمور مرة ثانية.

وقد تنبأت بذلك الدراسات الماركسية الأولى عن رأسمالية الدولة العسكرية التى أعدت فى قمة رخاء ما بعد الحرب من قبل أناس مثل فانس وكيدرون. لقد أوضحوا في الخمسينات والستينات أن

رأسمالية الدولة العسكرية تحتوى على عيوب هيكلية كانت يتجاهلها الكينزيون ومبررى الستالينية معا .

أولاً، أن المنافسة بين القوى العظمى دفعتها إلى القيام بأشكال من الإنتاج العسكرى الذى تضمن استثمار كميات أكبر كثيراً من رأس المال وبالضبط تم استبدال إنتاج البنادق بإنتاج الصواريخ وبإنتاج السفن الحربية وإنتاج الأسطول النووى بشكل متزايد وأصبحت مصانع مثل بوينج فى ستيل والتى كانت ذات يوم تستخدم ١٢٠ آلف شخص تستخدم الآن أقل من نصف هذا الرقم. ونتيجة لذلك، فإن حجم الإنفاق العسكرى الذى أمكنه تحقيق التوظف الكامل للاقتصاد ككل فى أوائل الخمسينات لم يكن قادراً على تحقيق ذلك مع أوائل السبعينات.

ثانياً، وفر الإنفاق العسكرى للقوى العظمى سوقاً لعديد من البلاد الأصغر التى لم تنفق هى نفسها الكثير على السلاح. هكذا كانت الولايات المتحدة -التى تنفق أكثر من ٨% من إنتاجها القومى على السلاح- تستورد التليفزيونات والسيارات والصلب من اليابان

التى تنفق أقل من ٥ر٠% على الأسلحة والتى استطاعت توظيف ثروات هائلة لتطوير صناعاتها المدنية.

وتطورت صناعات البلاد ذات الإنتاج العسكرى المنخفض أسرع كثيراً من منافسيها ذوى الإنتاج العسكرى المرتفع، وأصبحت تمثل جزءاً أكبر بكثير من النظام العالمى مما كانت عليه قبل ذلك بعشرين أو ثلاثين عاماً. فى نفس الفترة كانت الدول ذات الإنتاج العسكري الكبير تحت ضغط المنافسة فى الصناعات المدنية تقوم بتحويل الثروات إليها من صناعة السلاح ففى الولايات المتحدة انخفضت النسبة المخصصة لإنتاج السلاح من الناتج القومى من حوالى ١٢% فى أوائل الخمسينات إلى حوالى ٧% فى السبعينات.

ولكن تدهور النسبة الكلية من الموارد القابلة للاستثمار فى النظام العالمى التى يتم تخصصيها لإنتاج السلاح كان كافيا ليعيد إلى الظهور كل العوامل القديمة التى تخلق عدم الاستقرار الاقتصادى على مستوى

النظام. لذا فقد شـهدت السـبعينات أولـى الأزمـات منـذ الثلاثينات التى تـؤثر علـى كـل الاقتصـاديات الغربيـة الرئيسية فى نفس الوقت. شـهدت هـذه السـنوات أيضـا عودة الاتجاهـات القديمـة، التـي بينهـا مـاركس، إلـى الظهور على مستوى واسـع – وذلـك لأن عمليـة تزايـد الاستثمار على مستوى النظام تكـون أسـرع كثيـراً مـن قوة العمل الموظفة وبالنسبة لاتجـاه معـدل الـربح نحـو الانخفاض.

وأخيراً، كان الاتجاه الثالـث الـذى تطـور خـلال فترة الرخـاء الطويـل وأعـاق بشـدة قـدرة الحكومـات القومية على التعامل مع الأزمات.

فقد كان التوسع الكبيـر للنظـام مصـحوبا بـالنمو السريع للتجارة العالمية، بحـوالى ضـعف سـرعة النـاتج الاقتصادى العالمى. والمبالغ المتدفقـة بـين البنـوك فـى بلاد مختلفة فى يوم معـين قللـت مـن أهميـة احتيـاطى النقد الأجنبى لدى الحكومات القومية. وقد فـاقم ذلـك مـن صعوبة أن تقوم هذه الحكومات بالرقابة علـى مـا يفعلـه الرأسماليون بأموالهم. فمـثلاً، كانـت معظـم الحكومـات

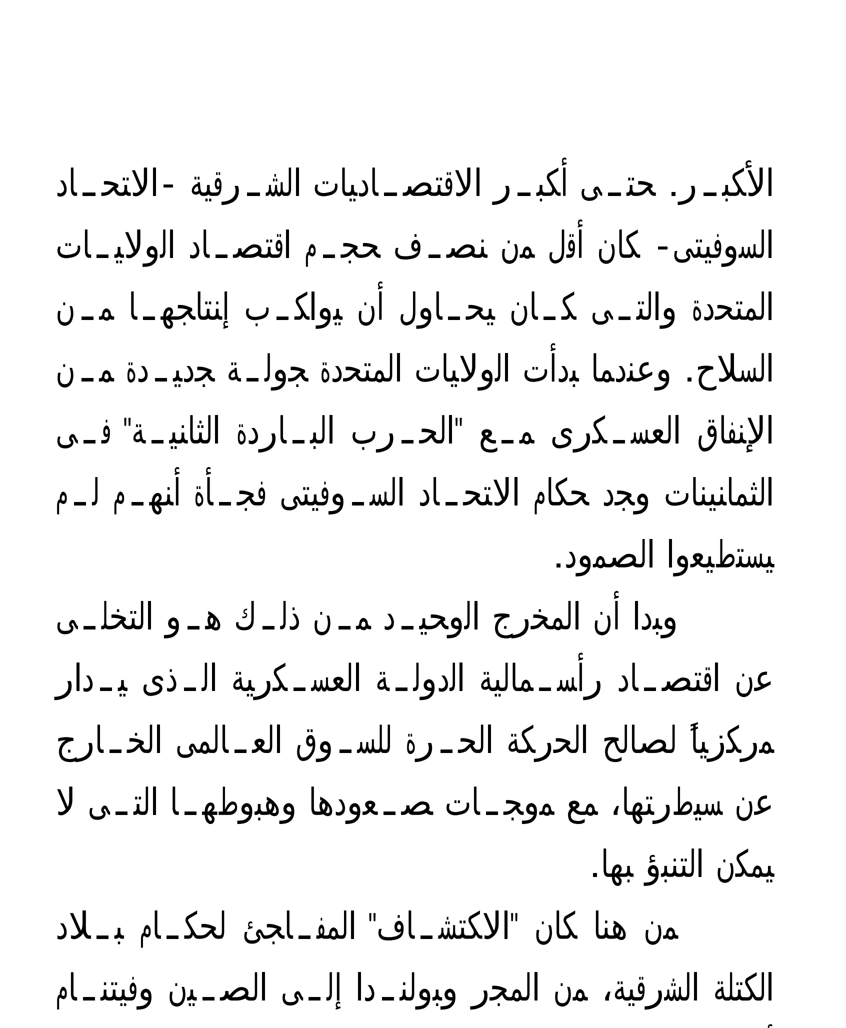
فى الخمسينات تعتقد أنها تستطيع تحديد سعر صرف معين لعملاتهم، ومع أواخر الثمانينات شعرت الكثير منها بعجزها عن القيام بذلك.

كان نمو التجارة مصحوبا بتدويل التمويل والإنتاج، حيث لم يكن هناك غير الشركات التى تعمل عبر الحدود القومية تستطيع أن تقوم بالاستثمار فى أكثر أشكال التكنولوجيا تقدماً. وأصبحت حفنة من الشركات المتعددة الجنسية العملاقة تسيطر على صناعة الطائرات والكومبيوتر وبرامج الكومبيوتر وصناعة السيارات والاتصالات وصناعة السفن. وتعرضت الحكومات الرأسمالية التى أوقفت صناعاتها الوطنية الخاصة عن التعاون مع هذه الشركات لخطر أن تفقد وسيلة الحصول على أكثر التقنيات تقدماً. ولكن تلك الحكومات التى اختارت التعاون سلمت السيطرة على القطاعات الرئيسية من الصناعة للرأسمالية المتعددة الجنسية التى اهتمت بالأرباح العالمية وليس استقرار رأس المال القومى.

وجدت الحكومات نفسها تزداد عجزا بمجرد تفجر الأزمات بدرجة لم تشهدها منذ نصف قرن. وأصيبت الحكومة البريطانية فى ١٩٧٦-١٩٧٧ والحكومة الفرنسية فى ١٩٨١-١٩٨٢ بالشلل بسبب "تصدير العملة" فى نفس اللحظة التى أتبعوا فيها حتى الحد الأدنى من "الوسائل الكينزية".

وتعلم القادة السياسيون فى بلاد "العالم الثالث" المضيفة والبلاد "حديثة التصنيع" نفس الدرس فى الطريق العصيب خلال الثمانينات. ومع بداية ظهور علامات الأزمة فى اقتصادياتهم أسرعوا إلى تبنى السوق و"برامج التكيف الهيكلى" التى يعدها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، على آمل كاذب بأن رأسمالية "السوق الحر" ستلقى نجاحاً أينما تسقط رأسمالية الدولة.

لم تكن الأمور مختلفة عن ذلك فى الدول الشرقية. فقد وجدت أن معدلات نموها تتدهور ويتزايد تخلف اقتصادياتها فى محاولاتها للمنافسة من داخل حدودها الوطنية الضيقة مع الاقتصاديات الغربية



الأكبر. حتى أكبر الاقتصاديات الشرقية -الاتحاد السوفيتى- كان أقل من نصف حجم اقتصاد الولايات المتحدة والتى كان يحاول أن يواكب إنتاجها من السلاح. وعندما بدأت الولايات المتحدة جولة جديدة من الإنفاق العسكرى مع "الحرب الباردة الثانية" فى الثمانينات وجد حكام الاتحاد السوفيتى فجأة أنهم لم يستطيعوا الصمود.

وبدا أن المخرج الوحيد من ذلك هو التخلى عن اقتصاد رأسمالية الدولة العسكرية الذى يدار مركزياً لصالح الحركة الحرة للسوق العالمى الخارج عن سيطرتها، مع موجات صعودها وهبوطها التى لا يمكن التنبؤ بها.

من هنا كان "الاكتشاف" المفاجئ لحكام بلاد الكتلة الشرقية، من المجر وبولندا إلى الصين وفيتنام أن "الاشتراكية" قد فشلت -الاكتشاف الذى دمر ثقة كل المعجبين فى الغرب و"العالم الثالث" برأسمالية الدولة القديمة. ومن هنا أيضا كان التطلع الملحوظ، لدى كثير ممن ظلوا طوال حياتهم اشتراكيين فى الغرب والعالم

الثالث، لتبنى مزايا اقتصـاد السـوق فـى ١٩٨٩-١٩٩٠، بالضبط عندما كانت الرأسمالية على وشـك الـدخول فـى أزمة جديدة طاحنة برهنت إنها كنظـام لـم تتغيـر بـأدنى درجة، من ناحية الأسس، منذ مـزق مـاركس مظاهرهـا إرباً قبل أعوام طويلة.

الفصل الخامس:السقوط فى الهاوية

٢٢) مرحلة جديدة

قد تبدو الرأسمالية فى منتصف التسعينات مختلفة عن الرأسمالية فى منتصف الخمسينات كما اختلفت هذه الرأسمالية فى أوائل الثلاثينات. فمرة أخرى تواجهنا المستويات العالية من البطالة والأزمات المتتالية ومساحات ضخمة من البؤس. ويتواكب فائض الإنتاج مع تخفيض ميزانية الرعاية الاجتماعية والضغوط نحو تخفيض الأجور الذى يزيد من تقلص السوق بالنسبة للمنتجات ومرة أخرى يظهر الإحباط حتى بين مؤيدى النظام القائم حول مستقبله، فيعبر ويل هاتون عن حالة منتشرة عندما يكتب عن بريطانيا:

يوجد إحساس متزايد وصحيح تماماً بأزمة تشمل كل الطبقات عن طبيعة وإمكانية العمل وآثاره على كل جوانب المجتمع -من العناية بأطفالنا إلى التدهور المتزايد فى مدننا ...وينتشر عدم الاطمئنان وانخفاض الأجور والقدرات المهدرة وتصل المشكلة إلى المهن والوظائف التى ساد الظن ذات مرة أنها لن تمس...واحد من كل أربعة من الرجال فى

سن العمل فى البلاد عاطل عن العمل ...وتزايدت أعداد من يعانون من الفقر الشديد إلى نسب مقلقة، وتتـوالى مظـاهر التوتر الاجتماعي -من تفكك الأسرة إلى نمو الجريمة- كـل يوم تقريباً ...ويربى واحد من كل ثلاثة أطفـال فـى فقـر شديد...ويتزايد انقسام البلاد على نفسها، مع وضـوح عـدم اكتراث طبقة الضباط المتعجرفين بالرتـب الأخـرى التـى تقودها. فهذه الطبقة المتميزة تتمتع بالتعليم والوظائف والسكن والمعاشات. وعلى الجانب الآخر يوجد عدد أكبر فأكبر مـن الناس أنهم من العمال الفقراء الجدد، أو ممن يعيشون علـى حساب الدولة فى حالة شبه بائسة....وبينهمـا يوجـد عـدد متزايد من الناس فى حالة من القلق خوفاً على وظائفهم فـى عصر من "التحجيم" الدائم و"تخفيض التكلفـة" و"التضـحية" ويزداد قلقهم حول قدرتهم على الحفاظ على مستوى معيشـة لائق.

ويحاول هاتون أن يرجع ما يحدث ليس إلى مشـاكل الرأسمالية عموماً ولكن إلى خصائص النمـوذج البريطـانى الذى يدعى أنه مشوه بسبب دور المؤسسات التمويليـة فـى مدينة لندن، ولكنه اضطر أن يعترف "إن مـا يحـدث فـى

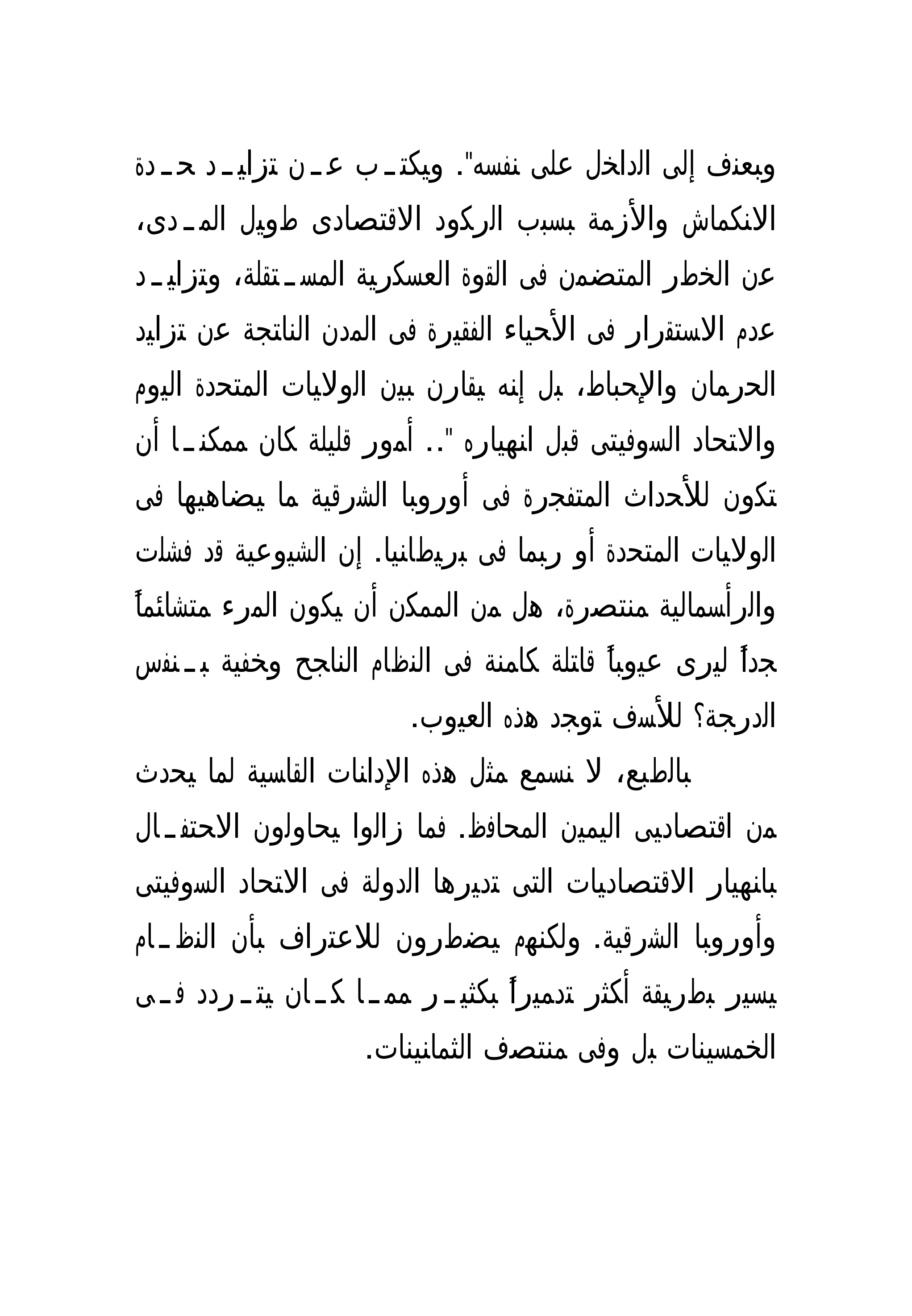
بريطانيا ليس إلا شكلا أكثر حدة مما يحدث فى أماكن أخرى ...فنادراً ما توجد دولة غربية لا تشكو على الأقل من إحدى المشكلات المماثلة لبريطانيا. ففى الولايات المتحدة يعد القلق فى العمل مرضاً مزمناً، وكما أن أجور أدنـى ١٠% مـن إجمالي قوة العمل منخفضة بحوالى ٢٥% عن أجور نفـس الشريحة فى بريطانيا....وتقريبا واحد من كل خمسة وظائف فى الولايات المتحدة لا يدر دخـلاً كافيـاً لرعايـة أربعـة أشخاص.

كان جالبريث أحد المنظرين البارزين لـ ـ "مجتمـع الرفاهية" فى الخمسينات والستينات. قد قدم وصـفاً مرعبـاً للولايات المتحدة اليوم تقريبا بنفس درجة وصـف هـاتون لبريطانيا "فى ١٩٨٨ كان دخل ١% من الأسر فـى القمـة يصل إلى حوالى ٦١٧ ألف دولار (حوالى ٨ آلاف إسترليني أسبوعياً) ويسيطرون على ٥ر١٣% من الدخل قبل الضريبة ...ويعيش أغنى ٢٠% فى رخاء بدخل يصل إلى ٥٠ ألـف دولار سنويا (حوالى ٧٠٠ إسـترليني أسـبوعيا) فـأكثر.. ويحصلون على ٥١% من إجمالى الدخل قبل الضرائب. إن رفاهيتهم ومستواهم الاقتصادى المرتفع يدعمه ويقويه وجود

طبقة أساسية ضخمة وذات أهميـة كبيـرة فـى الاقتصـاد المعاصر لا تحظى بالقبول فى الوجود فى المجتمع الراقـى ...إن هذه الطبقة جزء لا ينفصل عن عملية اقتصادية أوسع وتخدم مستويات معيشـة ورفاهيـة المجتمـع الراقـى. إن المتضررين اقتصاديا يعتمدون على وجودها ...فالفقراء فـى اقتصادنا مطلوبون للقيام بالعمل الذى لا يقوم بـه الأثريـاء، ويجدونه مقززاً جداً وحتى مرهقاً.

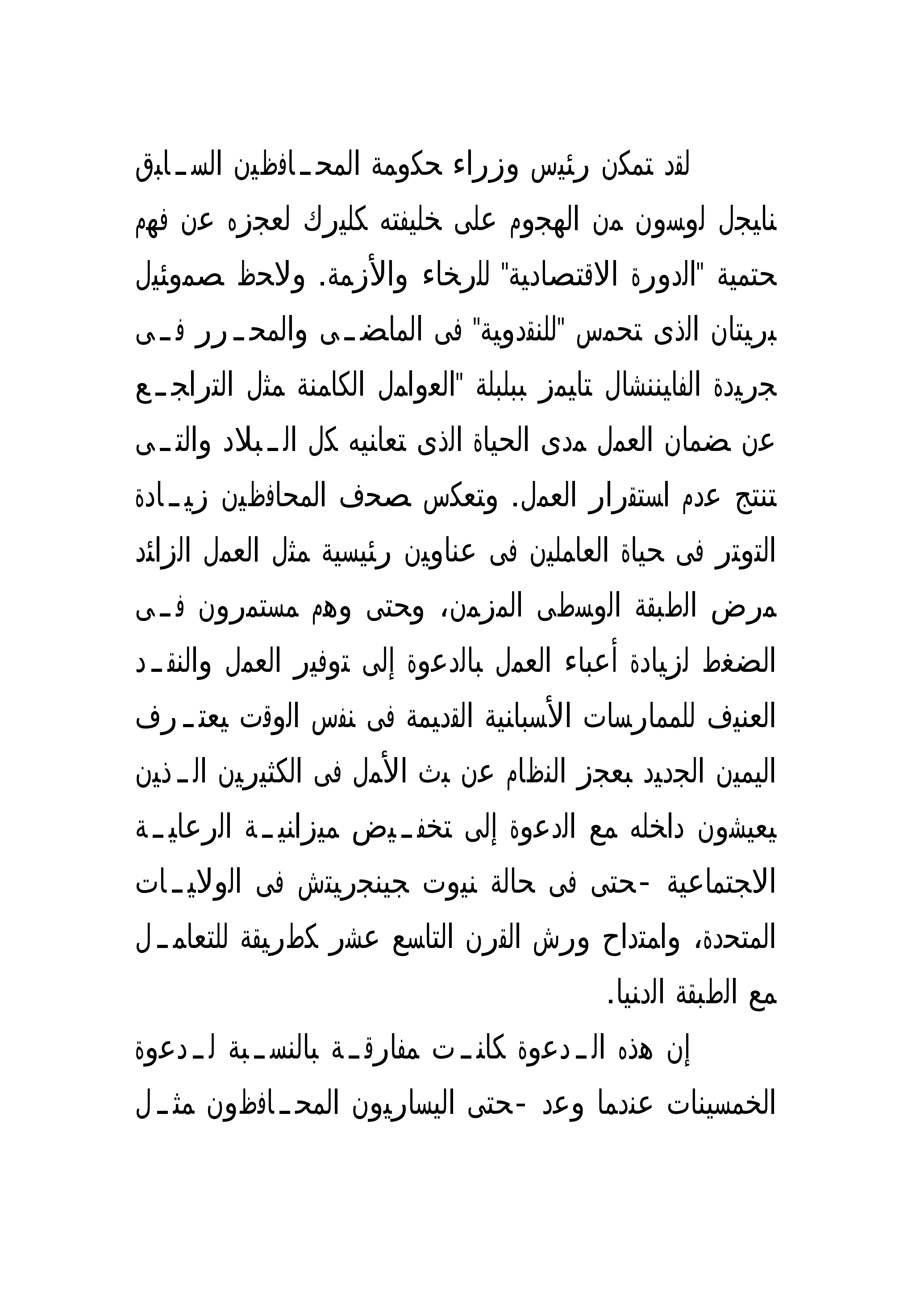
يتحدث جالبرث ببلبلة عن "غالبية راضية" من ثلثـى الجماهير -ولكنه يقصد ثلثى أولئك الذين يهتمون بالتصويت (نصف الناخبين)، وليس ثلثى السكان البالغين. فى الواقـع، يلاحظ أن الغالبية العظمى من السـكان الأمـريكيين تسـوء أحوالهم على مدى الخمسة عشر عامـا الماضـية، كمـا إن أربعة أخماس الأسر تعانى من انخفاض دخلهـا وانخفـاض متوسط الأجور للعمال بحوالى ٥٠%.

وهو أيضا يصر في كتاباته على "الميـل الـداخلي للرأسمالية يتجه نحو عدم الاستقرار والركـود والانكمـاش وعلى اتجاه النظام الاقتصادى بقوة للتحول إلى التدمير -ليس فقط على المستهلكين والعمال والجماهير بصفة عامة- بـل

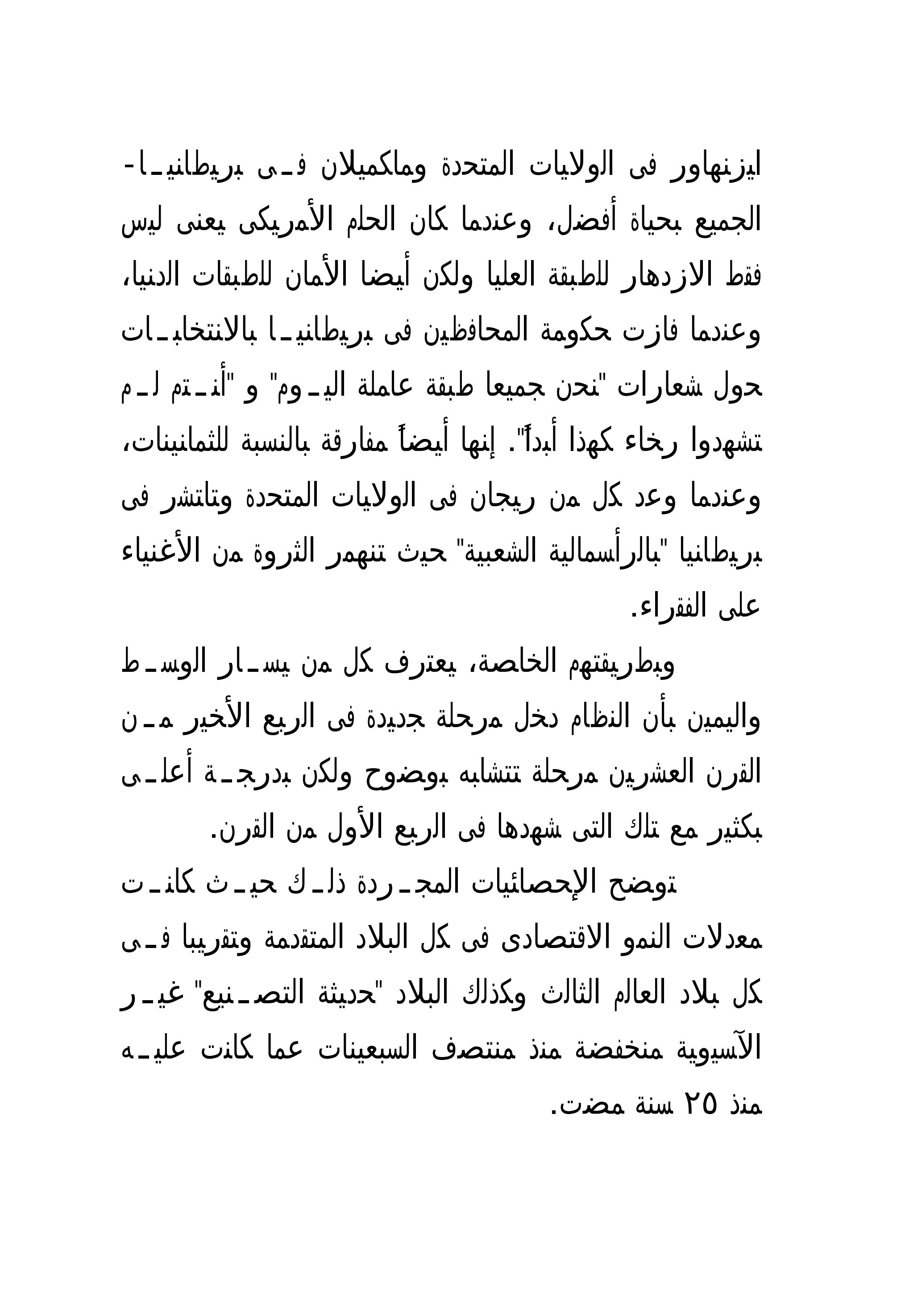


وبعنف إلى الداخل على نفسه". ويكتب عن تزايد حدة الانكماش والأزمة بسبب الركود الاقتصادى طويل المدى، عن الخطر المتضمن فى القوة العسكرية المستقلة، وتزايد عدم الاستقرار فى الأحياء الفقيرة فى المدن الناتجة عن تزايد الحرمان والإحباط، بل إنه يقارن بين الولايات المتحدة اليوم والاتحاد السوفيتى قبل انهياره ".. أمور قليلة كان ممكنا أن تكون للأحداث المتفجرة فى أوروبا الشرقية ما يضاهيها فى الولايات المتحدة أو ربما فى بريطانيا. إن الشيوعية قد فشلت والرأسمالية منتصرة، هل من الممكن أن يكون المرء متشائماً جداً ليرى عيوباً قاتلة كامنة فى النظام الناجح وخفية بنفس الدرجة؟ للأسف توجد هذه العيوب.

بالطبع، لا نسمع مثل هذه الإدانات القاسية لما يحدث من اقتصاديى اليمين المحافظ. فما زالوا يحاولون الاحتفال بانهيار الاقتصاديات التى تديرها الدولة فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية. ولكنهم يضطرون للاعتراف بأن النظام يسير بطريقة أكثر تدميراً بكثير مما كان يتردد فى الخمسينات بل وفى منتصف الثمانينات.


لقد تمكن رئيس وزراء حكومة المحـافظين الســابق نايجل لوسون من الهجوم على خليفته كليرك لعجزه عن فهم حتمية "الدورة الاقتصادية" للرخاء والأزمة. ولاحظ صموئيل بريتان الذى تحمس "للنقدوية" فى الماضـى والمحـرر فـى جريدة الفايننشال تايمز ببلبلة "العوامل الكامنة مثل التراجـع عن ضمان العمل مدى الحياة الذى تعانيه كل الـبلاد والتـى تنتج عدم استقرار العمل. وتعكس صحف المحافظين زيـادة التوتر فى حياة العاملين فى عناوين رئيسية مثل العمل الزائد مرض الطبقة الوسطى المزمن، وحتى وهم مستمرون فـى الضغط لزيادة أعباء العمل بالدعوة إلى توفير العمل والنقـد العنيف للممارسات الأسبانية القديمة فى نفس الوقت يعتـرف اليمين الجديد بعجز النظام عن بث الأمل فى الكثيرين الـذين يعيشون داخله مع الدعوة إلى تخفـيض ميزانيـة الرعايـة الاجتماعية -حتى فى حالة نيوت جينجريتش فى الولايـات المتحدة، وامتداح ورش القرن التاسع عشر كطريقة للتعامـل مع الطبقة الدنيا.

إن هذه الـدعوة كانـت مفارقـة بالنسـبة لـدعوة الخمسينات عندما وعد -حتى اليساريون المحـافظون مثـل



ايزنهاور فى الولايات المتحدة وماكميلان فى بريطانيا- الجميع بحياة أفضل، وعندما كان الحلم الأمريكى يعنى ليس فقط الازدهار للطبقة العليا ولكن أيضا الأمان للطبقات الدنيا، وعندما فازت حكومة المحافظين فى بريطانيا بالانتخابات حول شعارات "نحن جميعا طبقة عاملة اليوم" و "أنتم لم تشهدوا رخاء كهذا أبداً". إنها أيضاً مفارقة بالنسبة للثمانينات، وعندما وعد كل من ريجان فى الولايات المتحدة وتاتشر فى بريطانيا "بالرأسمالية الشعبية" حيث تنهمر الثروة من الأغنياء على الفقراء.

وبطريقتهم الخاصة، يعترف كل من يسار الوسط واليمين بأن النظام دخل مرحلة جديدة فى الربع الأخير من القرن العشرين مرحلة تتشابه بوضوح ولكن بدرجة أعلى بكثير مع تلك التى شهدها فى الربع الأول من القرن.

توضح الإحصائيات المجردة ذلك حيث كانت معدلات النمو الاقتصادى فى كل البلاد المتقدمة وتقريبا فى كل بلاد العالم الثالث وكذلك البلاد "حديثة التصنيع" غير الآسيوية منخفضة منذ منتصف السبعينات عما كانت عليه منذ ٢٥ سنة مضت.

وقد ارتفع متوسط معدل البطالة خلال هـذه الفتـرة أيضا ففى البلاد المتقدمة تنتشر معدلات البطالة بنسـبة ٨% أو حتى فى حالة أسبانيا وايرلندا تصل إلى ٢٠% وفى العالم ككل تقدر الأمم المتحدة عدد العاطلين بألف مليون شخص. وحتى الجزء الذى ينمو أسرع من الاقتصاد العالمى والشهير "بالمجال الاقتصادى الصينى" (الصين وهونج كونج وتايوان وسنغافورة) يتركز النمو حول مناطق معينة، بينما فى عمق الصين الواسع يتوق مئات الملايين إلى الهرب مـن البـؤس الريفى، ولكن لا يمكن توفير فرص عمل لهم فى المدن.

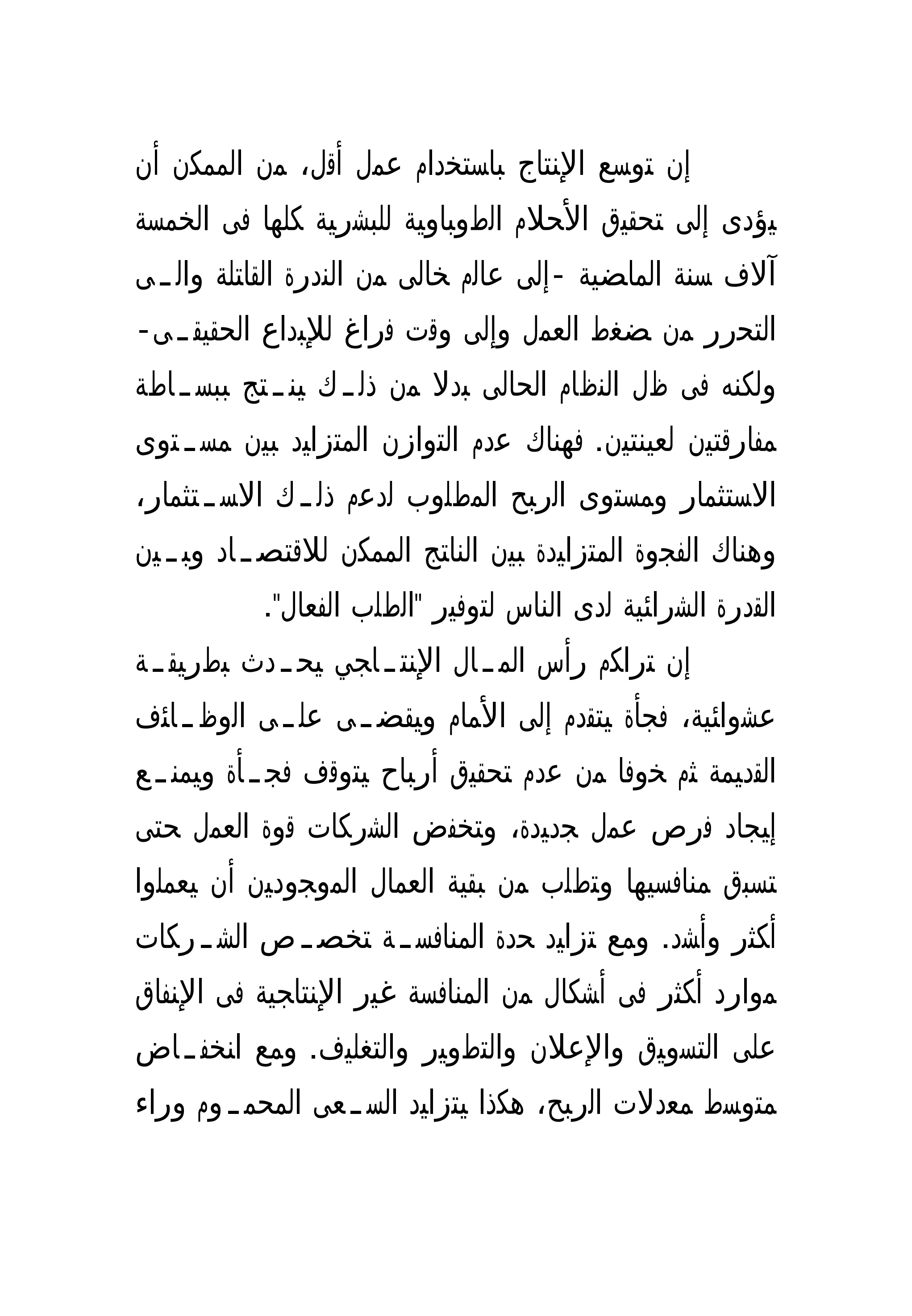
الدولة	متوسط معدلات النمو **١٩٦٨-٦٠**	إجمالي الناتج القومى لكل فرد **١٩٨٨-٧٩**
الولايات المتحدة	٦ر٢	٩ر٠
اليابان	٨ر٨	١ر٣
ألمانيا الغربية	٢ر٤	٩ر١
فرنسا	٩ر٤	٤ر٢
المملكة المتحدة	٧ر٢	٦ر٢
إيطاليا	٣ر٦	٦ر١

إن تباطؤ معدلات النمو يعكس انخفـاض متوسـط معدلات الربح. ورغم كل الضغوط لزيادة سـرعة العمـل وتخفيض الأجور. كان متوسط معدلات الربح فى كـل مـن

الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى فى أواخـر الثمانينـات فقط حوالى ٦٠% من مستواها فى الخمسينات والستينات.

ردت الشركات على انخفاض الأرباح كمـا كانـت تفعل دائما فى الماضى بمحاولة كل منهـا لتعزيـز موقفهـا بتخفيض قوة العمل أكثر وزيادة الاسـتثمارات "كثيفـة رأس المال".

لقد تزايد معدل رأس المال بالنسـبة للعمـل علـى مستوى العالم، فازداد بنسبة ٤ر٢% سنوياً فـى الصـناعات الإنتاجية في الولايات المتحدة بـين ١٩٧٧ و ١٩٧٨ وازداد بنسبة ٢% سنويا بالنسبة للاقتصاد البريطـانى ككـل فـى الثمانينات، وتضاعف فى الصـناعة الصـينية فيمـا بـين ١٩٨٥و١٩٩٠ وفى أمريكا اللاتينية تزايد الاستثمار بالنسبة للعامل بمقدار ٢٠٠٠ دولار فى فترة الثمانينات. ولكن ذلـك يعنى أن الاستثمارات الجديدة توفر فرص عمل جديدة أقـل فأقل. فينجرف الناس خارج القطاعات الصناعية القديمة "غير القادرة على المنافسة" دون توفير فـرص عمـل لهـم فـى قطاعات جديدة متقدمة تكنولوجياً.



إن توسع الإنتاج باستخدام عمل أقل، من الممكن أن يؤدى إلى تحقيق الأحلام الطوباوية للبشرية كلها فى الخمسة آلاف سنة الماضية -إلى عالم خالى من الندرة القاتلة وإلـى التحرر من ضغط العمل وإلى وقت فراغ للإبداع الحقيقـى- ولكنه فى ظل النظام الحالى بدلا من ذلـك ينـتج ببسـاطة مفارقتين لعينتين. فهناك عدم التوازن المتزايد بين مسـتوى الاستثمار ومستوى الربح المطلوب لدعم ذلـك الاسـتثمار، وهناك الفجوة المتزايدة بين الناتج الممكن للاقتصـاد وبـين القدرة الشرائية لدى الناس لتوفير "الطلب الفعال".

إن تراكم رأس المـال الإنتـاجي يحـدث بطريقـة عشوائية، فجأة يتقدم إلى الأمام ويقضـى علـى الوظـائف القديمة ثم خوفا من عدم تحقيق أرباح يتوقف فجـأة ويمنـع إيجاد فرص عمل جديدة، وتخفض الشركات قوة العمل حتى تسبق منافسيها وتطلب من بقية العمال الموجودين أن يعملوا أكثر وأشد. ومع تزايد حدة المنافسـة تخصـص الشـركات موارد أكثر فى أشكال من المنافسة غير الإنتاجية فى الإنفاق على التسويق والإعلان والتطوير والتغليف. ومع انخفـاض متوسط معدلات الربح، هكذا يتزايد السـعى المحمـوم وراء

تحقيق أرباح طائلة من المضاربة فى البورصات العالمية وفى تنمية المكاتب وقيم الأراضى وفى أسواق السلع والعملات الأجنبية وتنصب تريليونات من الدولارات فى تمويل عالمى كامل من الأسهم والسندات والأوراق المالية المنفصلة تماماً عن الإنتاج الحقيقى للثروة من خلال العمل والآلات.

ربما يكون النظام قد دخل مرحلة جديدة ولكن الطريقة التى يعمل بها ليست جديدة إنها فى جوهرها تماماً الطريقة التى وصفها ماركس.

إن المعنى الوحيد "لتجاوز" ماركس ليس أن النظام أصبح أكثر عقلانية مما كان يعتقد، بل لأن الصورة التى قدمها تقلل من درجة تدميرية النظام. فالرأسماليون لا يحاربون فقط بعضهم البعض على الأسواق، بل أيضا يستخدمون الدولة لإجبار الرأسماليين المنافسين على الإذعان لطلباتهم، مستبدلين المنافسة الاقتصادية بمظاهر الجبروت العسكرى.

فتحاول الرأسمالية الأمريكية أن تقنع الرأسمالية الأوروبية واليابانية للإذعان لأوامرها بالبرهنة على أنها

الوحيدة التى لديها القدرة على إشعال الحرب فـى منـاطق البترول الغنية الهامة فى الشرق الأوسط. ويعتمد الرأسماليون الإيرانيون والأتراك على مساعدة دولهم فى المنافسـة فيمـا بينهما على النفوذ والتعاقدات فى الحزام الجنوبى من الاتحاد السوفيتى السابق. ويشجع الرأسماليون الأتراك واليونـانيون سباق تسلح على مستوى صغير حيث يسعى كل مـنهم لأن يلعب دوراً مسيطراً فى بلاد البلقان التـى سـيطرت عليهـا روسيا ذات يوم. وألمانيا تدعم كرواتيا والولايـات المتحـدة تدعم مسلمى البوسنة واليونان تدعم الصرب فـى الحـروب البشعة فى يوغوسلافيا السابقة.وتشن العسكرية الروسية حرباً فظيعة للسيطرة على أنابيب البترول الهامة عبـر الشيشـان ومن أجل النفوذ على جمهورية طاجيكسـتان علـى حـدود أفغانستان. وتصطدم كل من الصين والفليبين وماليزيا مـن أجل السيطرة على احتياطات البترول المفترض أنهـا تقـع بالقرب من الجزر الغير مأهولة فى بحر الصين. وتحـاول إسرائيل أن تنتزع من مصر السيطرة الاقتصادية فى الجزيرة العربية.

ولكن النتيجة أنه فى أى نقطة من الزمن توجد نصف دستة حروب أو حروب أهلية باستخدام أكثر أشكال الأسلحة التقليدية بشاعة فى جزء أو آخر من العالم.

وإلى جانب المذابح والمجاعات التى تصيب قطاعات أوسع من البشر فإن هناك شيء آخر يتهـددنا لـم يكـن واضحا فى عصر ماركس -هو خطر تـدمير البيئـة التـى نعتمد عليها فى البقاء. كان ماركس وإنجلز مدركين تماماً أن السعى المجنون لتراكم رأس المال يؤدي إلى التلوث -تسمم الأرض والهواء وسوء الأغذية وانتشـار الأوبئـة القاتلـة- وكتب إنجلز عن ذلك بوضوح فى كتابـه ضـد دوهـرنج. ولكنهما كانا يعيشان فـى عصـر كانـت الرأسـمالية فيـه محصورة فى مناطق صغيرة نسبيا من العالم، وتأثيرهـا لا يقع على البيئة فى العالم بأسره -كما اتضح من الطريقة التى انتشرت بها السحب المشعة مـن تشـرنوبيل فـى أوروبـا بكاملها. وكما اتضح من الطريقة التى خلت بها البحار مـن الأسماك. ومن تـدمير طبقـة الأوزون بسـبب الغـازات المستخدمة فى الإيرسول والثلاجات. والأهم من ذلك هنـاك خطر ظاهرة الاحتباس الحراري التى أدت إلى عدم استقرار

المناخ فى العالم ككل فأغرقت الـبلاد المنخفضـة وحولـت مناطق خصبة إلى صحراء.

هذه هى الأوضاع التى يتوقع المدافعون عن الســوق الرأسمالى أن ندافع عنها.

٢٣) لا إجابات جديدة

تبدو التوقعات بائسة بالنسبة للنظام الحالى وبالنسـبة لخمسة مليارات إنسان يعيشون فى ظله. وأكثـر المـؤمنين بإصلاح النظام سعة فى الأفق يرون ذلـك. فيحـذر وليـام هوتون قائلا "لو لم تعتـرف الرأسـمالية الغربيـة عمومـا والرأسمالية البريطانية على وجه الخصـوص بـأن عليهـا مسئوليات اجتماعية وسياسية نحو العالم الـذى نعـيش فيـه فسوف ننقاد إلى الدمار الشامل".

ومع ذلك فإن محاولات إصلاح النظام أقـل نجاحـاً بصورة مطلقة مما بدت عليه فى الخمسينات أو حتـى فـى تسعينات القرن التاسع عشر.

ويلاحظ هوتون نفسه أنه فى السويد -التـى كانـت تصور على أنها أرقى مثـال علـى التنظـيم الاشـتراكى

الديمقراطى للرأسمالية - جاءت الهجمات الأولى على دولـة الرفاه منذ الثلاثينات من حكومة اشتراكية ديمقراطية "لتلجيم الزيادة فى الاقتراض الحكومى"، بينما فـى فرنسـا تبنـت حكومة الحزب الاشتراكى فى أواخـر الثمانينـات سياسـة الانكماش التنافسى والتقشف الاقتصادى التى أدت إلى البطالة بين الشباب أعلى من مستواها فـى بريطانيـا، ولـم يكـن الاشتراكيون الأسبان وحزب العمال فى نيوزلندا أقل حماسـا حول تخفيض الموازنة والخصخصة وإعـادة هيكلـة دولـة الرفاه مما يدعى المحافظون الكنديون. وفى كل مكان هدأت الحدة الأيديولوجية للمنافسة السياسية فـالأحزاب السياسـية المختلفة عندما تتولى السلطة تقدم برامج متماثلة.

فى بريطانيا، استغل جـوردون بـراون المتحـدث الاقتصادى لحزب العمال مؤتمراً حول التغيرات الاقتصادية العالمية فى ١٩٩٤ لانتقاد محاولات الإصلاح السابقة بقولـه "لقد حاول حزب العمال فى الماضى تعويض فشـل وجـور قوى السوق الحرة من خلال استبدال السوق بالحكومة وغالبا ما اعتبر سياسات الضرائب والاقتراض والإنفاق إصـلاحا سريعاً انفصـاليا للتـدهور القـومى" ولخصـت صـحيفة

الاندبندانت -التى تتفق مع الكثير من أفكار براون- كلمتـه تحت عنوان براون "يتخلى عن كينز".

برر براون موقفه بالقول أن "عولمة" الرأسمالية -أي انتشار الإنتاج متعدد الجنسية والتمويل وكذلك التسويق- ينفى المحاولات الكينزية القديمة من قبل الدولة القوميـة لحمايـة نفسها من تقلبات الاقتصاد العالمى. تم توضيح هذه الرؤيـة بصورة أكثر اكتمالا ودقة من قبل أحد المستشارين السابقين لبراون فيجادل الاستاذ ميجناد ديساى من كلية لندن للاقتصاد فى سلسلة من الأعمدة فى صحيفة تريبيون "لم يعـد ممكنـا إتباع سياسات كينزية يسارية فى مجال بلد واحـد ...نحـن نشهد الآن فى التسعينات عـودة لنـوع مـن الاشـتراكيين الأمميين فى القرن التاسع عشر أدركوا مع الحركة العالميـة لرأس المال، والدولة عاجزة عن ممارسة سيطرة كبيرة على الاقتصاد."

ويؤكد "أن عـدم نجـاح الحكومـات الاشـتراكية والإصلاحية لا ينتج عن فشل الإدارة أو جـبن القيـادة، إن المشكلة هى إعادة إحياء الرأسمالية ...ولمـدة قـرن بعـد ماركس وإنجلز تظل الرأسمالية تعيد إنتاج نفسها باسـتمرار،

وهذا يعنى أنه حتى الملكية العامة للاقتصاد ليسـت ضـمانا للسيطرة على السوق".

دفعت هذه الرؤية قيادة حـزب العمـال إلـى نبـذ الصياغة القديمة للفقرة الرابعة من وثيقة الحزب، والتخلـي عن تبنيه "للملكية العامة لوسائل الإنتاج والتوزيع والتبـادل"، وحجتهم مثل أولئك المفكرين "التراجعيين" فى تسعينات القرن الماضى وفى خمسينات القرن الحالى، إن هـذه الصـياغات أصبحت "قديمة" تتجاهل "التغيرات الجوهرية" فى الرأسمالية. ويؤيدهم فى ذلك اقتصاديون يمكن تسميتهم "يسـار الوسـط" مثل هوتون وديساى.

ومع ذلك يوجد فارق هام بين أفكار قيـادة حـزب العمال اليوم وتلك التى استخدمها "التراجعيين" برنشتاين فـى تسعينات القرن الماضى وكروسلاند فى خمسـينات القـرن الحالى. فقد رأى برنشتاين وكروسلاند أن النظام لا يتطلـب التغيير الثورى الجذرى لأنه كان يتغير من تلقاء نفسه إلـى شكل ما إنسانى وعقلانى هكذا أصر برنشتاين "فى كل البلاد المتقدمة نرى مزايا البرجوازية الرأسمالية تميل خطوة خطوة إلى التنظيمات الديمقراطية ...وتكتسـب المصـلحة العامـة

سلطة إلى مدى يتزايد فى مواجهة المصلحة الخاصة ويتوقف التأرجح البدائى للقوى الاقتصادية ....هكذا يخلص أفراد وأمم بكاملها جزءاً أكبر من حياتهم من سيطرة الضرورة التى تحاصرهم".

كان التدويل المتزايد للنظام يعنى أن الأزمات الكبرى أمر من أمور الماضى "إن التوسع الهائل للسوق العالمية ...قد زاد من إمكانية معالجة الخلل ..والأزمات الاقتصادية العامة المشابهة للأزمات الأولى سوف تعتبر غير محتملة الوقوع". بالإضافة "أن حافز المضاربة يتوقف عن أن يلعب دوراً حاسماً فى القطاعات الرئيسية من الإنتاج.

طور كروسلاند كما رأينا هذه الرؤية مدعيا أن الحكومة تستطيع "أن تمارس أى تأثير ترغب فيه على توزيع الدخل وتقرر داخل حدود واسعة تقسيم الناتج الكلى بين الاستهلاك والاستثمار والصادرات والإنفاق الاجتماعى"، وادعى أن هذا يتيح لها ضمان التوظف الكامل، وأن تقلل من مستوى الفقر، وأن تزيد من حقوق العمال وتخلق الشروط من أجل "المساواة". لقد كانت هذه القدرة هى التى جعلت من

السيطرة الاشتراكية على وسائل الإنتاج المملوكة لأفراد "غير ضرورية".

وعلى النقيض ينادى بلير وبراون وآخرون بأن هدف الملكية الاجتماعية يجب إسقاطه لأنه لا سبيل لإيقاف سيطرة قوى السوق على الجنس البشرى. فيرحبون فى صياغاتهم الجديدة للفقرة الرابعة "بديناميكية السوق وعنف المنافسة" -برغم ذلك كما يحتمل أن يوضح أى هايكى (من أنصار هايك) أن "ديناميكية السوق" هى "التدمير البناء" لفروع كاملة من الصناعة وحياة أولئك الذين يعملون فيها، بينما عنف المنافسة يعنى زيادة الضغوط للعمل أشد ولوقت أطول فى مقابل أجر أقل.

ربما لا تتكلم قيادة حزب العمال نفسها بهذه المصطلحات الهايكية، ولكنهم يقبلون منطق هذه الرؤية. فهم يرددون أقوال السياسيين اليمينيين بأنه على الناس أن ينسوا فكرة "العمل مدى الحياة" ويتبنون مطالب أصحاب العمل من أجل "قوة عمل مرنة"، ويرفضون أن يلزموا أنفسهم بأى وعد "بالتوظيف الكامل". وحقا، لديهم رؤية جاهزة للتأثير بأن حكومات العمال الماضية ظهر فشلها لأنها وعدت بأمور "لم

تستطع تقديمها". والطريقة الوحيدة لتجنب ذلك فى المستقبل، كما يدعون، هو عدم تقديم أى وعود تقريباً. وفى الحقيقة ما يطرحونه ليس وعود برنشتاين وكروسلاند بإصلاحات غير محدودة كبديل عن الثورة، ولكن إصلاحية بدون إصلاحات.

٢٤) النزع الأخير للإصلاحية

"نقول ما نعنى ونعنى ما نقول" هـذا هـو الشـعار المفضل لقيادة حزب العمال. ولكن لا يمكنهم الاعتراف علنا بعدم قدرتهم على تقديم أى إصلاحات للجماهير التى تؤيدهم. لذا يتلاعبون بأفكار معينة ويعتمدون على اقتصاديى يسـار الوسط وصحافته مثل ويل هوتون وويليام كيجين لتقـديمها. ويجادل هؤلاء بأنه توجد نماذج بديلة من الرأسـمالية التـى تعمل أفضل كثيراً من تلك التى فشلت فى بريطانيا. وتعتبـر أشكال "السوق الاجتماعى" و "الشعبى" (بكلمات هوتون) التى توجد فى ألمانيا واليابان أمثلة لها. ويقال أن هـذه النمـاذج تمنح العمال درجة أعلى من الأمان لذلك تتمتع بتعاون أكبر مهم وهذا يوفر للشركات أرباح أعلى بينما فى نفس الوقـت يقدم للعمال شروطاً أفضل. وأكثر من ذلك، إن تبعيـة رأس

المال التمويلى لرأس المال الصناعى فى هذه البلاد يجعل من الأسهل بالنسبة لها الهروب من الأزمات. والنتيجة يدعى هوتون أنه فى ألمانيا:

تتجاوز النقابات عن حق الإضراب وإتباع مصالحها الخاصة بغض النظر عن ظروف الشركات، وفي المقابل الإدارة تتخلى عن إدارة الشركات أوتوقراطياً من أجل المصالح الضيقة لحاملى الأسهم. وبدلا من ذلك هناك التوفيق لصالح السلوك المنظم والتعاون والذى يهدف إلى تنمية الإنتاج والاستثمار. والبنوك الألمانية جهات دعم مستقرة للصناعة الألمانية ولحاملى الأسهم القدامى ...ويقابل هذا الاستقرار فى الملكية والدعم التمويلى بنظام رفاهية يوفر درجة عالية من الرعاية الاجتماعية، كتعبير واضح عن التضامن الاجتماعى. بينما تشدد الأنظمة الرأسمالية بشرق أسيا وخاصة اليابانية على الثقة والاستمرارية والسمعة والتعاون فى العلاقات الاقتصادية ...فالشركة هى الوحدة الاجتماعية الرئيسية والتى يكون الأفراد أعضاء فيها وليسوا ببساطة عمالاً ...والتفاوت فى الدخل فى أقل مستوى له على

العالم. والدولة تسعى إلى بناء الوفـاق وتوجـه الشـركات والنظام التمويلى فى الاتجاه الذى يرسخه هذا الوفاق.

إن منطق كل من وجهتى نظـر هوتـون وكيجـان (المختلفين قليلاً) يؤيد حكومة إصلاحية فى بريطانيا إعـادة تشكيل الرأسمالية البريطانية لتتفق مع هذا الخط.

ومع ذلك، لم يكن النموذج البريطانى للرأسمالية فقط التى عانت من الأزمة فى التسعينات ولكن أيضا النمـوذجين الألمانى واليابانى -ففى وقت الكتابة- كانت ألمانيا تفيق من أزمة حادة، مع مستويات بطالة جارية لا تزال أكثر من ٨% فى الغرب مرتفعة ٢% عما كانت عليه منذ ربع قرن مضى. وقد انخفضت المستويات الحقيقية لمعيشـة العمـال بسـبب "ضريبة الوحدة" المصممة لتغطية تكاليف استيعاب اقتصـاد ألمانيا الشرقية داخل الرأسمالية الألمانية. كما أثار أصـحاب العمل إضرابات فى صناعة التعدين الرئيسية فـى محاولـة فاشلة لتخفيض الأجور أقل من مسـتوى التضـخم وتأجيـل تطبيق نظام ٣٥ ساعة عمل أسبوعياً. وهناك حملات منظمة من أصحاب العمل المزعوم بأنها "تراعى الجانب الاجتماعى" لتخفيض المعاشات وأرصدة الرعاية الاجتماعية الأخرى.

وكما يعترف هوتون نفسه إن نموذجه أبعد ما يكون عن الاستقرار "تحت ضغط العولمة والمنافسة الحادة على التكلفة بدأت الصناعات متوسطة الحجم فى التلاشى وهناك مخاوف من أن تجبر الشركات الألمانية الكبرى على الحصول على إمداداتها من بلاد منخفضة التكلفة بينما يفوز المنتجون العالميون بالعمل فى موطن الصناعات متوسطة الحجم. وتحت نفس الضغوط يزعم أن البنوك الألمانية تصبح أقصر عمراً فى مداها...وتطالب الشركات الكبرى فى محاولة جادة للاقتداء باليابانيين واحتواء التكاليف من خلال الاتفاق على الأعمال الفرعية (والتنفيذ بمقاولات الباطن) وأنظمة صناعة "الوقت المحدد" (just in time) لدفع مورديها لأن يصبحوا أكثر مرونة.

وبالنسبة لنموذج "الشرق الأقصى" يعترف هوتون بأنه تضمن دائماً ساعات طويلة وغالبا ظروف عمل مهينة، وأكثر من ذلك عادة ما يفرضه دولة الحزب الواحد مثل تايوان والصين وسنغافورة ومثل اليابان فعليا لمدة ٤٠ عاما أو ديكتاتوريات عسكرية مثل كوريا.

إن أكبر اقتصاد فى شرق أسيا -فى اليابان- يواجـه الآن الكثير من نفس المشاكل كما فى بريطانيـا والولايـات المتحدة وقارة أوروبا. فقد اندفع فى أزمة عميقة فى أوائـل التسعينات تهدد الاستقرار المالى لبنوكها الكبرى. وقد جـاء فى الفايننشال تايمز أخبار "الانتقال المنـتظم للإنتـاج إلـى الخارج" حتى أصبح حوالى سدس الإنتاج الصـناعى عبـر البحار. بينما تعانى كثير من الصناعات اليابانية من فـائض الطاقة الإنتاجية فى الداخل وتواجه تحـديات متزايـدة فـى الخارج. وفى ١٩٩٤ ارتفعت البطالة إلى أعلى معدلاتها فى ٤٠ عاما مع توفر ٦٤ فرصة عمل فقط لكل مائـة شـخص يبحث عن عمل. بعد كل هذا فمن الصعب فهم لماذا يجب أن تطرح الرأسماليات اليابانية والألمانيـة المترنحـة نموذجـاً لرأسماليات أضعف مثل تلك فى بريطانيا.

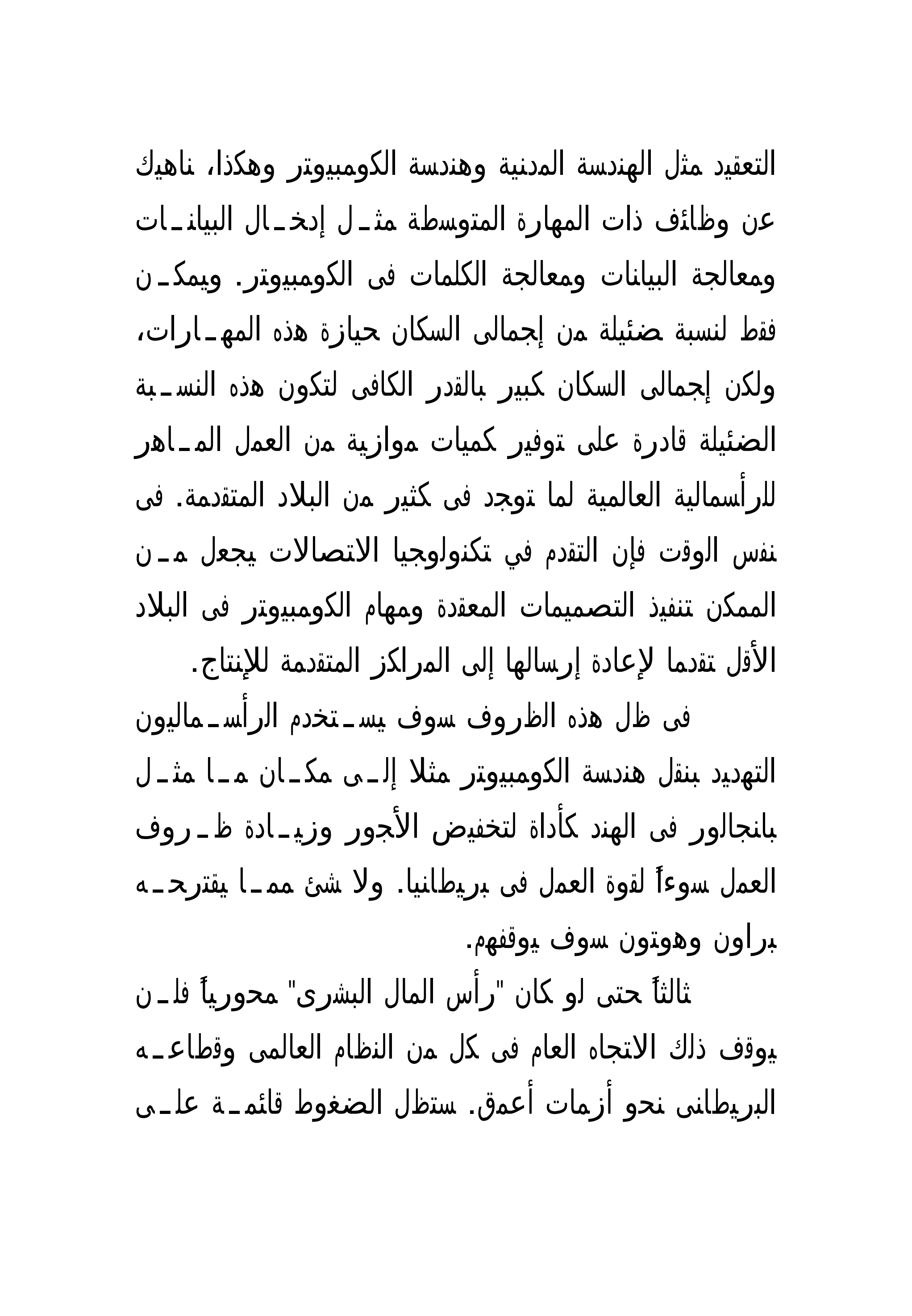
إن الحديث عن "النمـوذج الأوروبـى" أو "الشـرق أسيوى" من الرأسمالية غالبا ما يكون مرتبطاً برؤيـة حـول أهمية "رأس المال البشرى"، المهارات المتضمنة فى العمـل ذو التعليم العالى. فقد أكد جولدن براون على سبيل المثال أن هذا هو مفتاح التطور الرأسمالى اليوم فضلاً عـن وسـائل

الإنتاج. وأكثر من ذلك يدعى براون أن ذلك يجعل "الجـدل القديم" حول من يملك الصناعة لا معنى له.

في حين يرى براون أن طريق الرأسمالية البريطانية للتغلب على جوانب ضعفها هو أن تقوم بالاستثمار فى رأس المال البشرى عبر التركيز أكثر على تـدريب قـوة عمـل ماهرة. ويمكن أن ينتج ذلك عن مستويات معيشـية أعلـى وخدمات اجتماعية افضل يعوضها مستوى إنتاجيـة أعلـى، حيث يدخل الاقتصاد مجالاً جيداً لارتفاع الناتج الشهيرة بـ ـ النمو الكيفي.

وتحتوى هذه الفكرة على ثلاثة ثغرات أولية. أولاً أن أعلى أشكال العمل مهارة اليوم لا يتحقق من تلقاء ذاته بدون وسائل إنتاج متقدمة. وفى الحقيقة أنه أكثر اعتمادا عليها عما سبق، ولهذا السبب يتزايد معدل الاستثمار بالنسبة للعمل على مستوى العالم ككل.

ثانياً لا يوجد سبب لماذا يجب أن تستطيع أى دولـة معينة أن تحتكر توريد العمل الماهر. فحتى البلاد المتخلفـة صناعيا مثل الهند والصين تضم عدة ملايين من الناس ذوى التعليم العالى لديهم كل المهارات المطلوبة للوظائف شـديدة



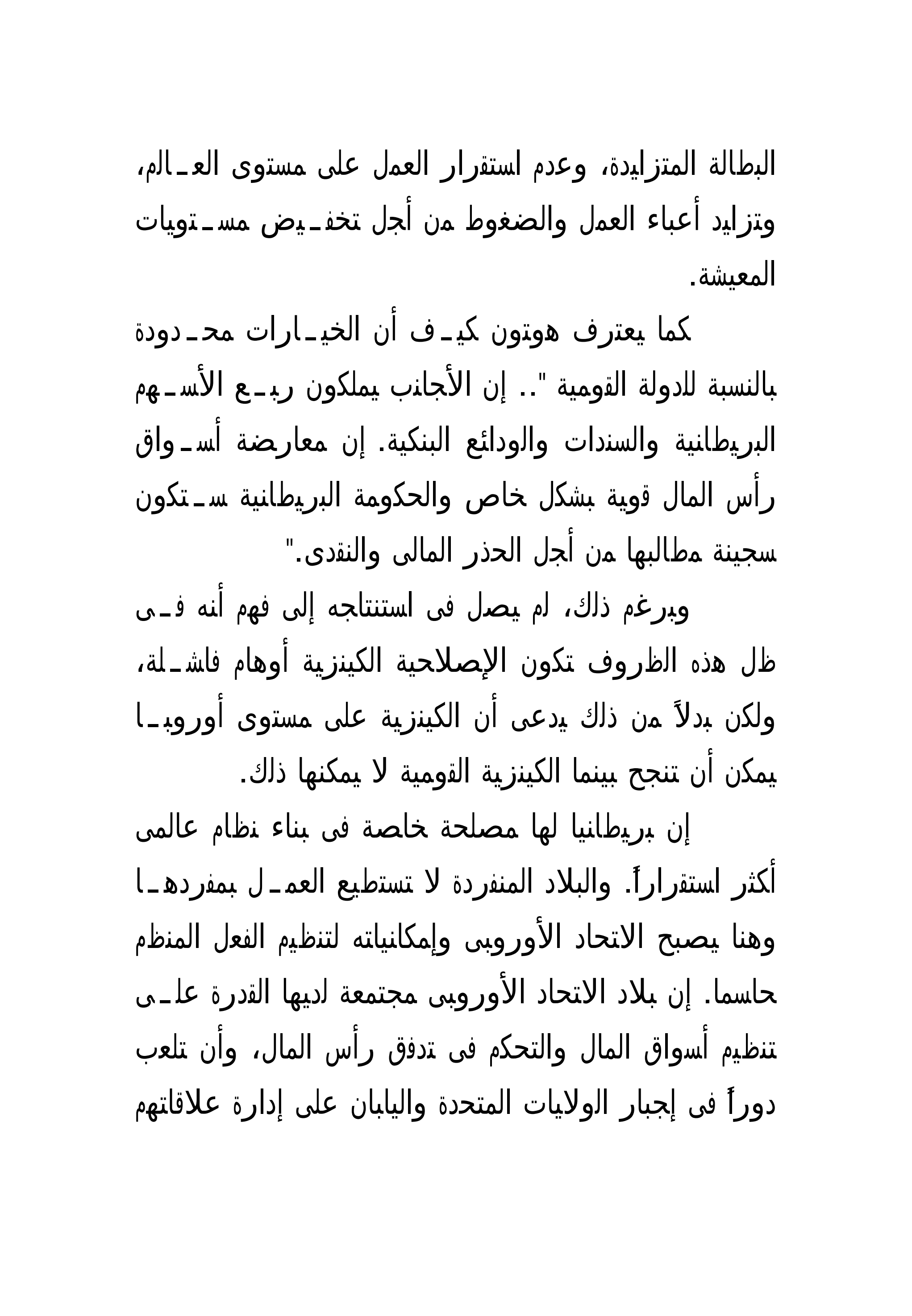
التعقيد مثل الهندسة المدنية وهندسة الكومبيوتر وهكذا، ناهيك عن وظائف ذات المهارة المتوسطة مثل إدخال البيانات ومعالجة البيانات ومعالجة الكلمات فى الكومبيوتر. ويمكن فقط لنسبة ضئيلة من إجمالى السكان حيازة هذه المهارات، ولكن إجمالى السكان كبير بالقدر الكافى لتكون هذه النسبة الضئيلة قادرة على توفير كميات موازية من العمل الماهر للرأسمالية العالمية لما توجد فى كثير من البلاد المتقدمة. فى نفس الوقت فإن التقدم في تكنولوجيا الاتصالات يجعل من الممكن تنفيذ التصميمات المعقدة ومهام الكومبيوتر فى البلاد الأقل تقدما لإعادة إرسالها إلى المراكز المتقدمة للإنتاج.

فى ظل هذه الظروف سوف يستخدم الرأسماليون التهديد بنقل هندسة الكومبيوتر مثلا إلى مكان ما مثل بانجالور فى الهند كأداة لتخفيض الأجور وزيادة ظروف العمل سوءاً لقوة العمل فى بريطانيا. ولا شئ مما يقترحه براون وهوتون سوف يوقفهم.

ثالثاً حتى لو كان "رأس المال البشرى" محورياً فلن يوقف ذلك الاتجاه العام فى كل من النظام العالمى وقطاعه البريطانى نحو أزمات أعمق. ستظل الضغوط قائمة على

أصحاب العمل لتقليل مستويات التوظيف. هكذا -مثلاً- نجد أن تكنولوجيا الاتصالات الجديدة المعروفة باسم "تيليماتيكس"، والقائمة على التكامل بين تكنولوجيا الاتصالات والكومبيوتر بدلاً من تساهم في توسيع التوظف، تدمر وظائف أكثر مـن التى توفرها، حسب ما جاء فى دراسة للأستاذ جون جودارد بجامعة نيو كاسل. ولا شئ يوقف الخراب الذى تسببه أزمـة الإنتاج الزائد الدورية، الخراب الذى سوف يزداد مع الوقت بسبب الضغوط نحو انخفاض معدل الربح.

إن عجز رفع مستوى المهارات فى اقتصاد قومى لا يمكنه التخفيف من اتجاهات الرأسمالية نحو الأزمة وهو أمر لم يلاحظه ماركس فحسب فى منتصف القرن التاسع عشـر، بل أيضا كينز فى سنوات مـا بـين الحـربين، لأن مسـألة المهارات باستخدام لغة الاقتصاديين تهم "جانب العرض" فى الاقتصاد وليس "جانب الطلب" ولذلك ليس لها تأثير بالنسـبة "لأزمة الإنتاج الزائدة" والبطالة التى اعتادت الكينزية علـى الادعاء بأنها قادرة على التعامل معها. بـالتخلى عـن هـذا الادعاء يعترف إصلاحيو اليـوم أنهـم لا يملكـون حلـولاً للمشكلات الأساسية التى تواجه جماهير الناس اليـوم مثـل



البطالة المتزايدة، وعدم استقرار العمل على مستوى العـالم، وتزايد أعباء العمل والضغوط من أجل تخفـيض مسـتويات المعيشة.

كما يعترف هوتون كيـف أن الخيـارات محـدودة بالنسبة للدولة القومية ".. إن الأجانب يملكون ربـع الأسـهم البريطانية والسندات والودائع البنكية. إن معارضة أسـواق رأس المال قوية بشكل خاص والحكومة البريطانية سـتكون سجينة مطالبها من أجل الحذر المالى والنقدى."

وبرغم ذلك، لم يصل فى استنتاجه إلى فهم أنه فـى ظل هذه الظروف تكون الإصلاحية الكينزية أوهام فاشـلة، ولكن بدلاً من ذلك يدعى أن الكينزية على مستوى أوروبـا يمكن أن تنجح بينما الكينزية القومية لا يمكنها ذلك.

إن بريطانيا لها مصلحة خاصة فى بناء نظام عالمى أكثر استقراراً. والبلاد المنفردة لا تستطيع العمـل بمفردهـا وهنا يصبح الاتحاد الأوروبى وإمكانياته لتنظيم الفعل المنظم حاسما. إن بلاد الاتحاد الأوروبى مجتمعة لديها القدرة علـى تنظيم أسواق المال والتحكم فى تدفق رأس المال، وأن تلعب دوراً فى إجبار الولايات المتحدة واليابان على إدارة علاقاتهم

أفضل كجزء من اتفاقية عالمية. ولديهم إمكانية إدارة الطلب أى دفعه وتخفيضه عند الضرورة دون أن تخرج سياسـاتهم عن مسارها بسبب أسواق رأس المال ...إذا أرادت أوروبـا الدفاع عن فكرتها عن دولة الرفاه سيتوجب عليها أن تفعـل ذلك بطريقة موحدة.

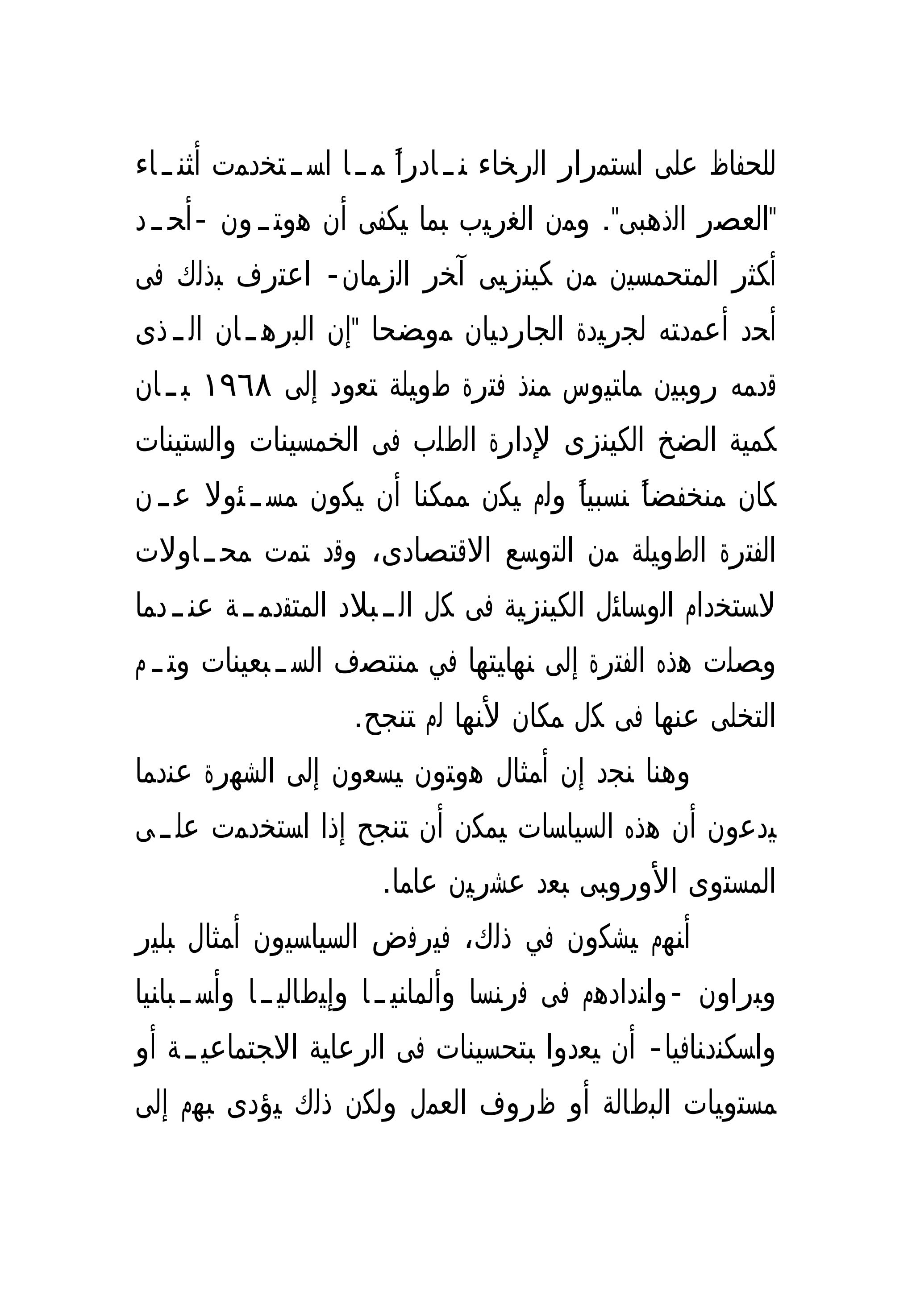
مع ذلك يبرهن أى امتحان دقيق لمـا أطلـق عليـه الإصلاحية "الأوروبية الكينزية" أنها مليئة بـالثغرات مثـل إصلاحية "رأس المال البشـرى" فهـى تفتـرض أن قـوى الرأسمالية الأوروبية المختلفة يمكنهـا أن تسـقط خلافاتهـا ببساطة وتتعاون اقتصاديا، فى حين أنها فشلت طـويلاً فـى التعاون للإبقاء على تعادل عملاتها داخل الاتحـاد النقـدى الأوروبى، أو حتى تنسيق سياساتها الخارجية للتعامـل مـع الحرب الأهلية فى يوغوسلافيا السابقة الواقعة مباشرة عبـر حدود الاتحاد.

ولكن في الواقع، كل بلد من بـلاد الاتحـاد تـرتبط الشركات الوطنية الكبرى بعلاقات وثيقة مع الدولة القوميـة وتمارس ضغوطا عليها لحماية مصالحها ضـد الشـركات الأخرى والبلاد الأخرى.

وأكثر من ذلك، إن تدويل النظام يعنـى أنـه حتـى حكومات الاقتصاديات الكبرى فى العالم -حكومات الولايات المتحدة واليابان- محدودة القدرة فيما يمكن أن تفعله بسـبب ضغوط المنافسة العالمية. إن أوروبا رأسمالية موحدة سـتجد نفسها خاضعة لنفس الضغوط، وسيكون رد الشركات الكبرى هو توجيه ضغوطها على الحكومات لمهاجمة أحوال العمال.

هكذا ادعى ملحق لجريدة الفايننشال تايمز "هل يمكن لأوروبا أن تنافس؟" نشر فى أوائل ١٩٩٤ أن البدائل هى إما "قدرة تنافسية أعلـى وتحريـر سـوق العمـل والإصـلاح الراديكالى للقطاع العام أو أن يصبح الاتحاد الأوروبى ميـاه راكدة للاقتصاد العالمى.

أخيرا، والأهم، يتجاهل الكينزيـون الأوروبيـون أن واقع الرخاء الطويل بعد الحرب لم يكن نتيجـة للإجـراءات الكينزية. إن كينز لم يتسبب فى الرخاء الطويل أكثر من كون الاستيقاظ فى الصباح هو الذى يتسبب فى شروق الشمس. بل كان يرمز لشىء كان يحدث على آى حال، عندما تحولـت الحكومات إلى مستوى هائل من الإنفاق العسكرى ومعه إلى التدخل الواسع فى الاقتصاد. وحقا، كانت وصفاته الخاصـة



للحفاظ على استمرار الرخاء نـادراً مـا اسـتخدمت أثنـاء "العصر الذهبى". ومن الغريب بما يكفى أن هوتـون -أحـد أكثر المتحمسين من كينزيى آخر الزمان- اعترف بذلك فى أحد أعمدته لجريدة الجارديان موضحا "إن البرهـان الـذى قدمه روبين ماتيوس منذ فترة طويلة تعود إلى ١٩٦٨ بـان كمية الضخ الكينزى لإدارة الطلب فى الخمسينات والستينات كان منخفضاً نسبياً ولم يكن ممكنا أن يكون مسـئولا عـن الفترة الطويلة من التوسع الاقتصادى، وقد تمت محـاولات لاستخدام الوسائل الكينزية فى كل الـبلاد المتقدمـة عنـدما وصلت هذه الفترة إلى نهايتها في منتصف السـبعينات وتـم التخلى عنها فى كل مكان لأنها لم تنجح.

وهنا نجد إن أمثال هوتون يسعون إلى الشهرة عندما يدعون أن هذه السياسات يمكن أن تنجح إذا استخدمت علـى المستوى الأوروبى بعد عشرين عاما.

أنهم يشكون في ذلك، فيرفض السياسيون أمثال بلير وبراون -وانددادهم فى فرنسا وألمانيـا وإيطاليـا وأسـبانيا واسكندنافيا- أن يعدوا بتحسينات فى الرعاية الاجتماعيـة أو مستويات البطالة أو ظروف العمل ولكن ذلك يؤدى بهم إلى

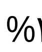
سياسات اقتصـادية لا يمكـن تمييزهـا عـن معارضـيهم المحافظين.

ومن هنا أضطر هوتون مرة لأن يعترف بذلك عندما انتقد قائد حزب العمال فى الجارديان لإلقائه كلمة "كان ممكنا أن يلقيها إيدى جورج محافظ بنك إنجلترا أو ميشيل كامديسو رئيس صندوق النقد الدولى ...إن هذا الموقف امتداد لثـورة اليمين الجديد فى السبعينات الذى يضـم منظـروه ميلتـون فريدمان وفريدريك هايك".

٢٥) الاشتراكية أو البربرية

في أوائل القرن الواحد والعشرين نجد أنفسنا نعـيش في ظروف شبيهة بتلك السائدة فى الجزء الأول مـن هـذا القرن. نجد الخطر الذي يواجه العالم إذا لـم نـتمكن مـن التعامل مع الأزمة الحالية، هو الدخول من جديد في أوضاع مماثلة لأوضاع النصف الأول من القـرن العشـرين. تلـك "الأوضاع" شملت حربين عالميتين، وصعود النازية، وانهيار الديمقراطية عبر معظـم أوروبـا، وانتصـار السـتالينية، ومعسكرات الموت والكولاك. إذا كان لها أن تتكرر فى مدى

سنوات قليلة، فلا شك أنها ستكون على مستوى اكثر فظاعة بكثير. وسوف نواجه أنظمة فاشية تمتلك أسلحة نووية، مـع خراب ودمار بدرجة حتى هتلر لم يكن ليتخيلهـا. وسـوف نواجه فعلا مستقبل البربرية، إن لم يكـن الـدمار النهـائى للبشرية كلها.

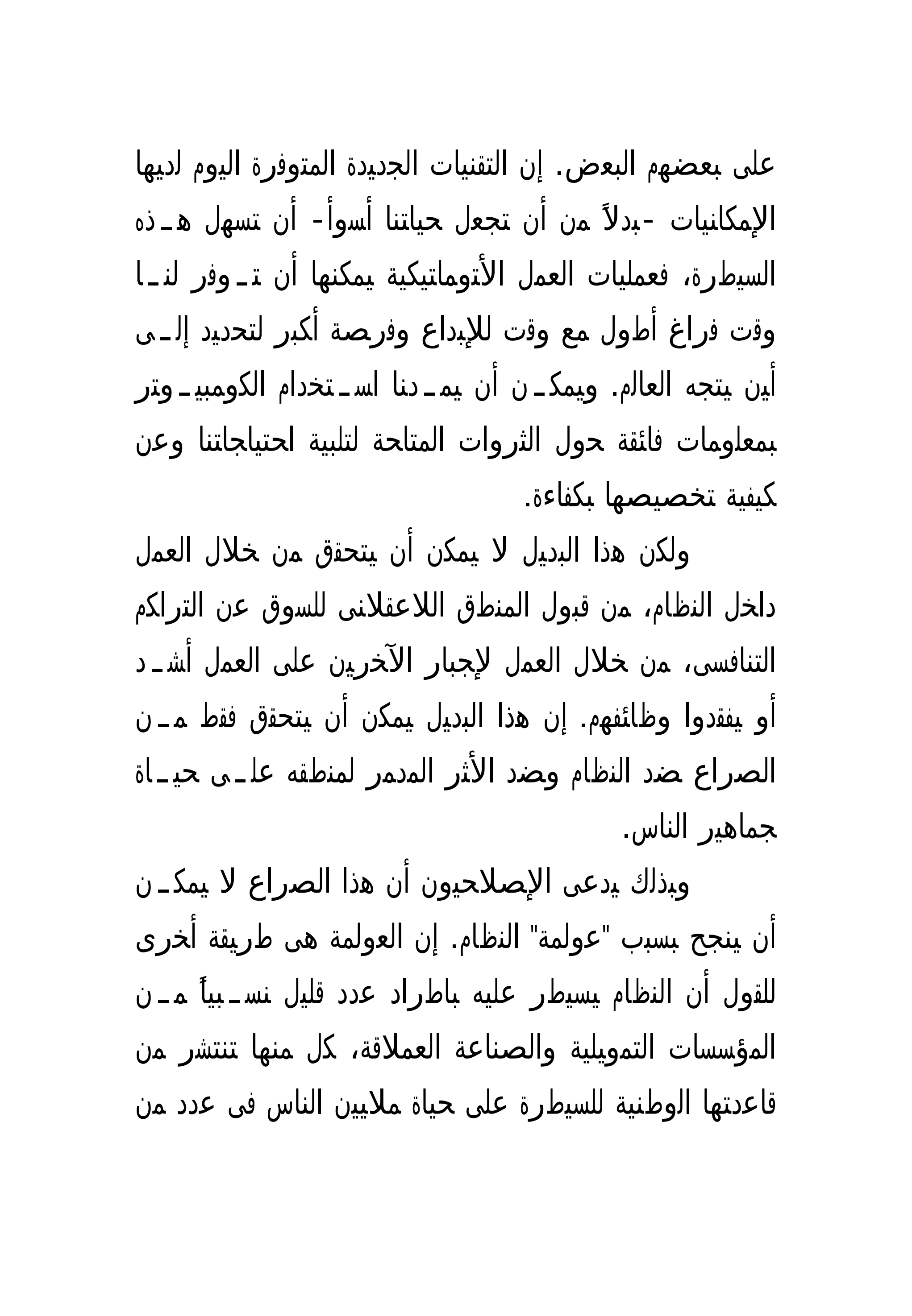
لا يجب أن تعامل التحذيرات مـن هـذا المسـتقبل بميوعة. فبالفعل بدأت أزمة التسعينات فى إطلاق نفس القوى البربرية التى رأيناها فى الثلاثينات. وفى بلد تلـو الأخـرى يصنع المغامرون السياسيون الذين يؤيدون النظـام الحـالى مستقبلهم الوظيفى بمحاولـة التضـحية بالأقليـات الدينيـة والعرقية. وفى روسيا حصل جيرنوفسكى العنصرى المعجب بهتلر ونصير الحرب النووية على ٢٤% من الأصوات فـى  انتخابات نوفمبر ١٩٩٣ . وفى بومباى، معجب أخر بهتلـر، بال ذاكارى، ويدير المقاطعة، يهدد بإشـعال الحـرب ضـد الأقلية المسلمة. وفى تركيا تشن الدولة والجيش حربا ضـد الأكراد وهم خمس سكان تركيـا بينمـا يحـاول الفاشـيون تحريض المسلمين السنة لقتل العلويين. وفى روانـدا أطلـق الديكتاتور السابق مذبحة بشعة للتوتسى قام بها الهوتو، بينما

يوجد تهديد بمذبحة للهوتو مـن التوتسـى فـى بورونـدى المجاورة.

نجد كل هذه الفظائع لها جذورها فى فشل رأسـمالية السوق فى توفير حتى الحد الأدنى من حياة لائقـة لغالبيـة الجماهير. وبدلاً من ذلك تدع خمساً من سكان العالم يعـانون من سوء التغذية ومعظم بقية السكان فى تشكك ما إذا كـانوا سيستطيعون التمتع غداً بالقدر الضئيل المتاح لهم اليوم.

وهنا يخبرنا كل من المدافعين عن سـلطة الطبقـة الحاكمة وإصلاحيي اليوم الجبناء بأنه لا يوجد بديل عن هذا النظام، ولكن لو أن هذا صحيح إذن لا يوجد أمل للإنسـانية وتصبح السياسة مجرد نقل للكراسي على التيتانك في وقـت الغرق للاطمئنان إلى أنه لا أحد سيزعج الأغنياء والمتميزين عندما يجلسون للطعام على مائدة القبطان.

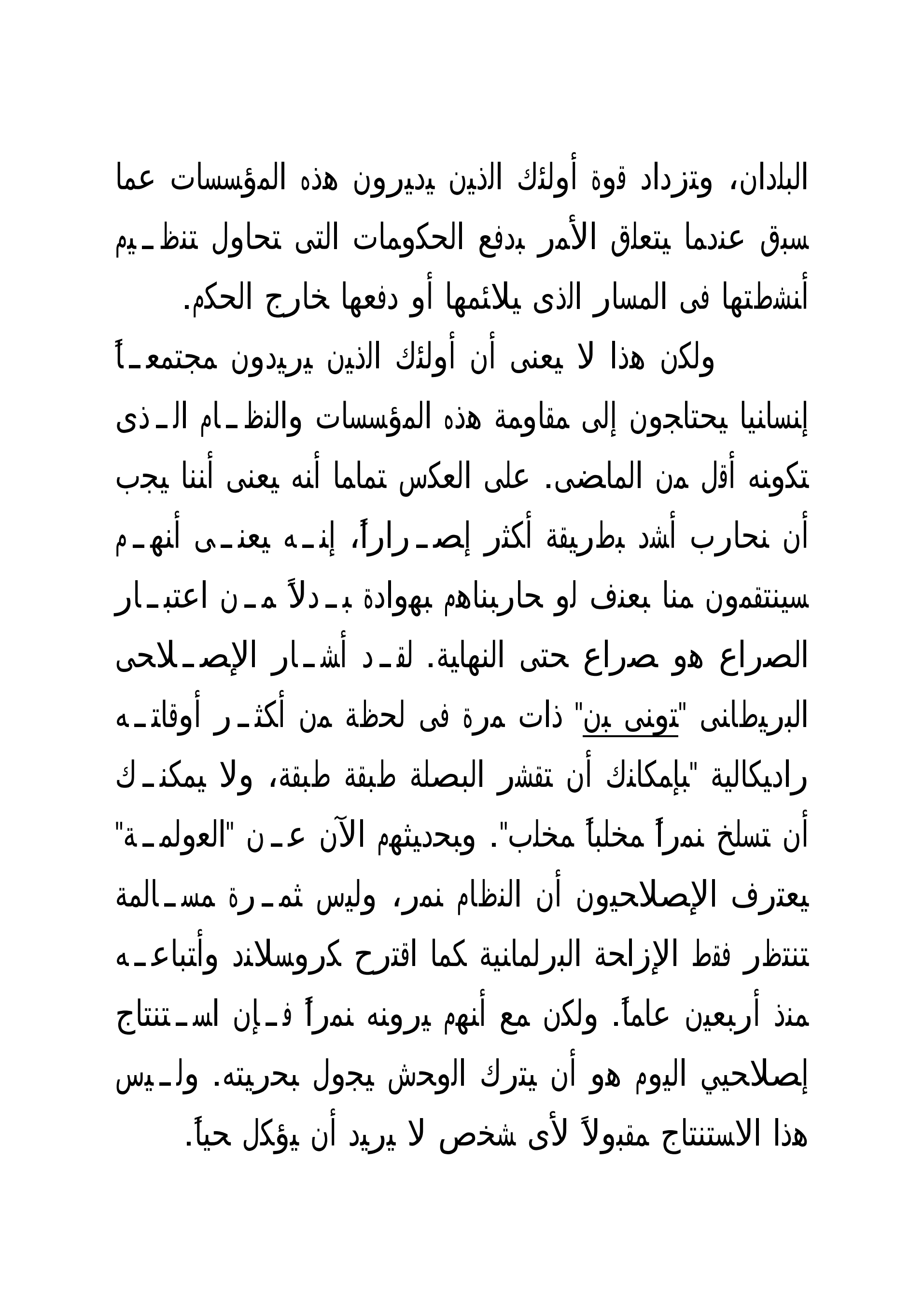
ولكن يوجد بديل. إن النظام المجنون لاغتراب العمل بكامله هو نتاج لما نفعله نحـن. إن البشـر لـديهم القـدرة للسيطرة على وسائل إنتاج الثـروة وإخضـاعها لقراراتنـا ولقيمنا، فلسنا مضطرين لأن نتركها للتقلبات العمياء للسوق، للسباق المجنون لملاك متصارعين للثروة فى سباقهم للتفوق



على بعضهم البعض. إن التقنيات الجديدة المتوفرة اليوم لديها الإمكانيات -بدلاً من أن تجعل حياتنا أسوأ- أن تسهل هذه السيطرة، فعمليات العمل الأتوماتيكية يمكنها أن توفر لنا وقت فراغ أطول مع وقت للإبداع وفرصة أكبر لتحديد إلى أين يتجه العالم. ويمكن أن يمدنا استخدام الكومبيوتر بمعلومات فائقة حول الثروات المتاحة لتلبية احتياجاتنا وعن كيفية تخصيصها بكفاءة.

ولكن هذا البديل لا يمكن أن يتحقق من خلال العمل داخل النظام، من قبول المنطق اللاعقلانى للسوق عن التراكم التنافسى، من خلال العمل لإجبار الآخرين على العمل أشد أو يفقدوا وظائفهم. إن هذا البديل يمكن أن يتحقق فقط من الصراع ضد النظام وضد الأثر المدمر لمنطقه على حياة جماهير الناس.

وبذلك يدعى الإصلاحيون أن هذا الصراع لا يمكن أن ينجح بسبب "عولمة" النظام. إن العولمة هى طريقة أخرى للقول أن النظام يسيطر عليه باطراد عدد قليل نسبياً من المؤسسات التمويلية والصناعة العملاقة، كل منها تنتشر من قاعدتها الوطنية للسيطرة على حياة ملايين الناس فى عدد من

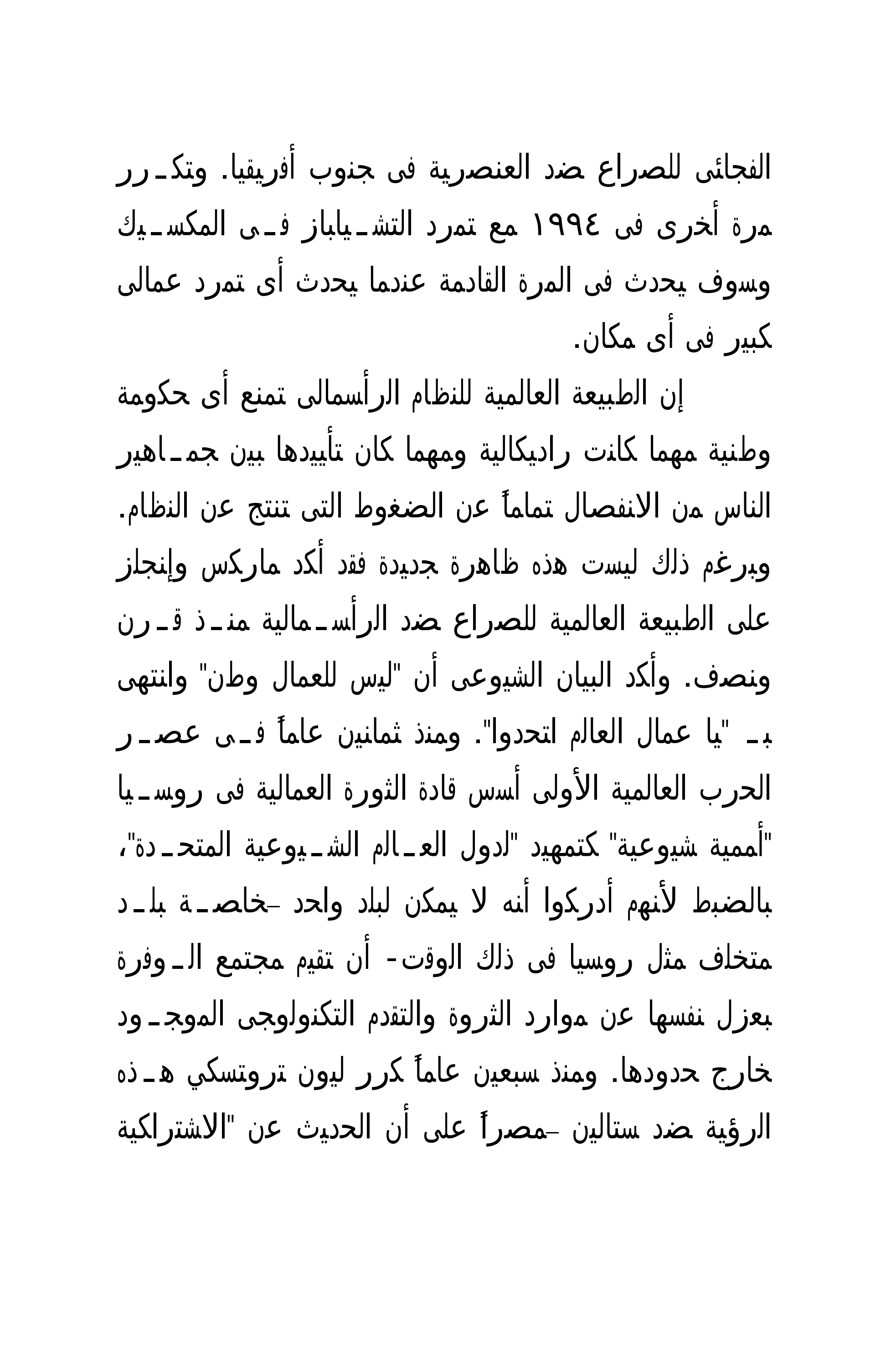


البلدان، وتزداد قوة أولئك الذين يديرون هذه المؤسسات عما سبق عندما يتعلق الأمر بدفع الحكومات التى تحاول تنظيم أنشطتها فى المسار الذى يلائمها أو دفعها خارج الحكم.

ولكن هذا لا يعنى أن أولئك الذين يريدون مجتمعاً إنسانيا يحتاجون إلى مقاومة هذه المؤسسات والنظام الذى تكونه أقل من الماضى. على العكس تماما أنه يعنى أننا يجب أن نحارب أشد بطريقة أكثر إصراراً، إنه يعنى أنهم سينتقمون منا بعنف لو حاربناهم بهوادة بدلاً من اعتبار الصراع هو صراع حتى النهاية. لقد أشار الإصلاحى البريطانى "تونى بن" ذات مرة فى لحظة من أكثر أوقاته راديكالية "بإمكانك أن تقشر البصلة طبقة طبقة، ولا يمكنك أن تسلخ نمراً مخلباً مخلب". وبحديثهم الآن عن "العولمة" يعترف الإصلاحيون أن النظام نمر، وليس ثمرة مسالمة تنتظر فقط الإزاحة البرلمانية كما اقترح كروسلاند وأتباعه منذ أربعين عاماً. ولكن مع أنهم يرونه نمراً فإن استنتاج إصلاحيي اليوم هو أن يترك الوحش يجول بحريته. وليس هذا الاستنتاج مقبولاً لأى شخص لا يريد أن يؤكل حياً.

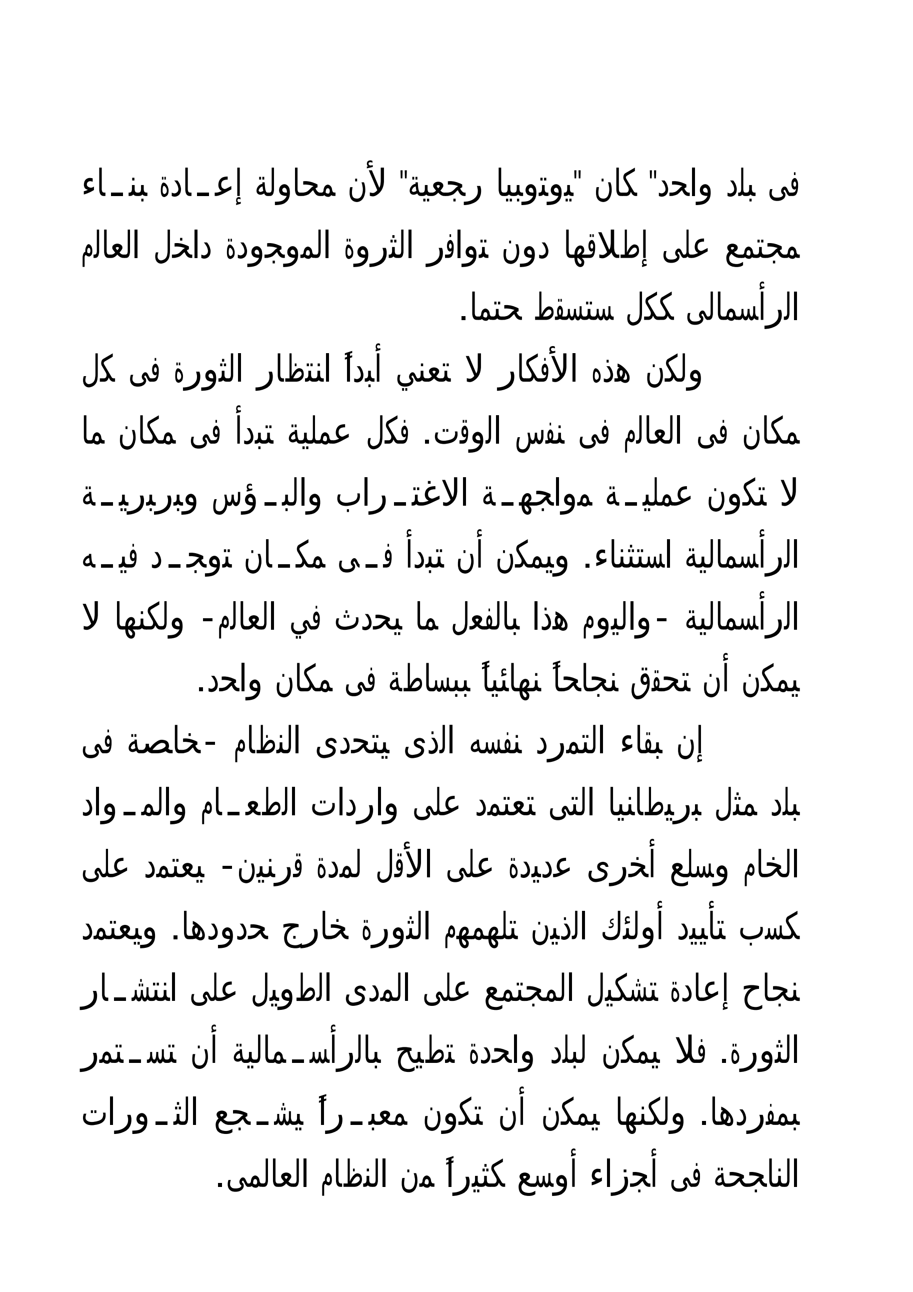
إن العولمة لا تنفى النضال الجاد ضد النظام، لأنها تقطع كلا الطريقين. إن الشركات العمالقة قوية فقط طالما أن ملايين العمال الذين تستخدمهم فى العالم يتحملون أنشطتها، ويمكن أن تصاب بالشلل مع بداية مقاومة جديدة. واندفاع عملياتها العالمية نفسه يمكن أن يزيد عرضتها لضربات العمال فى أى واحدة من مواقعها الوطنية. وأكثر من ذلك أن إدراك العمال للطبيعة عابرة القومية لأصحاب العمل يمكن أن يجعلهم فى عدد من البلدان أن يروا بشكل ملموس أكثر مما سبق المصالح المشتركة التى تربطهم لأنهم يخضعون لنفس الضوابط ويواجهون نفس المديرين بل ويجبرون على ارتداء نفس شعار الشركة ويغنون نفس أغنية الشركة.

وأخيراً وليس أخراً، إن عالمية وسائل الاتصال تعنى أن العمال فى جزء ما من العالم أكثر إدراكا بكثير عما سبق بما يفعله العمال فى مكان آخر. ويمكن أن تلهم أى انتفاضة ثورية شعوب القارات البعيدة فجأة. حدث ذلك فى ١٩٦٨ مع كفاح التحرر الوطنى فى فيتنام و"أحداث مايو" فى فرنسا. وحدث ذلك فى ١٩٨٠ مع الصعود المفاجئ لنقابة تضامن فى بولندا، وحدث ذلك خلال منتصف الثمانينات مع الانتعاش



الفجائى للصراع ضد العنصرية فى جنوب أفريقيا. وتكرر مرة أخرى فى ١٩٩٤ مع تمرد التشياباز فى المكسيك وسوف يحدث فى المرة القادمة عندما يحدث أى تمرد عمالى كبير فى أى مكان.

إن الطبيعة العالمية للنظام الرأسمالى تمنع أى حكومة وطنية مهما كانت راديكالية ومهما كان تأييدها بين جماهير الناس من الانفصال تماماً عن الضغوط التى تنتج عن النظام. وبرغم ذلك ليست هذه ظاهرة جديدة فقد أكد ماركس وإنجلز على الطبيعة العالمية للصراع ضد الرأسمالية منذ قرن ونصف. وأكد البيان الشيوعى أن "ليس للعمال وطن" وانتهى بـ "يا عمال العالم اتحدوا". ومنذ ثمانين عاماً فى عصر الحرب العالمية الأولى أسس قادة الثورة العمالية فى روسيا "أممية شيوعية" كتمهيد "لدول العالم الشيوعية المتحدة"، بالضبط لأنهم أدركوا أنه لا يمكن لبلد واحد -خاصة بلد متخلف مثل روسيا فى ذلك الوقت- أن تقيم مجتمع الوفرة بعزل نفسها عن موارد الثروة والتقدم التكنولوجى الموجود خارج حدودها. ومنذ سبعين عاماً كرر ليون تروتسكي هذه الرؤية ضد ستالين -مصراً على أن الحديث عن "الاشتراكية



فى بلد واحد" كان "يوتوبيا رجعية" لأن محاولة إعـادة بنـاء مجتمع على إطلاقها دون توافر الثروة الموجودة داخل العالم الرأسمالى ككل ستسقط حتما.

ولكن هذه الأفكار لا تعني أبداً انتظار الثورة فى كل مكان فى العالم فى نفس الوقت. فكل عملية تبدأ فى مكان ما لا تكون عمليـة مواجهـة الاغتـراب والبـؤس وبربريـة الرأسمالية استثناء. ويمكن أن تبدأ فـى مكـان توجـد فيـه الرأسمالية -واليوم هذا بالفعل ما يحدث في العالم- ولكنها لا يمكن أن تحقق نجاحاً نهائياً ببساطة فى مكان واحد.

إن بقاء التمرد نفسه الذى يتحدى النظام -خاصة فى بلد مثل بريطانيا التى تعتمد على واردات الطعـام والمـواد الخام وسلع أخرى عديدة على الأقل لمدة قرنين- يعتمد على كسب تأييد أولئك الذين تلهمهم الثورة خارج حدودها. ويعتمد نجاح إعادة تشكيل المجتمع على المدى الطويل على انتشـار الثورة. فلا يمكن لبلد واحدة تطيح بالرأسـمالية أن تسـتمر بمفردها. ولكنها يمكن أن تكون معبـراً يشـجع الثـورات الناجحة فى أجزاء أوسع كثيراً من النظام العالمى.

يدعى معارضو الاشتراكية أنه حتى مـع الانتشـار للاشتراكية فى مناطق واسعة من العـالم، فـإن محـاولات الهرب من قوانين السوق محكوم عليها بالفشل، ويزعمون أن محاولة تنظيم كل مجالات الإنتاج حتى تلبى مليـون حاجـة إنسانية هى مؤسسة وراء قدرات أى شخص، ويتنبـأون أن كل ما يمكن أن يحدث هو ظهور صفوة جديدة والتى ستملى على الآخرين أين سيعملون وماذا سيستهلكون.

على أى حال، عندما تحدث ماركس وإنجاز ولينـين وتروتسكى على الانتقال إلى الاشتراكية لـم يفعلـوا ذلـك باعتبار أن الدولة تسيطر على كامل عملية صناعة القـرار الاقتصادى فى يوم وليلة. بل كل ما أكدوا عليـه أن أولئـك الذين يصنعون الثروة -من خلال منظمـاتهم الديمقراطيـة- عليهم أن يتولوا مسئولية القرارات الهامة، أى القرارات التى ترسم الحدود التى يعمل داخلها بقية الاقتصـاد. فـى اليـوم التالى للثورة -كما فى اليوم السابق عليها- ستذهب الغالبيـة العظمى من الناس للعمل فى المصانع والمكاتـب، وسـوف يتقاضون نقوداً فى مقابل عملهم، وسيستمرون فـى إنفـاق نقودهم كما يرغبون لتلبية حاجـاتهم الاسـتهلاكية. إن مـا

سيتغير برغم ذلك هو أن مندوبى "المنتجـين المتحـدين" - مندوبى المصانع والمكاتب والمنـاطق السـكنية وأصـحاب المعاشات وغيرهم- سوف يقررون الأولويات الاقتصـادية الهامة وعلى وجه الخصوص لن يتم تحديد المجالات الهامة للاستثمار الاجتماعى بعد ذلك على أساس المنافسة العميـاء بين شركات متصارعة ولكن من خـلال صـناعة القـرار التعاونى.

لقد أدركوا أن كل تغير عظيم فى التاريخ من طريقة معينة لإنتاج الحاجات الإنسانية إلى أخرى دائما ما تضـمن كل من التغير التدريجى (التطور) والتغير المفاجئ (الثورة).

هكذا شمل الانتقال من الإقطـاع إلـى الرأسـمالية التطور الاقتصادى البطىء على مدى قرون عديدة، حيث حل الإنتاج الرأسمالى من أجل السوق محل الإنتاج الإقطاعى فى القرى الفلاحية المنعزلة بدرجة أو بـأخرى، ولكـن أيضـا تغيرات سياسية ثورية مفاجئة حيث طردت الطبقة الرأسمالية الصاعدة الطبقة القديمة الإقطاعية الحاكمة من المواقع الهامة فى السلطة. والنقطة هى أنه بدون التغير الثورى فإن التغير التدريجى كان سيصل إلى توقف مفاجئ وكان المجتمع سيبدأ

فى التحرك للوراء بدلاً من الأمام -كما حدث فـى الواقـع عندما لم يكن التطور الاقتصادى مصحوبا بالثورة السياسـية بداية عبر أوروبا فى القرن الرابع عشر وبعدها فى أوروبـا الوسطى فى القرن السابع عشر.

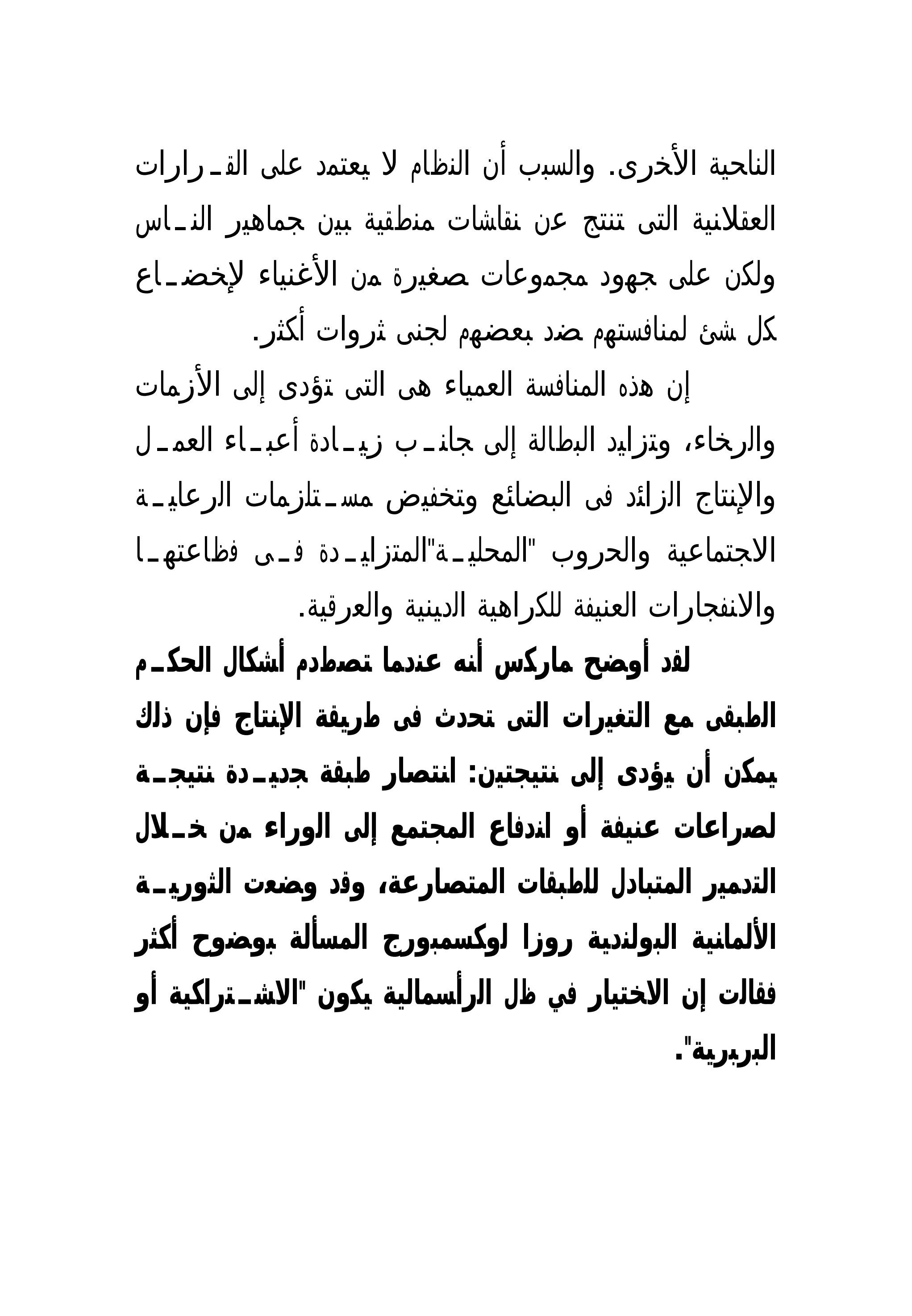
وبنفس الطريقـة، لا يمكـن أن تحـدث الإطاحـة بالرأسمالية بواسطة آلية اقتصادية جديدة تقوم على التعـاون الإنسانى مرة واحدة فى يوم وليلة. وفـى الحقيقـة سـوف يستغرق الناس عقوداً عديدة ليتعلموا التنظيم الواعى للكثيـر من جملة عمليات الإنتاج التى تدور فى المجتمـع الحـديث، وفى هذه الأثناء سيكون أمامهم اختيار ضئيل عدا الاستمرار فى تحمل آليات السوق القديمـة. ولكـن بالاسـتيلاء علـى السيطرة السياسية وبالسيطرة علـى الصـناعات الرئيسـية يمكنهم أن يبدأوا صناعة القرارات الهامة، الأمر الذي سيكون له عند ذاك أثر بالغ على أي شئ آخر. فيمكنهم مـثلاً منـع الشركات المتصارعة من تبديد ثروات هائلـة علـى إقامـة مواقع صناعية للمنافسة مع بعضهم البعض وبعدها يخبرون عمالهم بأن عليهم أن يقبلوا أجوراً أقل وعمـلاً أشـد حتـى يعوضوا قيمتها. ويمكنهم منع التبديد الهائل على الدعايـة أو

على إرسال عينات منتجات فى اتجاهات مختلفة من العـالم. ويمكنهم تحويل مساكن الأغنياء الفاخرة إلى مواقع للخدمـة التى يحتاجها بشدة أولئك الذين يتم إفقارهم اليوم. وعمومـا يمكنهم أن يبدأوا فى إزالة الفوضى بالقرار الإنسانى الواعى.

وعندما يفعلون ذلك، لن تكون معظم القرارات التـى عليهم اتخاذها أكثر صعوبة من تلك التى تتخذها حفنة مـن المديرين الذين يسيطرون على كل صناعة رئيسية اليوم. فى بريطانيا مثلاً أربعة أخماس صناعة وتوزيع الأغذية فى أيدى خمس شركات. وكل من هذه الشـركات عليهـا أن تنسـق بطريقة مخططة إنتاج وتوزيع آلاف السلع وتحاول ملائمتها مع أذواق خمسين مليون مختلفين مـن الأطفـال والنسـاء والرجال. وهم يستطيعون أن يفعلوا ذلك، ليس لأن هـؤلاء المديرين عباقرة -فى الواقع كثير منهم يكونون من الحمقـى الأغبياء- لكن ثرواتهم تمكنهم من استخدام أعداد كبيرة مـن ذوى المهارات يستخدمون أحدث تكنولوجيا. ولكـن جـزءاً هائلاً من هذا العمل الماهر يـتم تبديـده فالأشـخاص ذوى المهارات يخضعون للمنافسة بين شركات متصـارعة ولـذا يعجزون عن التعاون مع بعضهم البعض، مع من يعملون فى

إنتاج الأغذية وأولئك الذين يستهلكون الغذاء. فبدلاً من ذلك، فإن كمية هائلة من الجهد تخصص للمساعدة فـى اسـتغلال عمال الشركات من ناحية وتشكيل أذواق المستهلكين بطـرق غير صحيحة من ناحية أخرى. إن ملكيـة وسـيطرة دولـة عمالية ديمقراطية -التى تعتمد على تعميم المبادرة من أسفل وبروح تعاونية- على هذه الشركات سوف يجعـل بالفعـل تنسيق الإنتاج أبسط (حيث لن يكون هناك التكرار المسـتمر للجهود فى الشركات المتنافسة) وأكثر استجابة للاحتياجـات الحقيقية للمستهلكين.

إن هذا لا يعني أن هذا التنظيم الاشتراكى للمجالات الرئيسية للإنتاج سيكون دون عيوب. ولاشك ستحدث أخطاء فى المبالغة في تقدير ما يريده الناس فى مجال ما أو تقديرها بأقل من الضرورى فى مجال آخر. ولاشك ستوجد خلافات لانهائية حول كيفية التقدم بالضبط، ولاشك سيكون هناك عدم الرضا وكذلك الرضا. ولكن هذه الأمور ستحدث كحـوادث عابرة ليس كشىء هيكلى فى ميكانيزم النظام. فى الحاضر لا يمكن لأى عدد من المناقشـات علـى الأرض أن تصـحح الاتجاه نحو الإنتاج الزائد من ناحية ونقص الضروريات من



الناحية الأخرى. والسبب أن النظام لا يعتمد على القـرارات العقلانية التى تنتج عن نقاشات منطقية بين جماهير النـاس ولكن على جهود مجموعات صغيرة من الأغنياء لإخضـاع كل شئ لمنافستهم ضد بعضهم لجنى ثروات أكثر.

إن هذه المنافسة العمياء هى التى تؤدى إلى الأزمات والرخاء، وتزايد البطالة إلى جانـب زيـادة أعبـاء العمـل والإنتاج الزائد فى البضائع وتخفيض مسـتلزمات الرعايـة الاجتماعية والحروب "المحليـة"المتزايـدة فـى فظاعتهـا والانفجارات العنيفة للكراهية الدينية والعرقية.

لقد أوضح ماركس أنه عندما تصطدم أشكال الحكـم الطبقى مع التغيرات التى تحدث فى طريقة الإنتاج فإن ذلك يمكن أن يؤدى إلى نتيجتين: انتصار طبقة جديـدة نتيجـة لصراعات عنيفة أو اندفاع المجتمع إلى الوراء من خـلال التدمير المتبادل للطبقات المتصارعة، وقد وضعت الثوريـة الألمانية البولندية روزا لوكسمبورج المسألة بوضوح أكثر فقالت إن الاختيار في ظل الرأسمالية يكون "الاشـتراكية أو البربرية".

وإذا نظرنا إلى الطريقة التى يتطور بهـا المجتمـع اليوم فى أجزاء كثيرة من العالم يمكننا أن نـرى بوضـوح شديد وجه البربرية. ولكن يمكننا أيضا أن نرى نضالات ضد النظام تنتج باستمرار آراء للتقدم الحقيقـى القـائم علـى التضامن وعلى التعاون وعلى رعاية الناس لبعضهم البعض عندما يقومون بوعى وبشكل جماعى بصياغة مستقبلهم. إن أولئك الذين يدعون إلى الإصلاحات المائعة للنظـام القـائم يدعون إلى الخضوع للبربرية. أما أولئك الذين يتطلعون إلى الثورة يرون في هذه الصراعات إمكانية التقـدم للأمـام لا للخلف، فلازال هناك أمامنا كما كتب ماركس وإنجلـز فـى نهاية البيان الشيوعى "عالم لنكسبه".